



مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام  
AL-AHRAM CENTER for POLITICAL & STRATEGIC STUDIES

# مختارات إسرائيلية

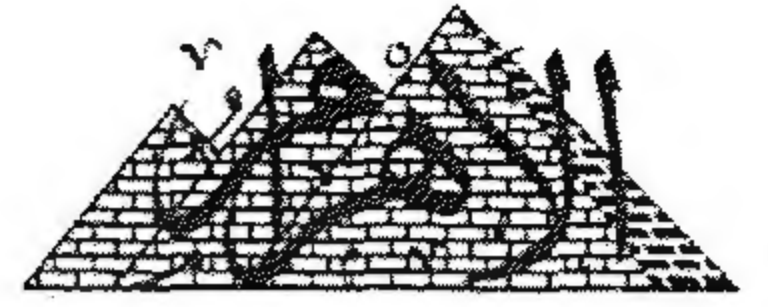
## Israeli Digest











مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام  
AL-AHRAM CENTER for POLITICAL & STRATEGIC STUDIES

# مختارات إسرائيلية

## Israeli Digest

مجلة شهرية يصدرها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

• السنة الأولى • العدد العاشر • أكتوبر ١٩٩٥

### المحتويات

رئيس مجلس الإدارة  
ورئيس تحرير الأهرام

**ابراهيم نافع**

مدير المركز

د. عبد المنعم سعيد

رئيس التحرير

د. عبد العليم محمد

نائب مدير التحرير

**عماد جاد**

المدير الفني

**السيد عزمي**

(وحدة الترجمة)

أحمد الحملي

د. جمال الرفاعي

عادل مصطفى محمود

محب شريف

محمد إسماعيل

• مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء -  
القاهرة - جمهورية مصر العربية

ت ٥٧٨٦٠٢٧ / ٥٧٨٦١٠٠ / ٥٧٨٦٢٠٠  
فاكس ٥٧٨٦٠٢٣ / ٥٧٨٦٨٢٣

الرقم	الموضوع	المؤلف
٢	ملف العدد : قضية الاسرى	
٣	قتل الاسرى	شمونيل سيجيف
٤	قتل الاسرى المصريين فى مصر متلا	جيورا ايلون
٧	قضايا الاسرى	متسوفيه
٨	ازمة العلاقات مع مصر	متسوفيه
٩	يتعين على مبارك الا يتدخل فى شئوننا	متسوفيه
١٠	حرب معسكر السلام	اوري دان
١١	يا جماعة لماذا تتسرعون	يونيل ماركوس
١٢	عار التقادم وواجب التحقيق	موشيه نجرى
١٤	وماذا بشأن الاسرى اليهود ؟	متسوفيه
١٥	من قتل اسرانا ؟	متسوفيه
١٦	فريق البحث عن مفقودي جيش الدفاع	بن كسفيت
١٧	جرائم الحرب هى جرائم الحرب	عمانويل جروس
١٨	المسار الفلسطينى - الاسرائيلى :	
١٩	معركة اوسلو ( ب )	متسوفيه
٢٢	اتفاقية اوسلو : إعادة تقييم	شمونيل سيجيف
٢٤	رابين هو الذى سيحسم	اوري تيسر
٢٦	شعبان يعيشان على خزان مياه واحد	يعل بيشباين
٢٩	الكارت الازرق لسكان المناطق	ارينيله رينجل
٣٠	نحن المنتحرون	ارينيل شارون
	الرجل الذى دير تفجير الباصات	روني شاكي
٣٣	المسار السوري - الاسرائيلى :	
٣٤	جمود شديد على المسار السوري	معاريف
٣٥	تراجع فرص السلام مع سوريا	بن شلومو
٣٧	معلومات بضممان محدود	يوشى
	لا مكان لاثنين على خط واحد	موطى باسوك
٣٩	إسرائيل من الداخل	
٤٠	عضو الكنيست أسعد الاسعد	معاريف
٤٢	إتجاهات الرأي العام ازاء السلام	هاآرتس
٤٨	قراءات: العرب واليهود فى فترة الانتداب	ايلان بابيه
	*شخصية العدد: رافائيل إيتان	



## الدبلوماسية الاسرائيلية وقضية الاسرى

لا أحد يعلم على وجه اليقين الأسباب والدوافع التي حملت اسرائيل على تسريب انباء قتل الاسرى المصريين خلال أعوام ١٩٥٦ و ١٩٦٧ ، كما أنه لا يمكن الجزم بما اذا كان فتح هذا الملف جزءا من المعركة السياسية التي تسبق الانتخابات الاسرائيلية فى عام ١٩٩٦ ، أم أنه جزء من الدبلوماسية الاسرائيلية ازاء عملية التسوية والمفاوضات ، وربما تكمن الدوافع فى إحراج مصر عن طريق خلق "مناقشات" جانبية وتعميق الإحساس بالمهانة لدى الرأى العام المصرى ، وربما تكون الدوافع رغبة الاسرائيليين فى المساس بـ "الكرامة" وإظهار الثمن الذى كان على المصريين والعرب أن يدفعوه مقابل التفاوض والتسوية ، وقد تتكشف دوافع جديدة وراء فتح هذا الملف .

وأيا كانت الدوافع والأسباب وراء إثارة " أزمة الاسرى المصريين " فلاشك أن " الكرة فى الملعب الاسرائيلى " ، إذ كشفت هذه الوقائع خاصة بعد تواترها وحدثها خلال أكثر من عدوان ، عن زيف أسطورة " جيش الدفاع الاسرائيلى " والقيم التى يتحلى بها والنبيل الذى يصاحب أدائه فى العمليات الحربية ، كما أنها كشفت للرأى العام العربى والعالمى عن ازدواجية المعايير والكيل بمكيالين التى تسم الممارسة الاسرائيلية والدبلوماسية الاسرائيلية والصهيونية ، إذ عندما يتعلق الأمر باليهود والاسرائيليين تنور ثائرة الإعلام الغربى واليهودى ويتلقى المواطنون فى جميع انحاء العالم دروسا لاتبلى فى الوفاء لذكرى الضحايا وتعويضهم التعويض العادل والتكفير عن الجرائم التى ارتكبت فى حقهم ، ليس كبشر عاديين وإنما كيهود وكاسرائيليين ومايعنيه ذلك من اعتبار اليهودى كائنًا متفردا يسمو فوق بقية البشر ، وتسعى اسرائيل مرة بالتهديد والعدوان وأخرى بالدبلوماسية والاتفاقات السرية لتسلم أحد أسراها أو رفاته أو أية معلومات أخرى عنه ، وإذا كان ذلك كذلك فهذا شأن الاسرائيلين ، أما شأننا فهو البحث بكافة السبل القانونية والدبلوماسية والسياسية لالزام اسرائيل باجراء تحقيق شامل حول هذه القضية وعقد محاكمة لمن قام من الجنود والضباط بهذه الجرائم ، وتعويض أسر القتلى والاسرى تعويضا عادلا يتناسب والجرم الذى ارتكب فى حقهم .

## تقديم

أما الحجة القانونية التى خرج بها علينا المستشار القانونى لرابين بأن هذه الجرائم سقطت بعد مضى عشرين عاما عليها وفقا للقانون الاسرائيلى فإنها حجة دعائية تفتقد المصدقية فالعبرة والمعيار فى مثل هذه الجرائم والمعروفة بجرائم الحرب هى التشريعات والاتفاقات الدولية بالذات اتفاقيات جنيف ، أما التشريعات الوطنية التى يتناقض منطوقها مع التشريعات الدولية بصدد هذه الجرائم فمصيرها إما التطور والتجديد فى اتجاه نفي التناقض بينها وبين التشريعات الدولية ، أو أن تترك لحالها ويكتفى بتطبيق التشريعات الدولية ، ويبدو من خلال تتبع تداعيات قضية قتل الاسرى المصريين أن ثمة مناخا فى اسرائيل يحبذ تجديد التشريعات الاسرائيلية بحيث لاتتناقض مع التشريعات الدولية ، وبذلك تتفادى اسرائيل هذه " الثغرة " فى تشريعاتها بصدد هذه القضية ، وربما تتفادى كذلك مأزق الرضوخ لتشريعات دولية خاصة ماتعلق منها باتفاقيات جنيف ، والتداعيات التى يمكن أن تترتب على ذلك أى مطالباتها بتطبيق أحكام وبنود اتفاقيات جنيف الأخرى المتعلقة بحقوق المدنيين وحظر تغيير المعالم الديموجرافية والجغرافية للأراضى الواقعة تحت الاحتلال وغيرها من البنود الى قامت اسرائيل وعبر سنوات طويلة بخرقها دونما وازع أخلاقى أو قانونى .

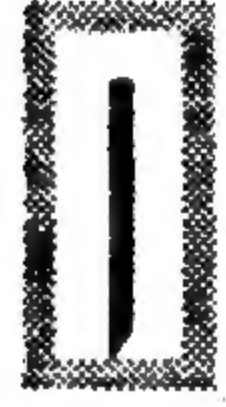
على أن الدبلوماسية الاسرائيلية لم تسلم ببساطة بحق مصر فى المطالبة بتحقيق شامل حول هذه القضية ، ذلك أنها اتبعت تكتيكا آخر من شأنه أن يضع مصر واسرائيل فى كفة واحدة من الناحية الأخلاقية والسياسية أو من ناحية المسألة القانونية ألا وهو الزعم بقيام مصر بقتل أسرى اسرائيليين خلال حرب عام ١٩٧٣ غير أن هذا الزعم تعوزه الأدلة والقرائن ويبدو كجزء من حملة إعلامية موازية لحملة الإعلام المصرى بصدد هذه القضية ولو امتلكت اسرائيل مثل هذه الأدلة لما ترددت فى القيام بحملة دولية واسعة النطاق كما فعلت فى عديد من المناسبات .



دافار  
١٩٩٥/٩/٧

شموئيل سيجيف

## قتل الأسرى



ملف العدد

**لقد** كتبت هذا المقال في اعقاب حوار طويل وصريح مع دبلوماسى كبير فى الوفد المصرى فى الامم المتحدة. وكان الحوار يدور حول الخلاف الذى نشب مؤخرا بين اسرائيل ومصر بعد اعتراف العميد احتياط ارييه بيرو بانه قتل ٤٩ اسيرا مصرى فى عملية قادش " حرب ١٩٥٦ " .

ومن خلال مقاله الدبلوماسى المصرى يتضح مدى عمق الفجوة بين اسرائيل ومصر فيما يتصل بمغزى الصحافة الحرة فى نظام الحكم الديموقراطى ، وتأثير ذلك على السياسة الخارجية للدولتين.

وقد رفض الدبلوماسى المصرى الاقتناع بان مانشر حول قتل الاسرى المصريين كان مصادفة وان الكشف عن هذه القضية كان جزءا من البحث الشامل الذى اجرته شعبة التاريخ فى قيادة الاركاب العامه حول عملية قادش.

ويرى هذا الدبلوماسى ان توقيت نشر قتل الاسرى المصريين لم يكن بمحض الصدفة. وهو مقتنع بان هذا كان تسريبا مقصودا بهدف احراج الرئيس مبارك وجره الى مواجهة من شأنها ان تؤثر على جهود مصر لتحقيق السلام فى المنطقة.

وعندما لفت نظره الى ان هذه القضية قد نشرت لأول مرة فى صحيفة دافار وانه لايمكن الشك فى دافار فيما يتصل بتأييدها لعملية السلام قال الدبلوماسى المصرى: العكس هو الصحيح حيث انك بذلك تؤيد موقفى بان هذا التسريب مقصود ولذلك فقد تم بواسطة صحيفة تخضع لنفوذ الحكومة.

ولكن الشئ الذى اثارنى بصفة خاصة، وعلى وجه الخصوص فى هذا الحوار، كان المقارنة بين المعاملة الطيبة من جانب مصر للاسرى الاسرائيليين فى حرب يوم الغفران "يمكن ان تسال عساف ياجورى فسوف يؤكد لك ذلك" وبين جرائم الحرب التى قام بها جنود جيش الدفاع الاسرائيلى: وقال الدبلوماسى ان الاسرى الاسرائيليين لم يتعرضوا للتعذيب اثناء التحقيق معهم ولم يقتلوا بل تم اخذهم فى جولات فى جميع انحاء مصر.

وقلت للدبلوماسى ، انه من خلال تجربتى الشخصية فى عملية قادش، فقد كنت اخدم فى تلك الايام فى قيادة الحاكم العسكرى فى قطاع غزة ، وكنت احد مساعدى حاكم غزة البريجادير حاييم جاثون. وكان هناك اثنان من الجنرالات المصريين حاكم القطاع فؤاد الدجوى (الذى حاكم ابطال «فضيحة لافون عام ١٩٥٤») ومحمد العجرودى قائد الفرقة الثامنة فى خان يونس والتى كانت تشمل ايضا وحدات الجيش الفلسطينى - قد سقطا فى ذلك الوقت اسرى فى ايدى جيش الدفاع الاسرائيلى. والى ان تم نقلهما الى معسكر الاسرى

قضية

الأسرى



على مقربة من كيبوتز بيت إورين ، سمحت لهما بالنوم في غرفتي. وفي الفترة التي كان فيها هذان الضابطان المصريان تحت اشرافى مرضت زوجة الجنرال الدجوى. ونقلت على الفور لاجراء عملية جراحية في مستشفى تل هاشومير وسمحت للدجوى بزيارتها في المستشفى. وبعد ذلك تم اخذ الجنرالين وحوالي ٢٠٠ من كبار الضباط المصريين في جولات في جميع انحاء الدولة. وقلت للديبلوماسى المصرى: «هل رأيت كيف كانت المعاملة طيبة للاسرى المصريين - لقد كانت هذه هي القاعدة في جيش الدفاع وان ما فعله ضابط احق كان شذوذاً وخروجاً عن القاعدة».

ولم يعلق الديبلوماسى المصرى على القصة ولكنه قال: لماذا لا تنشر هذا الكلام؟ حيث ان الصحافة المصرية تكتب فقط عن قتل الاسرى وبذلك تفرض على الرئيس مبارك ان يتخذ موقفاً متشدداً ويصر على المطالبة باجراء تحقيق في ملابسات قتل الاسرى المصريين. واذا نشر مقال بهذا المعنى، صدقنى فإن الصحافة المصرية سوف تترجمه وتنشره.

وكانت هذه هي تفاصيل الحوار مع الديبلوماسى المصرى وانى لمقتنع انه فى نهاية الأمر سوف تتوقف هذه العاصفة مثلاً توقفت عواصف اخرى فى الماضى. ولكن بصرف النظر عن هذا الامل فانا يجب علينا كصحفيين ان نتعلم عدة امور وهى ان الاسلوب الهجومى والعنيف الذى اتبعته الصحف الاسرائيلية فى السنوات الاخيرة لا يتناسب مع اى موضوع ومنطق حيث ان هذا الاسلوب يناسب فقط القضايا المتعلقة بالسياسة الداخلية

ولا يتناسب بكل تأكيد مع الامور التي تتعلق بالدول العربية خاصة فى الفترة الحالية التي نوشك ان ندخل فيها فى مرحلة جديدة فى العلاقات مع جيراننا. ان قضية قتل الاسرى المصريين هي مثال على ان هذا التصريح من جانب ارييه بيرو أن أحاط بشكوك كبيرة إنجازات عملية عسكرية رائعة واصبحت هناك وصمة عار فى جبين قيم جيش الدفاع كله لا يمكن محوها. وهناك مثال اخر اكثر خطورة، واقصد نشر «وثيقة شتاوبر» والتي تتصل بتفاصيل المفاوضات مع سوريا وخاصة فيما يتعلق بالبدائل الممكنة لمحطات الانذار الارضية فى مضبة الجولان. وبعد كشف الوثيقة بواسطة بنيامين نتانياهو قطعت الصحافة الاسرائيلية شوطاً كبيراً اخر، حيث لم تنشر وإنما أيضاً المضمون الكامل لهذه الوثيقة بل وتفاصيل المفاوضات. والان من المتفق عليه ان الجمود فى المفاوضات مع سوريا قد حدث بسبب الكشف عن هذه الوثيقة عشية لقاء رئيسى الاركان فى البلدين الشهابى وشاحاك فى واشنطن. ولو كانت الصحافة قد اظهرت قدراً كبيراً من المسئولية مما اظهره عضو الكنيست بنيامين نتانياهو لما حدث هذا الضرر الكبير.

وحقيقة اننا على وشك مرحلة جديدة من العلاقات مع جيراننا تلزمنا بفهم مدى حساسية الموقف فى العالم العربى وضرورة مراعاة كرامة المواطن العربى سواء فيما يتصل بترائه واسلوب حياته. ان اسلوب كتابنا فى الصحافة اليوم، يجب ان يكون مختلفاً عن ذلك الاسلوب الذى اتبعناه فى الفترة التي كانت فيها جميع الدول العربية عدوة لنا.

## قضية قتل الاسرى المصريين فى ممر متلا

يديعوت احرونوت  
١٩٩٥/٨/٤

جيورا ايلون

وتجدر الاشارة الى ان الصحفى امير اورين القى مسئولية قتل الاسرى المصريين على قائد كتيبة المظلات رفائيل ايتان وذلك عندما كتب عن هذه القضية لأول مرة قبل اسبوعين. وعندما سألنا رفائيل ايتان عن ذلك تلثم ورد قائلًا: «كانت هناك حرب

الذى اطلقت النار على الاسرى المصريين فى ممر متلا» هذا ما يقوله العميد احتياط ارييه بيرو وبذلك يلقي على نفسه المسئولية المباشرة لتلك المذبحة التى حدثت فى حرب سيناء.

انا





س - الم يكن الباقون  
مقيدين؟

ج - لا اذكر

س - كم كان عددهم؟

ج - كانوا أربعين او اكثر  
وربما تسعة واربعون.

س - هل كان لزاما عليكم ان  
تتحركوا، وكان معكم تسعة  
واربعون اسيرا وكان  
يحرسهم ثلاثة من الجنود.

ج - لا تذكر عدد الحرس  
حيث كان ذلك فى عام  
١٩٥٦.

الكولونيل ارييه بيرو

س - لقد قال رفائيل ايتان فى التحقيق الصحفى ان عدد الحرس  
كان ثلاثة.

ج - لقد كانت لرفائيل مسئولية كقائد كتيبة واما مسألة الاسرى  
فحراستهم، كانت مهمتى انا.

س - الم تبلغه؟

ج - لا.

س - الا تراودك هذه الصورة.. اناس راقدون وانت تطلق عليهم  
النار.

ج - لم يكونوا راقدين.. بل كانوا واقفين ويتحركون ربما يكونون  
قد جلسوا على الاحجار.

س - ان الامر يختلف عن القتل اثناء الحرب.

ج - اعتقد انه كان لزاما على ان اقتل هؤلاء الرجال لانه كان  
محظورا نقل اى معلومات الى المصريين. ولم نكن نعرف من  
منهم يعرف معلومات عنا، حيث لم نحقق معهم. ولكن من المعتقد  
ان معظمهم كانوا من البسطاء، ولكن كان هناك احد المصريين،  
يعرف ما يحدث وكان يشاهد التحركات ويعرف من يروح ومن  
يجىء. حيث ان الذى ينفخ فى المزمار لا يخفى ذقنه.

س - ماذا حدث بعد ذلك؟ هل جرى تحقيق؟ هل حققوا معك؟

ج - لا.. لا تذكر ان احدا تحدث معى فى ذلك.

س - كيف عرف رفائيل ايتان ذلك؟

ج - انصحك بان تسأله هو شخصيا؟

س - هل سريرتك هى التى قبضت على هؤلاء الاسرى؟ ام انهم

ودارت خلالها معارك وكنا محاصرين ومعزولين.. وهاجمونا  
وعابوا وهاجمونا مرة أخرى ونجحنا فى صد الهجمات وليس  
لدى المزيد لاضيفه فى هذا الصدد.

ولكن بيرو الذى كان ضابطا فى كتيبة رفائيل لديه مايقوله.. ففى  
شرفة منزله فى هريسلتا وبعد ان اصبح من ارباب المعاشات  
ويرتدى بنطلونا قصيرا، من الممكن ان يتحدث بصراحة ولايحاول  
ان يحتفى فى اى شخص او يختفى وراء ظهر اى احد. يقول  
بيرو: «لقد كنت انا البطل الرئيسى فى هذه القصة، واكثر من  
رفائيل ايتان».

وجدير بالذكر ان ارييه بيرو توجه فى التاسع والعشرين من  
اكتوبر عام ١٩٥٦ مع الكتيبة ٨٩٠ الى المدخل الشرقى لممر متلا  
وعسكر هناك وانتظر رفاقه الذين سيحضرون مع الطابور  
الميكانيكى بقيادة قائد اللواء اريئيل شارون. وبعد ذلك بيومين  
خاض رجال المظلات معركة - اتضح فيما بعد انه لم يكن هناك  
اى داع لها - داخل ممر متلا سقط فيها ٢٨ من افراد المجموعة.  
وفى بداية شهر نوفمبر توجهوا الى راس سدر واستبحروا فى  
السير على طول «خليج السويس نحو شرم الشيخ».

س - العميد احتياط بيرو، ماذا كان دورك فى ذلك الوقت؟

ج - كنت قائد سرية وقائد دورة قيادة فصائل.

س - هل كان جنودك يقومون بحراسة الاسرى؟

ج - نعم.

س - هل أصدر لك رفائيل ايتان أوامر بقتلهم؟

ج - لا اذكر أية أوامر من هذا القبيل ولم يكن لدى جنود كافيه  
لحراسة الاسرى وكان لزاما علينا ان نتحرك صوب راس سدر  
وهنا قررت قتل الاسرى. وانا لا ابحث عن اى مخرج او تبرير  
واؤكد ان هذه مسئوليتى المطلقة وكان هؤلاء رجالى وكان لزاما  
على ان اتوجه الى راس سدر فى الليل على راس سرية طليعية  
ولم يكن لدى وقت لرعاية الاسرى او التعامل معهم.

س - من الذى اطلق النار على الاسرى فى ممر متلا؟

ج - احد قادة الشعب وانا، حيث ان هذه المهمة ليست من مهام  
الجنود.

س - هل كانوا مقيدين؟

ج - انت تسألنى سؤال صعبا. كان هناك اسير واحد على الاقل  
مقيد، وكان احد الاسرى قد هرب ثم عاد مرة أخرى بعد نصف  
يوم نظرا لشعوره بالعطش الشديد. وكان مقيدا.



سقطو في ايدي الكتيبة باكملها؟

ج - كل الكتيبة ولكن منطقة المحاجر كانت تقع في نطاق مسئوليتي وهي المنطقة التي تم تجميع الاسرى فيها.

س - هل تشعر بالندم؟

ج - لا

س - انت جندي - هل تحب ان يطلقوا النار على جنودك؟

ج - هناك خلافات في الرأي.. اولا اريد ان اعلن اننى لاكره العرب ولاحب الحروب. هل هذا يبدو لك غريباً؟ عندما اذهب الى الحرب فاني اذهب من اجل تدمير جيش العدو. ولا اذهب الى هناك من اجل لعب الطاولة. وبالإضافة الى ذلك فاني والذين يخضعون لى قادرون على القتل ويجب ان نقتل. والحرب لها ثمن وثمنها هي الخسائر التي تتكبدها او يتكبدها الطرف الاخر. وانا لا اذهب الى الحرب كنزهة ولكنى اذهب للقتل.

س - والحرب لها قوانينها ايضا - هل تحب ان يطلقوا النار على جنودك؟

ج - يجب الا يسقطوا في الاسر.

س - ماذا تقول للجندي - لاتسقط في الاسر باي ثمن؟

ج - اقول له يجب ان تحارب.

س - في حرب عيد الغفران، وعندما عاد جيش الدفاع الاسرائيلي واحتل نفس المنطقة في هضبة الجولان والتي كان السوريون قد استولوا عليها، تم اكتشاف جثث جنود اسرائيليين وكانت ايديهم مكبله، هل هذا يعنى انك لاتتهم السوريين لانهم تصرفوا حسب قواعد اللعبة التي تتبعها؟

ج - لاتتهم السوريين باي شئ ولكن اتهم انفسنا اولاً واخيراً.

س - تقصد تتهم أولئك الذين سقطوا في الاسر؟

ج - فيما يتصل بحرب عيد الغفران فاني لاتهم الجنود بقدر ماتهم كبار المسئولين.

وتجدر الإشارة الى ان مقال مائير اورين في دافار قد اعتمد على البحث الذي يحمل عنوان «حرب سيناء ١٩٥٦ - جوانب سياسية وعسكرية الذي اعده الدكتور موطى جولاني من قسم التاريخ في جيش الدفاع الاسرائيلي. وطبقا لبحث الدكتور جولاني تم قتل ٢٥ اسيرا في متلا وان ذلك حدث غداة وصول القوات الاسرائيلية وفي الوقت الذي تأخر فيه وصول القوات الميكانيكية التي كان من المفروض ان تنضم اليها. وكانت الكتيبة معزولة عن القوة الاساسية لجيش الدفاع وتبتعد عنها بحوالى ٢٥٠ كيلو مترا وكان يراودها خوف من التفوق الجوي للمصريين عند قناة السويس لدرجة انه

كانت هناك مخاوف من تدمير القوة الصغيرة وخفيفة التسليح.

ولكن بيرو يكذب مايقال عن انعزال القوة وتعرضها للحصار او انها كانت تشعر بأزمة ويقول انه تم قتل الاسرى بعد معركة متلا وكان الخطر الحقيقي قد انتهى وكان من المفروض ان يغادر اللواء المكان، ومن ثم كان ايضا من الضروري ايجاد حل لمشكلة الاسرى. وفي هذه المناسبة يصحح بيرو عدد القتلى ويضيف اليهم ١٤ قتيلا اخر.

وكان ارييه بيرو مشهورا ومعروفا في المظلات وفي المدرعات حيث وصل هناك الى رتبة نائب وقائد لمجموعة عمليات بل وكان ايضا قائدا للدفاع المدني - وهو اخر منصب تولاه في جيش الدفاع الاسرائيلي - وكان مشهورا بانه واحد من اكثر ضباط الجيش صرامة وصلابة. واذا راود اى احد شكوك في ان عملية قتل الاسرى كانت نتيجة لاندفاع او طيش، عليه ان يتأكد ان كل شئ قد تم حسب الاوامر التي اصدرها بيرو. ولم يوضح البحث اذا كانت قد اتخذت خطوات قضائية او غير قضائية ضد قتلة الاسرى. ولكن يبدو ان الرد سلبي حيث لم يكن بيرو شريكا في البحث الذي اجري على مستوى اللواء بعد الحرب بأسبوعين. وهذا التصرف الذي يتحدث عنه بيرو يعتبر جريمة حرب على الرغم من انها قد سقطت بالتقادم. وهو شخصا غير نادم على اى شئ. حيث ان أرييه بيرو الذي عاش احداث اوشفيتس عندما كان صبيا مقتنع بان الحق معه في كل ما فعله.

لكونك واحدا من الذين تم انقاذهم من معسكر الموت في اوشفيتس، ألم تفكر قبل اطلاق النار على مجموعة من الرجال العزل الذين لاحول لهم ولاقوة كى تمتنع عن فعل ذلك؟

ج - هذا هراء. هذا لم يكن هجوما او اطلاق نار على اناس لاحول لهم ولاقوة، حيث ان عشرات الاشخاص في وضعهم كان يمكن ان يعرضوا للخطر. ولم يكن هذا قتلا بهدف القتل بل كان ضرورة حتمية.

س - هذه جريمة حرب ؟

ج - حسنا. ليكن الامر كذلك .

س - لقد اعطيت امرا غير مشروع مع سبق الاصرار.

ج - من يستطيع ان يثبت ذلك اذ لم يكن هناك.

س - الذي يحقق في القضية يستطيع اثبات ذلك.

ج - اذن فلنترك الامر للمحققين.. ماذا اقول لك فليس هناك

مشاكل في ذلك واعتقد انه لن تكون لك مشاكل ايضا في ذلك.

وجدير بالذكر ان القصة لم تنته بقتل الاسرى حيث ان لبيرو



من طراز القا وهى اسبانية الصنع فى المركبات النصف مجنزرة، وكنا قد استولينا على هذه المدافع من المصريين لان المركبات النصف مجنزرة التى كانت معنا لم تكن مسلحة. وقد عرفنا ان المصريين قادمون لاننا احتلنا نقطة مراقبة عند مدخل راس محمد وكانت هذه النقطة المصرية تضم ثلاثة اشخاص. وكانوا ينتظرون الكتيبة حيث اعترفوا بذلك بعد ان ضغطنا عليهم.

س - وبعد ان ضغطتم عليهم، قتلتموهم؟

ج - اعتقد انهم ماتوا متأثرين بالعطش الشديد.

س - الا تقدم الماء للأسرى؟

ج - عندما لا يكفى الماء لرجالى، احرص اولا واخيرا على حياة جنودى، ولو كنت قد قدمت الماء للأسرى المصريين لما تحدثوا وتكلموا واعترفوا. فقد عرفنا ان هناك كتيبة فى الطريق لاغلاق الفتحة الغربية لرأس محمد. واصدرت اوامرى بالعمل بأسلوب الاصطياد حيث كنا نصطاد السرية تلو الاخرى.

س - كم كان عدد المصريين؟

ج - كتيبة.. كيف اعرف عددها؟ حوالى ٤٠٠ شخص. وقد قتلنا معظمهم.

س - والباقيون؟

ج - هربوا الى الجبال.. وطاردنا وقتلنا الكثيرين منهم واما الآخرون الذين هربوا فقد كنا متأكدين من انهم لن يصمدوا طويلا بدون ماء واعتقد ان كثيرين منهم ماتوا عطشا.

احداثا اخرى فى عملية سيناء. حيث قال اورى افنيرى قبل عدة ايام ان ما حدث فى ممر متلا لا يعتبر شيئا بالمقارنة الى ما حدث بعد ذلك عند شرم الشيخ. حيث قتل هناك مئات من الجنود المصريين.

ويقول بيرو: «هذا صحيح.. لقد قتلنا الكثيرين كان عدد القتلى فى متلا اكثر من اربعين قتيلًا وبعد ذلك قتلنا عددا من الفدائيين فى راس سدر وبعد ذلك قمنا بتصفية كتيبة باكملها من راس محمد وحتى شرم الشيخ.

س - فى الحرب؟

ج - لقد اشتبكنا معهم حيث جاءوا من اجل احتلال راس محمد.. وقد قتلوا سائقى ولم يعجبني تصرفهم عندما اطلقوا النار على سائقى، وعلى الرغم من ذلك فقد استمر فى القيادة. حيث اصيب برصاصه فى كتفه، ثم اطلقوا النار بعد ذلك على الاطار الايسر الامامى للنصف مجنزرة. وهنا وضعت اثنين من الافراد لرعاية السائق وتعاملت مع المصريين الذين بدأوا يموتون الواحد تلو الآخر.

س - هل كانوا لايزالون قوة مقاتلة فى هذه المرحلة؟

ج - لقد جاءوا فى صورة سرايا، الواحد تلو الاخرى سواء بالمركبات او مترجلين وكانوا مسلحين ومعهم قادتهم.

س - وكانت لديهم رغبة فى القتال؟

ج - انظر، انا لم اسألهم عن ذلك، ولكن كانت سرىتى تضم تسع مركبات نصف مجنزرة وخمس مركبات، وربطنا المدافع الثقيلة

هتسوفيه

١٩٩٥/٨/٣٠

## قضايا الأسرى

وفى حقيقة الامر فإن قيام أحد كبار ضباط الجيش الاسرائيلى بالكشف عن قضية قتل الاسرى، واخراجها من القمقم اذا جاز التعبير لا يخدم اية جهة فى اسرائيل بقدر ما يخدم اعداء الدولة. وقد أصاب رئيس الوزراء ووزير الدفاع الاسرائيلى إسحاق رابين وجه الحقيقة حينما عقب على هذه القضية المثارة حاليا بشأن قتل الاسرى بقوله ان هذا الضابط قد أخطأ، وكان من الافضل الا يتطرق الى هذا الموضوع الذى يعود تاريخه الى الفترة التى شهدت بدايات تكوين الجيش الاسرائيلى.

ميخائيل بن يائير مستشار الحكومة القانونى أنه

ليس من الممكن التحقيق فى قضية قتل الاسرى

المصريين فى حرب ١٩٥٦، ومحاكمة المسؤولين

عنها بعد أن مضى ما يقرب من أربعين عاما على

وقوع هذا الحادث، ومع هذا فما زال الرئيس المصرى حسنى

مبارك يطالب بالتحقيق فى هذه القضية بل ويهدد ضمنا بأن

عدم التحقيق فى هذا الحادث قد يؤدى الى تعرض علاقات

القاهرة بالقدس الى أزمة حقيقية.

ذكر

V



الاسرى المصريين فقد تكشف في نفس الوقت تفاصيل مفرقة للغاية ، عن أن الجيش المصري قتل عشرات الاسرى الاسرائيليين خلال حرب اكتوبر التي وقعت عام ١٩٧٣ . ولن نتطرق الآن الى مسألة مدى صحة هذه الأنباء، ومع هذا قلنا ان نتساءل لماذا لم تنشر هذه الامور في حينها خاصة ان لدى الجيش الاسرائيلي ما يكفي من شهادات وافلام تدل على ان الجنود الاسرائيليين الذين وقعوا في الاسر كانوا احياء وانهم لقوا مصرعهم في الاسر . وتتعلق كل هذه القضايا بالماضي البعيد، ومن المطلوب حاليا الاهتمام بالانتكاسات مثل هذه القضايا في المستقبل، وفيما يتعلق بالجيش الاسرائيلي فقد قيل ان ما حدث في الماضي لن يتكرر في الحاضر او في المستقبل ومن ثم فإننا نرغب في أن يصدق نفس القول على الجيش المصري .

ومن المقصود ان القرار الذي اتخذه مستشار الحكومة القانوني بشأن عدم محاكمة المسؤولين عن هذه القضية لن يسهم في اسدال الستار على هذه القضية حيث ان بعض الجهات الخارجية ستحرص على الاستمرار في المطالبة بالتحقيق، كما ان بعض الجهات الاسرائيلية ستحرص ايضا على تلطيخ وتشويه اسماء بعض كبار الضباط السابقين الذين يشغلون حاليا بعض المناصب الهامة في الحياة السياسية في اسرائيل . ومن المحتمل الا يكون نشر هذه الاخبار حاليا خاليا من بعض الدوافع السياسية، والا لكان الباحثون قد تريتوا بعض الشئ عند الكشف عن هذه الاتهامات الموجهة لضباط الجيش الاسرائيلي، هذه الاتهامات التي يعود تاريخها الى الماضي السحيق . وفي الوقت الذي تتردد فيه حاليا تلك الأنباء الخاصة بقتل

هتسوفية

١٩٩٥/٩/١

## أزمة في العلاقات مع مصر

الحملة الى تعرض علاقات القاهرة بالقدس الى أزمة بالغة الخطورة . وقد أعلن نائب وزير الخارجية الاسرائيلي ايلي دايان بالأمس انه يعتزم بالرغم من كل شئ اتمام زيارته للقاهرة نظرا لان هذه الزيارة لاتتعلق بالجدل الدائر بين البلدين بشأن قضية الاسرى، وسيوجه دايان الى القاهرة يوم الاثنين المقبل . وليس من الواضح كيف قرر دايان التوجه الى مصر متجاهلا البيانات المصرية التي جاء بها ان مصر لن تستقبل اية شخصية اسرائيلية رفيعة المستوى طالما ان اسرائيل لم تحقق في قضية الاسرى . ولنا ان نتساءل عما اذا كان قد تم التنسيق لهذه الزيارة مع الحكومة المصرية؟ واذا كانت الاجابة على هذا التساؤل بالايجاب فقد كان من الاخرى الا يقوم دايان بهذه الزيارة طالما ان مصر مازالت مستمرة في حملتها ضد اسرائيل .

ويتعين على اسرائيل الا تعتذر لمصر، الا بعد قيامها بوقف حملتها ضد اسرائيل، واذا كانت اسرائيل تهتم بالحفاظ على

مصر انها لن توافق على قيام شخصية اسرائيلية بتشكيل لجنة للتحقيق في قضية قتل الاسرى المصريين خلال حرب ١٩٥٦ . وكما يبدو فإن السلطات المصرية ليست على استعداد للتسليم بوجهة نظر مستشار الحكومة للشئون القانونية والتي مفادها أنه ليس من الممكن ووفقا لمبدأ التقادم محاكمة المسؤولين عن حادث وقع منذ اربعين عاما .

وبالاضافة الى البيانات الرسمية الصادرة عن الحكومة المصرية فقد نشرت صحف المعارضة المصرية الصادرة في القاهرة خلال الآونة الأخيرة عدة مقالات صورت السفير الاسرائيلي في القاهرة داود سلطان في صورة قاتل الاسرى . كما ان الصحافة المصرية التابعة للحكومة لم تدخر جهدا في توجيه سهام النقد للحكومة الاسرائيلية . ويدل هذا الوضع على أن الجو في القاهرة حاليا مسمم بحالة من الثورة ضد اسرائيل، الأمر الذي يلحق اشد الضرر بالعلاقات المصرية الاسرائيلية، ومن ثم فمن المحتمل ان يؤدي عدم توقف هذه

اعلنت



الذين يتجاهلون التزاماتهم الواردة في اتفاقية السلام التي تم التوصل اليها في كامب دافيد والتي تم التوقيع عليها في البيت الابيض بالعاصمة الامريكية واشنطن.

علاقاتها مع القاهرة فان مصر تهتم ايضا بالحفاظ على علاقاتها مع القدس. وتجدر الاشارة الى ان هذا الشرط قد تم اقراره عند التوقيع على اتفاقية السلام بين البلدين، ومن ثم فإن عدم الالتزام بهذا الشرط قد يلحق الضرر خاصة بهؤلاء

هتسوفية

١٩٩٥/٨/٣١

## يتعين على مبارك الايتدخل في شئوننا الداخلية

تمكنه من وقف الارهاب الذي تمارسه حماس، ويوجه مبارك الينا على هذا النحو من القاهرة رسالة مفادها انه اذا تولى حزب الليكود مقاليد السلطة في اسرائيل فإنه لن يتمكن من وقف مسيرة السلام، كما اوضح انه يأمل في أن يتحقق السلام قبل ان يتولى الليكود السلطة.

ومع خالص الاحترام لمبارك فإن شعب اسرائيل لايرغب في ان يعرف منه من يستطيع وقف الارهاب ومن لايسطيع، كما ان شعب اسرائيل لايرغب في أن يعرف منه في ظل اية حكومة يمكنه تحقيق السلام.

وتهتم كل التيارات السياسية في اسرائيل بالحفاظ على علاقات حسن الجوار مع مصر، ويجب ان ننوه هنا الى ان حكومة الليكود هي التي وقعت على اتفاقية السلام مع مصر، ونعتقد ان هذا الأمر معروف للرئيس حسنى مبارك، ومع هذا فإن هذه الصداقة المتبادلة واحترامنا للرئيس مبارك لايببر قيامه بتوجيه مثل هذه الارشادات والنصائح الرئاسية.

**أدلى** الرئيس المصرى حسنى مبارك خلال الآونة الأخيرة ببضعة تصريحات خاصة بإسرائيل، وبطبيعة الحال فإنه يحق لمبارك ان يدلى بما يشاء من تصريحات عن العلاقات بين الدولتين، وعن القضايا الاقليمية، ومن الواجب ايضا ان ننظر بعين الاعتبار الى كل مايدلى به من تصريحات، وهذا ووفقا لما هو متبع بين الدول، ويجب ان نرى هذه التصريحات من منظور تلك المكانة الهامة التى تتمتع بها مصر فى المنطقة.

ومع هذا فحينما يحاول الرئيس مبارك التدخل فى شئون اسرائيل الداخلية، وتبنى مواقف بعينها تجاه ادائها فى الداخل فإنه يتجاوز على هذا النحو القواعد المتبعة فى العلاقات بين الدول، فقد اثنى مبارك مؤخرا على موقف كل من رئيس الوزراء الاسرائيلى إسحاق رابين ووزير خارجيته شمعون بيريز لحرصهما على الاستمرار فى مسيرة المفاوضات مع الفلسطينيين هذا بالرغم من كل الصعاب التى يواجهونها فى الداخل. كما تجاوز مبارك هذه القواعد أيضا حينما ذكر ان حزب الليكود لايمتلك عصا سحرية



معاريف

١٩٩٥/٨/٢٣

اورى دان

# حرب معسكر السلام

إن

معسكر السلام الذى يتباهى بأنجازاته سوف يكون هو المسئول عن نشوب الحرب وإذا عدنا للتاريخ فسنجد ان «معسكر السلام العالمى» برئاسة الكرملين الشيوعى قد تسبب فى حرب دموية فى هذا القرن.

ونحن نعلم ان معسكر «اليمين الفاشستى» هو الذى مهد الطريق للسلام فى اسرائيل. واسم اليمين الفاشستى اطلق على معسكر بيجين ورفاقه ليس فقط بواسطة اليسار ولكن ايضا بواسطة الماباى ، ولكن مناحم بيجين هو الذى صنع السلام مع مصر وبذلك فتح الطريق امام الآخرين الذين ساروا على طريق السلام.

وهناك بعض اليساريين الذين يرددون ان حرب لبنان والتي ادت الى طرد ياسر عرفات من بيروت هي التي اجبرته على الذهاب الى اوسلو والى غزة - وانتم ترون كيف ان المتحدثين باسم حكومة اليسار يهاجمون الليكود ويقولون لهم: لقد ساعدتمونا على صنع السلام. ولكن هذا خطأ كبير، فعلى الرغم من انه سنحت فرصة كبيرة لاسرائيل فى اعقاب طرد عرفات من بيروت لصنع سلام حقيقى مع الفلسطينيين، فان معسكر السلام كعادته اضاع هذه الفرصة التاريخية وأعاد الكرة الى الوراء. ليس فقط لان هذه العملية لم توقف العمليات الارهابية بل انه ادخل العمليات الارهابية الانتحارية الاكثر خطورة. وكانوا قد القوا القبض على احد الانتحاريين فى غزة، فان كل عاقل يعلم ان هناك آخرين فى الطريق وانه سيتم القاء القبض على بعضهم بعد انفجارهم بشحناتهم الناسفة كما حدث هذه المرة فى الاتوبيس خط ٢٦ فى القدس.

ولكن معسكر السلام لا يكتفى بذلك فقد اختار الشريك غير المناسب للسلام الا وهو ياسر عرفات كما ان اتفاقية اوسلو مليئة بالثغرات كما يقول اسحق رابين، وبنفس الحماس قام هذا المعسكر بتدمير السلام الهش ، ولكنه السلام الحقيقى - بين اسرائيل مصر. حيث ان الوزراء واعضاء الكنيست والمعلقين والكتاب يكشفون كل يوم عن عملية جديدة من عمليات قتل الاسرى فى صحراء سيناء على ايدى مقاتلين اسرائيليين. وهم بذلك يشجعون حكومة مصر على المطالبة بتقرير عن هذه العمليات وان يجرى تحقيق فيها

وتقديم الضباط الاسرائيليين المسئولين للمحاكمة. ووجه بعض الوزراء طلبات احاطة فى هذا الصدد فى جلسات الحكومة. ومنذ سنوات مصر تعد جيشها للحرب وهو جيش مزود بافضل الاسلحة الامريكية اكثر مائه مرة من كم الاسلحة الذى عرفته اسرائيل فى حرب يوم الغفران. ويمكن القول ان مصر تقيم سلاما باردا مع اسرائيل وتشجع اى شئ من شأنه ان يضعف اسرائيل او يؤدى الى الضغط عليها. وتوجه مصر الاهانات الى اسرائيل فى كل مناسبة وتبصق عليها وتعرف ان اسحق رابين وشمعون بيريز سوف يقولان ان هذه امطار.

وهذا النظام الهش تعرض فى الايام الاخيرة لهزه عنيفة بعد الضجة التي اثارها فى اسرائيل الساسة والمراسلون ووسائل الاعلام حول عملية قتل الاسرى المصريين على ايدى الاسرائيليين فى سيناء. ومن يتابع ماينشر فى مصر حول هذا الموضوع يشعر بان رياح الحرب الشريرة تهب وان هناك دعوات للثأر ضد اسرائيل وضغوطا على النظام فى مصر الذى يواجه هجمات المتطرفين الاسلاميين لدرجة انهم حاولوا اغتيال مبارك فى اديس ابابا وتم انقاذه فى اللحظة الاخيرة.

ولو كان مبارك ورفاقه مخلصين فيما يتعلق بالسلام مع اسرائيل - وهو امر محل شك كبير - لوجدوا صعوبة فى مواجهة صيحات الانتقام والثأر من اسرائيل والتي تنطلق فى مصر.

وقد حدث ان معسكر السلام الذى قام من اجل تقويض خصومه السياسيين (رافائيل ايتان وغيره) من خلال ابراز عمليات قتل الاسرى المصريين فى مصر متلا وفى حرب ١٩٦٧ - وبذلك فان هذا المعسكر يجد نفسه يمهّد الطريق للعد التنازلى نحو حرب جديدة تشارك فيها مصر. واود ان اقول لكم يا اصدقاء ان الحرب لاتفرق بين هذا وذاك وان القاتل لن يفرق بين اليسارى الاسرائيلى وغيره حتى لو علق على ظهره لافتة يندد فيها بعمليات قتل الاسرى المصريين فى سيناء.

ولم يكن ليهمنى ان يستمر معسكر السلام فى اطلاق الرصاص على رجليه لولا علمى انه يوجه مسدسه فى هذه المناسبة - واقصد المسدس العربى - نحو رؤوس اليهود جميعا.



هاآرتس

١٩٩٥/٩/٥

يوتيل ماركوس

# ياجماعة لماذا تتسرعون؟

أعلن

السادات أنه سيخوض الحرب وخاضها، وبعد ذلك قال انه سيصنع السلام وصنعه لذلك اصبح لدى حافظ يجعلنى انصت الى مايقوله الزعماء العرب.

على عكس جميع خبرائنا فى الشئون العربية، الذين قال عنهم اسحق رابين انهم قد اخطأوا فى جميع تكهناتهم الخاصة بنوايا العرب، فاننى اتقبل مايقوله الزعماء العرب على علاقته ، بدون البحث فى قضية «ماذا يقصد الشاعر» ، فى ٩٩٪ مما يقولونه يقصدون مايقولونه.

كل هذه المقدمة تاتى لتقول اننى أيضا اتعامل بجدية كبيرة مع مايقوله حسنى مبارك. عندما يتكلم فاننى اصغى له تماما. وهذا الاسبوع تحدث الينا مرتين. مرة مع اهارون برنيع فى القناة الثانية بالتلفزيون، ومرة مع عويد جرنوت بصحيفة معاريف. لم تكن هذه الاحاديث قصيرة من النوعية التى يدلى بها زعماء الدول كتنادية واجب، بل حديث من القلب. وكان السبب الضاغط عليه هو قضية قتل الاسرى وتساؤله عن السبب الذى جعلنا نثير هذه المشكلة. اى، ليس عملية القتل وانما الكشف عنها فى وسائل الاعلام، مما منح المعارضة ذخيرة ضده ولصالح (اعداء السلام والتصالح مع اسرائيل). فى تلك اللحظة الحرجة فتح مبارك قلبه واستغل الفرصة كى يلقن حكومة رابين دروسا لولا انه تحفظ من الليكود واعرب عن مخاوفه الصريحة من احتمال عودته الى الحكم، لاعتقدنا انه يقوم بالدعاية الانتخابية لهم فالغم مبارك، والكلام كلام الليكود، ماكان يستطيع بنى بيجين ان يصيغ الكلام بمثل هذه البراعة.

لقد اعطى مبارك فى محاضراته المختصرة لحكومة اسرائيل ثلاثة دروس:

اولا، فى موضوع الشرق الاوسط الجديد. تساطل الرئيس المصرى بلهجة شبه ساخرة وشبه غاضبة - ماهو الشرق الاوسط الجديد؟ اى شرق اوسط جديد؟ - (ياجماعة انتم لاتعيشون فى اوربا) قالها لجرنوت ولكنه مصرية. وبعد هذه العبارة انقض على نظريات الحكومة فيما يتعلق بالتقلبات التى حدثت فى

الشرق الاوسط. (لو كنتم تتكلمون عن اوربا جديد - فلاباس فى ذلك ولكن شرق اوسط جديد - هذا كلام يخيف الجميع). يحاول مبارك ان يقول لنا ان الشرق الاوسط مازال هو الشرق الاوسط، والاسد هو الاسد، رافسنجاني هو رافسنجاني وفهد هو فهد وهناك كراهيات ومنازعات والجميع يريدون ان تعيد اسرائيل الاراضى العربية. وفى رأيه، لا يوجد شرق اوسط جديد فقط، بل مجرد التلويع بهذا الشعار يستفز العرب. ويصبح فينا مبارك بقوله (ان مثل هذا الكلام يجعل جميع نول المنطقة تخاف منكم، وتخشى من انكم تريدون الهيمنة عليها اقتصاديا.. فلماذا لاتحتفظون بهذه الافكار لانفسكم؟) لو انه على حق فيما يقول، اذن فالحكومة التى تتكلم عن كثرة الفرص فى الشرق الاوسط الجديد هى حكومة تضحك على الشعب.

والدرس الثانى من مبارك يمثل مفاجأة لاتقل عن المفاجأة الاولى: فقد كشف بتوسع عمايشعر به الكثيرون فى اسرائيل، وهو ان الاعتراض على التسليم بوجود اسرائيل واقامة علاقات معها مازال كبيرا وعميقا فى العالم العربى. ليس فقط داخل الحركات الاسلامية أو احزاب المعارضة ضد الحكومات، بل وأيضا داخل المثقفين والطلاب هذه المعارضة الداخلية هى التى ردت عمن وتونس من ان تفتح لها مندوبيات فى اسرائيل وكذلك نول الخليج من ان تقيم علاقات مع اسرائيل. وكم هو جذاب كلامه عن عدم استطاعه الاسد فى ان يقدم تصالحات بشأن الجولان. يقول مبارك (لاتخيفوا الاسد بشبح احتمال وصول الليكود الى الحكم، لانه سيفضل ان يترك كل شئ من اجل أن يواجه شعب بلاخوف).

الاسد يخشى هذا التلميح يؤكد المعلومات الخاصة بوجود جدل داخلى فى القيادة السورية والتخوف العميق من جانب الاسد من اى اجراء قد يؤدى الى سقوطه. تتردد قصة داخل اروقة النظام تقول انه فى اليوم الذى لقي فيه ابن الاسد مصرعه ، تم تكليف الشهابى وخدام بابلاغه ذلك النبأ المرير. وعندما دخل الاثنان الى مكتبه بدون دعوة ووجهاهما شاحبان، كان السؤال



انتظرتما عاما او عامين؟ ما الذى يدفعكم؟ الى اين تركضون) عندما يتكلم مبارك من الواجب ان نستمع اليه - اذا كان السعى والجرى وراء السلام فى كل مكان وبسرعة يعتبر خطأ، بل ضارا، فهنا يبرز السؤال، اليس ايضا التطلع السريع للعودة الى حدود ١٩٦٧ يتطلب اعادة تفكير، ربما فعلا تكون خطوات السلام بحاجة لان تتم وفقا لمعدل نضوج الطرف الآخر، وليس وفقا لعقارب ساعة الانتخابات فى اسرائيل. انه فعلا أمر فى حاجة الى التفكير - لماذا نجرى كل هذا الجرى؟

التلقائى الذى صدر عنه هو - هل حدث انقلاب؟ بعد ان تعلمنا من مبارك بانه لا يوجد شرق اوسط جديد وان الاعتراض على السلام مع اسرائيل مازال عميقا جاء الدرس الثالث فى صورة نصيحة او انتقاد لاسرائيل - قال مبارك (مشكلتكم انكم تجرون الى كل مكان. انتم تريدون السلام فى كل مكان، وتريدون علاقات هنا وهناك، وهذا يثير المخاوف ويسبب اضرارا، بدلا من التروى والسير بخطوات متزنة وهادئة، تتسرعون، ففيما هذه العجلة؟ ماذا سيحدث لو

معاريف

١٩٩٥/٩/١

موشيه نجرى

## عار التقادم.. وواجب التحقيق

إنهم على حق ، عندما يزعمون أن جرائم الحرب حدثت من جيش يقاتل ولكن من حق المجتمع، أخلاقيا ان يتم الكشف عن المسؤولين ومعاقبتهم على ما ارتكبوه. ولا مفر من أن نخلص الى ان المجتمع الاسرائيلى قد فشل فى هذا الاختبار الاخلاقى. لقد أبدى تسامحا الى حد كبير تجاه مجرمى الحرب بصفة عامة والقلة منهم بصفة خاصة. فجنود وحدة حرس الحدود وقادتهم الذين ارتكبوا مذبحه المواطنين العرب فى كفر قاسم عام ١٩٥٦، تم العفو عنهم واطلق سراحهم بعد فترة سجن قصيرة جدا.

أما قائد الكتيبة الذى استباح دم الضحايا. اقبل ودفع غرامة رمزية والملازم دانيال بينيتو الذى قتل اسرى مقيدى الايدى والأرجل فى عملية الليطاني عام ١٩٨١، حكم عليه بـ ١٢ سنة سجن، لكنه تلقى عفوا من القائد العام للاركان، واطلق سراحه بعد انقضاء ١٦ شهرا فقط على حبسه. ورجال جهاز الامن العام الذين قتلوا مخربين أسروا فى قضية «خط ٣٠٠» ورئيس الجهاز الذى اعطاهم الأمر بالقتل - تم العفو عنهم عن طريق الرئيس هيرتزوج حتى قبل محاكمتهم وبالطبع لم يعاقبوا اطلاقا. تلك هى الحالات القليلة التى تعرضت لاجراءات قانونية او على الاقل لتحقيق قضائى ولكن فى مثل حالة بيرو - وبقيّة الحالات التى كشف عنها للمرة الاولى هذا الصيف - فلاقضاء ولاحتى تحقيق، بل يبرز الفشل الاخلاقى ويتضاعف أثره. وربما

جيشنا ، هو جيش ناشئ، واذا كانت هناك حالات سمح فيها الجندي لنفسه بالتصرف على غير ما يقتضيه النظام، فعلى ان نأخذ فى الاعتبار انه ضمن جيش ناشئ يجب تربيته. ولتقدموا أدلة على أى تصرف سيئ للجنود وساقوم باجراء التحقيق اللازم. وليعلم هؤلاء الذين فعلوا ذلك انهم قد أساءوا التصرف».

هذا ما قاله اول رئيس وزراء ووزير دفاع، دافيد بن جوريون، للصحفيين فى الايام الاولى للدولة، فى اعقاب احدي جرائم الحرب التى اعتدنا ان نسميها بصراحة ووضوح «انحراف عن طهارة السلاح». وقد استجاب الصحفيون لتوسلاته، فلم يكشفوا النقاب عن هذه العملية وعمليات أخرى من نفس النوع ولم يطلعوا المجتمع عليها. وماهى ثمار هذا الصمت والتعتيم قد قطعناها مع جرائم الحرب التى ارتكبت اثناء عملية ١٩٥٦ وحرب ١٩٦٧ والتى أزيح عنها الستار فى الاسابيع الماضية. والنتائج المخزية لهذا الصمت والاهمال الذى قوبل به السلوك السيئ للجنود، والذى باركه بن جوريون فيما مضى، نستطيع ان نجدها فى الحديث الصحفى الذى أجراه «جيورا إيلاين» مع العميد إرييه بيرو، الذى لم يكن فقط يدرى انه «لم يتصرف حسب الأصول»، بل انه يفاخر بانه وضباطه وجنوده كانوا متورطين فى مذبحه اسرى ٥٦.



ويضع تعريفا شاملا بشأن أى عملية قتل للأسرى أيا كانت، بغض النظر عن الحرب التى ارتكبت فيها وقومية القتلى أو القتلة. وعليه فإن وزير العدل البروفيسور دفيد ليفاي، ورئيس لجنة التشريع بالكنيست، ملزمان كلاهما بالبدء فوراً فى وضع هذا التشريع.

وطالما لم يحدث ذلك، وبقي القانون على حاله، فإن المستشار بن يائير سيكون على حق فيما ذهب إليه، بأنه لا يمكن محاكمة قاتلى الاسرى فى ٥٦ و ٦٧ غير أن ذلك لن يكون مبرراً مقنعاً لقراره بالتنازل عن التحقيق مع مرتكبى المذبحة، من أجل تحديد من المسئول (ومن غير المسئول) عنها وفى قضية خط ٣٠٠ تم العفو، من البداية، عن قاتلى الأسيرين. ولكن محكمة العدل العليا وافقت المستشار القانونى آنذاك، البروفيسور اسحق زامير، بأن ذلك لا يعنى التنصل من الالتزام بالتحقيق فى الجريمة البشعة التى وقعت ومن ثم تحديد هوية مرتكبىها واتهامهم.

هذا الالتزام المقصود - التحقيق وتحديد المسؤولية والاثام - نال أيضاً من الوضع الاجتماعى الكبير ومن الطموحات السياسية للمشتبه بارتكابهم المذبحة والمعروف أن محكمة العدل العليا قررت أن اعفاء الشخص - قد يخفف الحكم من الناحية القانونية، لكنه لا يخفف الحكم من الناحية الاجتماعية، ويذكر أن يوسى جنوسير ورفال بنحسى قد جردا من مناصب رسمية كبيرة بسبب جرائمهما، بالرغم من التفاوض عن محاكمتهم قضائياً على نفس الجرائم. وقالت محكمة العدل العليا أنه على الوزير ونائبه ورئيس الأركان، «إشاعة العدل والاخلاص» فإن من ارتكب جرماً بنفسه سيجد صعوبة فى مطالبة الخاضعين لأمره بالاعتراف بما ارتكبه من انتهاكات. فإذا اشتعلت النيران فى أشجار الارز - ماذا تفعل متسلقات الحائط؟

من هنا يتضح أنه يجب منع من كان متورطاً فى جريمة حرب، من قيادة تشكيل عسكري أيا كان ولو مرة واحدة. وحيث أن من بين الشخصيات التى لها صلة بالقضية سياسيين كباراً، منهم واحد على الأقل يعتبر نفسه مرشحاً لرئاسة الحكومة أو حقيبة الدفاع - لذا فإن تحديد مسئوليتهم (أو تبرئهم ساحتهم) سيعد أمراً إيجابياً تاماً.

إلى جانب الالتزام بتحديد هوية المتهمين، هناك أيضاً الالتزام

يستطيع أناس عديمو الضمير أو نوى ميول سادية أن يتسللوا إلى مراكز قيادية فى أى جيش، ولكن عندما يكون عشرات أو مئات من الجنود، عندما يعثر باحثون ومؤرخون على أدلة مفرقة ويحتفظون بها لأنفسهم، دون أن يفضحوا مرتكبى هذه الأعمال لمعاقبتهم، فإن العار يصبح عارنا جميعاً، وأى كلام عن فظائع جيوش العدو لن يفيد فى محوه عنا.

إن إعلان المستشار القانونى ميخال بن يائير هذا الأسبوع، وبعد أن يهشم حاجز الصمت، «أنه ليس هناك أساس قانونى لاتخاذ إجراءات تحقيق أو محاكمة بسبب قتل اسرى ٥٦ و ٦٧» هو بمثابة تعميق للعار بل أنه يمكن القول، أن دولة يعلن فيها عن أدلة على تورط أناس مازالوا يمارسون العمل داخلها، ومن بينهم وزراء سابقون أو حاليون - فى مذابح جماعية للأسرى، ولا يحاول الجهاز القضائى بها أن يتحقق على الأقل من صحة أو بطلان هذه الأدلة أو يقطع الشك باليقين فيها، فإنها لا يمكن أن تعتبر بأى حال من الأحوال، دولة قانون أو مؤسسات.

لقد برر المستشار القانونى قراره بحجة التقادم، والحقيقة أن تطبيق مبدأ التقادم بالنسبة لمذبحة الاسرى، وهو عار على إسرائيل نفسها، بل أنه يجسد سلوكنا المتلوى وغير المنصف (ولأريد أن أقول العنصرى) تجاه قضايا الاخلاق وحقوق الانسان، وفى الستينيات الغينا قانوناً يتعلق بالتقادم فى جرائم الحرب ومن بينها قتل الاسرى. غير أن ذلك كان نقط من أجل قتل الاسرى فى أوروبا المحتلة أثناء الحرب العالمية الثانية، أى أن المشرع الاسرائيلى رأى فيما فعله جنود ألمان من تنكيل وتقتيل بالاسرى أو المعتقلين الذين لاحول لهم، جريمة لا تغتفر أبداً، أما عندما يفعل ذلك جنود اسرائيليون، فإنه قتل عادى يمكن غفرانه وعشرون عاماً كفيلة بمحو أثره.

هذا المبدأ الانتقائى والمزج يفسر لنا، كيف أنه فى نفس الوقت الذى اتهمت فيه إسرائيل بولا أخرى تقبل مبدأ التقادم بالنسبة لجرائم الحرب، فإنها تتهرب هى نفسها من الانضمام إلى ما أقرته الأمم المتحدة بمنع التقادم على جرائم الحرب فى أى وقت وفى أى مكان.

وبالطبع، فإن هذا التفريق المخجل يمكن اصلاحه وتداركه، فمازال الطريق أمامنا طويلاً. وكل المطلوب هو أن يغير الكنيست تعريف جريمة الحرب بقانون يلغى مبدأ التقادم،



عارضوا ابقاء مبدأ التقادم بالنسبة لجرائم الحرب العالمية الثانية. ورد عليهم بحدّة أنذاك القاضي حاييم كوهين الذي مثّلنا في لجنة الامم المتحدة لحقوق الانسان: «ان هناك حقاً شرعياً قانونياً للانسانية المتحضرة، ويشمل هذا الحق تحديد من اجرموا في حق البشرية، وتوجيه التهم اليهم ونبذهم من المجتمع هم والمسئولون عنهم، وعلينا الا نسمح بالصبر عليهم او التسامح تجاههم، لمجرد انقضاء الزمن». ان الشعور الحقيقي تجاه حقوق الانسان يطالبنا بان يتجسد وبشكل ملموس وحاسم واجبنا بالان نسمح ان تمر مثل هذه الاعمال مر الكرام وان تلقى جزاءها المناسب».

بإظهار الابرياء من أى جريمة. وعلى مكتب بن يائير وضع طلب من قبل جدعون سبيرو، وهو من مقاتلي وحدة ارييه بيرو التي تم انزالها في متلا، الذي يقول ان تصريحات قائده السابق جعلته وكل جنود الوحدة في وضع شك لتورطهم في هذه المذبحة. وزعم سبيرو وبامانة شديدة ان تحقيقا قضائيا يمكن ان يبرئه من هذه الادعاءات الخطيرة.

اما المستشار القانوني فقال ان المتورطين ايضا في اعمال القتل الجماعي من حقهم بعد انقضاء فترة التقادم التي تحدت في القانون المعمول به آنذاك، الا تتخذ بحقهم أية اجراءات او عقوبات. انه أمر بغیض، ولكن ذلك بالضبط ما أعلنه قضاة المان

هتسوفيه

١٩٩٥/٨/١٧

محرر الشؤون السياسية

## وماذا بشأن الأسرى اليهود؟

وجنود الجامعة العربية في عام ١٩٤٨ من أسلحتهم. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها قتل الأسرى في الحروب العربية - الاسرائيلية

كما قام المصريون والسوريون والأردنيون بقتل اليهود في كافة الحروب، ومازال المصريون يرفضون حتى هذا اليوم البحث عن الطيارين الاسرائيليين الذين هبطوا بمظلاتهم في مصر، ويرجع سبب رفضهم هذا الى حقيقة ان المصريين لا يريدون ان يعرف أحد أن الفلاحين المصريين قتلوا هؤلاء الأسرى ومثلوا بجثثهم..

اما على الجبهة السورية فقد اكتشف جنود من الجيش الاسرائيلي بعض الاسرى الاسرائيليين مقيدي الايدي والارجل. وفيما يتعلق بالموقف السوري تجاه الأسرى فإنه يثير قشعريرة البدن اذ كان الاسرى الاسرائيليون يتعرضون الى أبشع أنواع التعذيب. ومن المؤكد ان المصريين والسوريين والأردنيين لن يقدموا

اشار

الكشف عن قضية قتل الجنود الاسرائيليين للأسرى المصريين في كل من حربي ١٩٥٦، و١٩٦٧ اهتمام الجميع، ودفعت المعلومات التي تكشف عن قتل الأسرى المصريين البعض للمطالبة بتشكيل لجنة على غرار تلك اللجان التي شكلت للتحقيق في مقتل ارلوزدوروف، وللتحقيق مع مدبري مذبحة كفر قاسم، والتي حققت في جريمة اختفاء اطفال يهود اليمن.

ومع هذا فليس من المنطق في شيء ان يقتصر نشاط هذه اللجنة في حالة تشكيلها على التحقيق في قتل الاسرى العرب إذ انه يتعين عليها التحقيق أيضا في قتل الأسرى اليهود، وهذا حتى يصبح من الممكن ان نضع هذا الحادث في إطار تاريخي صحيح. وستضطر اللجنة في مثل هذه الحالة للتحقيق بادئ ذي بدء في قتل مئة وخمسين يهوديا من أبناء قرية كفار عتسيون في غضون ساعة واحدة، وقد لقي هؤلاء مصرعهم بعد أن جردهم قادة الجماعات الفدائية



الصعوبة فهي لاتدرى ما إذا كان يتعين عليها أن تقدم لمصر المادة اللازمة التي تؤهلها للقيام بالتحقيق أم أنه يتعين عليها أن تقدم ردا دبلوماسيا غامضا؟

أما أرييه بيرو قائد السرية التي كانت مسئولة عن الأسرى فقد اعترف في حوار معه أنه قام بالاشتراك مع جنوده بقتل الأسرى المصريين في ممر متلا، وبرر تصرفه بقوله ان سريرته تلقت امرا بالانتقال من متلا الى جبهة أخرى، وأنه لم يكن بمقدوره نقل الأسرى معه، ومن جهة أخرى فقد تخوف من أن ينصب هؤلاء الجنود كميناً للقوات الاسرائيلية. ولاشك ان هذا القرار الذي اتخذه بيرو كان قرارا متسرعاً لاسيما أنه كان يتعرض في تلك اللحظة الى ضغط عنيف ومن المحتمل ان تكون هيئة الرقابة قد أصابت وجه الحقيقة حينما قررت الا يتم السماح بنشر هذا الموضوع على مدى سنوات طوال، ومع هذا فإن الجدل المثار حالياً حول هذا الموضوع سيصبح مضللاً في حالة عدم تقديم كافة التفاصيل الخاصة بقتل الطرف العربى للأسرى اليهود، هذا القتل الذي بدأ منذ حرب ١٩٤٨.

على تشكيل لجان للتحقيق فى قتل الاسرى الاسرائيليين الذين وقعوا فى الأسر خلال الحروب العربية - الاسرائيلية، ومن ثم فإذا تشكلت لجنة فى اسرائيل للتحقيق فى مثل هذه الحادثة فإن تشكيلها لن يعدو كونه محاولة الجلد وتعذيب الذات امام العالم بأسره.

وليس من الممكن ان تتشكل مثل هذه اللجنة طالما ان «العدو العربى» لن يقوم بالتحقيق فيما حدث مع الاسرى اليهود، فلقد وقعت فى معسكر الاسرى اليهود فى الأردن فى عام ١٩٤٨ بعض الحوادث إذ قام جنود من الجامعة العربية باطلاق النار فى المعسكر، وبقتل بعض الاسرى. وفى حقيقة الامر فإن العرب هم الذين بدأوا بقتل الاسرى، ولايعنى هذا الأمر أننا نبرر قيام اليهود بقتل العرب، ومع هذا فإن الصورة لن تكون سليمة فى حالة ما اذا قامت لجنة اسرائيلية بالتحقيق فقط فى قتل الأسرى العرب دون ان تحقق أيضاً فى قتل الأسرى الاسرائيليين. وحينما تم قتل الأطباء والممرضات فى قافلة «هاداساه» فى حرب ١٩٤٨ فإنهم قتلوا دون ان تكون لهم أية علاقة بالقتال. وتواجه وزارة الخارجية الاسرائيلية حالياً أزمة بالغة

## من قتل اسرانا؟

هتسوفيه ١٩٩٥/٩/٥ من بريد القراء

ذكر الحاخام يوحنا ان افراط الحاخام زخاريا بن افيكولوس أسهم فى تدمير الوطن والهيكل وفى خروجنا من ارض الميعاد، ويتضح من هذه المقولة ان الحاخام زخاريا كان أكثر اهتماماً بهيئته فى العالم الآخر أكثر من اهتمامه بمصلحة شعبه فى الوجود.

وحينما نشر احد كبار ضباط الاحتياط فى اسرائيل تلك التفاصيل عن مذبحه الأسرى (هذا بالرغم من أنهم كانوا من الفدائيين الذين قتلوا المدنيين) فإن هذا الأمر يدل على انه كان أكثر اهتماماً بضميره من اهتمامه بشعبه. وأود ان أشير هنا الى أن البعض يرى ان بيرو نشر هذه التفاصيل لتصفية بعض الحسابات مع رفائيل ايتان، واريل شارون. وإذا كانت وزارة الخارجية الاسرائيلية تشعر بالحرج تجاه هذه القضية فأود الحصول من وزارة الخارجية على معلومات عن قتل الأسرى فى كفار عتسيون فقد قتل عرب جبل الخليل، وقادة قوات الجامعة العربية خلال يومى ١٣، ١٤ مايو من عام ١٩٤٨ مايتراوح بين مائة ومائة وعشرين أسيراً. وفى الثالث عشر من مايو أطلق الجنود العرب النار على كل اليهود الذين تم اسرهم فى كفار عتسيون، ولم ينج من هذا الحادث سوى اربعة اسرى.

أمل ان تنجح وزارة الخارجية الاسرائيلية فى التعرف على القتلة ومحاكمتهم



معاريف

٩٥/٩/١

بن كسفيت

## فريق البحث عن مفقودى جيش الدفاع الاسرائيلى الغى السفر الى مصر

التقى

نائب وزير الخارجية عضو الكنيست إيلى دايان أمس فى مكتبه بتل أبيب مع سفير مصر فى إسرائيل محمد بسيونى، دايان سيتوجه يوم الاثنين الى مصر لاجراء محادثات تمتد لمدة يومين. وسيطلب نائب الوزير من السيد عمرو موسى وزير الخارجية المصرى الاسراع بتشريع قانون ضد القذف وتشويه السمعة، المطروح حالياً فى مراحله الاولى امام البرلمان المصرى. ويقول دايان ان هذا القانون سيتيح لاسرائيل او لممثليها المكلفين اقامة دعاوى تشهير فى حالة نشر افتراءات أو قذف وتشهير لاصحة لها فى وسائل الاعلام المصرية. وصرح دايان أمس لمعاريف: «القانون موجود فى مراحله الاولى بالفعل وسيشمل عقوبات شديدة، تتضمن السجن لمروجى هذه الافتراءات. وأمل ان يعيد هذا القانون الصحافة المصرية الى عهدا ويردها عن نشر قصص لأساس لها». وقبل المقابلة المذكورة مع ديان أنكر بسيونى نبأ إلغاء مصر أى زيارة لشخصيات اسرائيلية مالم تبدأ اسرائيل التحقيق فى قضية الاسرى. وقال بسيونى: «انه لاصحة لهذا الخبر، فنائب وزير الخارجية هو ضيف مرغوب فيه وسيلقى فى مصر استقبالا وديا. وقد أعرب دايان لبسيونى عن قلق اسرائيل مما ينشر فى مصر بشأن قضية الاسرى خاصة القصة التى نشرتها جريدة الشعب، عن سفير اسرائيل لدى مصر داود سلطان. وقال دايان «اننا نتوقع ان تقوم الحكومة المصرية والبرلمان، بتكذيب هذه القصص الخيالية» وأكد على ما يحمله ذلك من تعريض الامن الشخصى للسفير واعضاء السفارة للخطر. ورد بسيونى

بان صحف المعارضة هذه، هى صحف تفتقد الى الجدية، وسأل ديان لماذا تتباطأ الحكومة الاسرائيلية فى بدء تحقيق رسمى فى القضية، فقال له بعث بمذكرة الى المستشار القضائى للحكومة بهذا الشأن. والمستشار ليست له صفة حكومية ومستقل، ومن غير الممكن التحقيق فى ذلك الآن بعد مرور ٤٠ سنة.

فقد انطبق عليه قانون التقادم. كما قال دايان لبسيونى. خلال ذلك قرر أمس الوزير الاسرائيلى الذى كان يعتزم السفر الى مصر خلال ايام، لمواصلة البحث عن جثث مفقودى جيش الدفاع الاسرائيلى فى حرب «يوم الغفران»، قرر تأجيل السفر بسبب المشاعر السائدة فى علاقات الدولتين حول قضية قتل الاسرى.

والموقف المصرى هو انه ليست هناك صلة بين القضيتين وفى حديثه اليوم فى ملحق معاريف، قال الرئيس مبارك ان الجيش المصرى سيستمر فى المساعدة على هذا العمل الانسانى. غير انه بالتشاور مع سفارة اسرائيل فى القاهرة قررت القدس تأجيل سفر الوفد حتى تهدأ النفوس. وكان زعيم الليكود، عضو الكنيست، بنيامين نتانياهو الذى التقى أمس ايضا مع سفير مصر لدى اسرائيل، وقد أعرب له عن استيائه من تصريح الرئيس مبارك بشأن ضرورة مساندة المسيرة السلمية قبل ان يصل الليكود الى الحكم. وقال نتانياهو ان الشئون الداخلية لاسرائيل يجب أن تبقى من شأن سكانها فقط. وأوضح ان حكومة بزعامة الليكود ستواصل السعى الى السلام مع كافة اطراف العالم العربى التى تعترف بحق وجود اسرائيل.



# جرائم الحرب، هي جرائم الحرب

رئيس الاركان العامة فى ذلك الوقت - رفائيل ايتان - وعلى اى حال فانا بصدد حالات معدودة على اصابع اليد الواحدة وبصدد بعض المتهمين الذين اتهموا بجرائم عادية حسب قانون العقوبات، اى عقوبة القتل بصفة عامة. ولكن الدول المتحضرة يجب ان تفرق بين قتل الاسرى والتي تعتبر جريمة حرب، وبين القتل وبينما جريمة القتل العادى تسقط بالتقادم فإن جريمة قتل الاسرى لا يجب ان يطبق عليها مبدأ التقادم.

وهناك مسألة اخرى وهى: كيف حدث انه الان بالذات وبعد مرور حوالى اربعين عاما عرفت الجماهير لأول مرة انه قد وقعت جرائم حرب بهذا القدر من الخطورة؟ والاجابة تكمن فى الاستخدام المبالغ فيه من جانب اجهزة السلطة لما يسمى بأمن الدولة، والذي امتنعوا بسببه عن نشر تفاصيل عن مثل هذه الجرائم ولم يتعرضوا لها باى صورة من الصور. ولكن السؤال الذى يطرح نفسه الان هو: هل الكشف عن هذه الافعال وتقديم المسؤولين عنها للمحاكمة يمكن ان يضر بأمن الدولة؟ هذا غير مؤكد ولكن هذا درس هام يجب ان نستوعبه. ولا يجب ان نوافق على السكوت عن جرائم الحرب، والاتجرى حولها تحقيقات، والايتم الاعلان عنها بدعوى الحفاظ على امن الدولة. «وبالمناسبة لماذا لم يمتنعوا عن نشر حادثة كفر قاسم فى تلك السنة، اى عام ١٩٥٦؟ ربما لانه فى هذه الحادثة كان الضحايا من سكان الدولة واما فى الحالات الاخرى كان الضحايا من مواطنى دولة العدو».

لقد علمنا جنودنا ان كل شئ ليس مباحا فى الحرب، وان النشاط الحربى له قوانينه وله قيوده المعمول بها لدى كل دولة ذات حضارة، ولكن هذا التعليم لا يكتمل الوجود التشريع المناسب. واقصد هنا القيم العالمية والتي يجب ان تتحول الى بنود قانونية على غرار جرائم الحرب التى تتصل بالحرب العالمية الثانية.

ولذلك فقد حان الوقت الذى ينظم فيه المشرع قانونا خاصا لمعاقبة مجرمى الحرب ويؤكد على ان جريمة الحرب لاتسقط بالتقادم.

**من** من خلال الوثائق التى تم السماح بنشرها هذه الايام وهى الوثائق التى تتعلق بحرب سيناء فى عام ١٩٥٦ عرفنا ان هناك شكوكا فى تنفيذ قانون جرائم حرب على بعض القادة الذين شاركوا فى قتل بعض الاسرى المصريين بوحشية.

وليس هناك شك فى ان التحقيق فى هذه الجرائم يعتبر امرا حيويا من الناحية القانونية والتاريخية على حد سواء، ولكن من المهم ايضا ان نستوعب الدرس الان من هذه الفعلة النكراء، حيث انه للأسف الشديد، على الرغم من اننا يجب ان نكون اكثر حساسية ازاء جرائم الحرب الا ان الدستور الاسرائيلى لم يتضمن هذه النقطة، اى ان القانون الاسرائيلى لايشمل بندا يمكن بمقتضاه محاكمة اولئك الذين قتلوا الاسرى المصريين فى هذه الحرب. والقانون الوحيد الذى يتعرض لجرائم الحرب هو القانون الذى يطالب بمحاكمة النازيين والذين ساعدوهم، وهو القانون الذى صدر فى عام ١٩٥١، وقد جاءت عبارة «مجرمى حرب» فى هذا القانون مقتصرة على الجرائم التى ارتكبت فقط خلال الحرب العالمية الثانية. ولكن ماهو الشئ الذى منع دولة اسرائيل حتى الان من سن قانون لمحاكمة العسكريين الاسرائيليين الذين ارتكبوا جرائم حرب؟ ولماذا لم تنضم اسرائيل الى المعاهدة الدولية الخاصة بهذا الموضوع فى منتصف الستينيات؟ وربما فى السنوات الاولى لقيام الدولة لم يخطر على بال المشرع انه سيكون هناك جندى اسرائيلى متورط فى جرائم حرب. ولكن لايمكن ان نقبل ان موضوعا على هذا القدر الكبير من الاهمية يتعلق بتكوين الشعب اليهودى يترك هكذا بدون تنظيم ويترك «لمحاكمة التاريخ».

ويعرف المتخصصون فى التاريخ القانونى فى جيش الدفاع بكل تأكيد انه خلال السنوات الماضية تم تقديم بعض الضباط والجنود للمحاكمة بتهمة قتل الاسرى، والحادثة الاكثر بروزا هى حادثة الضابط بنيتو الذى اتهم بجريمة قتل بعض الاسرى فى عملية الليطانى ولكنه حظى بتخفيف الحكم بدرجة كبيرة بواسطة



هتسوفيه

١٩٩٥/٨/١٨

## معركة أوصلو (ب)

علق رئيس الوزراء ووزير الدفاع الاسرائيلي اسحاق رابين على الوثيقة التي عرضت امام الحكومة والتي تضمنت ماتم التوصل اليه بين وزير الخارجية الاسرائيلي شمعون بيريز وياسر عرفات بقوله «ان ماجاء بهذه الوثيقة يمس على نحو مباشر بفكرة ارض اسرائيل الكاملة» ويمكننا على نحو آخر قول أن هذه الوثيقة تعيد الجيش الاسرائيلي الى حدود ما قبل ٤ يونيو ١٩٦٧، وتندور كل التفاصيل الواردة في هذه الوثيقة في فلك الاضرار بفكرة ارض اسرائيل. ومع هذا فالأمر المذهل حقا أن هذه الحكومة اليهودية تفتخر بالتوصل الى هذه الوثيقة. وبالرغم من أنه كان يتعين على رابين قول أن هذه الوثيقة تبشر بأقامة دولة فلسطينية فإن هذا الرأي لا يعدو كونه ضربا من ضروب الاستهلاك الاعلامي حيث إنه لم يعد من الممكن وقف المسيرة السياسية لاسيما أن المجتمع الدولي لن يقبل السماح لاسرائيل بالسيطرة على مايربو على مليون فلسطيني في إطار الحكم الذاتي. وكما يبدو فقد اخطأ رئيس الوزراء الاسرائيلي الاسبق مناحيم بيغن حينما وافق وفي إطار اتفاقيات كامب ديفيد على منح حكم ذاتي لعرب اسرائيل. ومن المؤكد ان التأييد العالمي الذي يحظى به العرب على الساحة الدولية لن يسمح ببقاء الحكم الذاتي.

وقد ذكر وزير الداخلية الاسرائيلي ايهود باراك انه يعتقد استنادا لخبرته العسكرية ان اسرائيل تتنازل حاليا عن الارض قبل ان تتوصل الى حل لبعض القضايا الملحة مع الفلسطينيين، ألا وهي قضايا: القدس، وحق العودة والميثاق الفلسطيني، ويمكننا على نحو آخر قول أنه عند البدء في مفاوضات التسوية النهائية فستصبح معظم الاراضي في حوزة الفلسطينيين، وعندئذ فإن مسار المفاوضات سيكون في صالحهم حيث إنه لن يصبح هناك مايمكن التفاوض بشأنه بعد حصولهم على الارض. وحينما صرح رابين «قررنا وضع حد لسيطرتنا على الفلسطينيين، وسيوجه هذا المبدأ سياستنا» فإن خطورة هذا التصريح تكمن في أنه يعني ان رابين يكتفي بالعمل من منظور فكري معين، وليس من منظور سياسي واقعي.

وفي المقابل فإن ايهودا باراك يتصور أن عرفات سيعلم غداة الانتخابات قيام الدولة الفلسطينية، وأن غالبية دول العالم ستعترف بها، وأنه حتى إذا لم يتخذ هذه الخطوة، فإن الاتفاق الحالي يضمن له السيادة على الضفة الغربية دون أي عناء.

وبالرغم من أن الاراء التي عبر عنها باراك تتحلى بالمنطق الا ان اسحق رابين عقب عليها بقوله «إنك غير مطلع على تفاصيل الاتفاق»، ومن الواضح أن رابين لايعقب على هذا النحو اللاذع الا

المسار

الفلسطيني

الاسرائيلي



الميثاق، كما أن عرفات لم يتعهد في اتفاقيات أوسلو بأنه سيتم تغيير الميثاق في موعد معين، ومن ثم فليس من الممكن أن يدعى أحد أن عرفات انتهك أحد بنود الاتفاق. ومع هذا فقد حدد اتفاق «أوسلو» موعداً لهذا التغيير الذي من الواجب أن يحدث عقب انتخابات مجلس السلطة الفلسطينية.

ويسود حالياً افتراض مفاده أن عرفات سيلقى المجلس الوطني الفلسطيني الذي شكله، وسيعلن قيام مجلس منتخب، وسيتم أخذ هذا المجلس الجديد قرار إلغاء الميثاق. وفي واقع الأمر فإن هذا التحول يعد جزءاً من لعبة الخداع التي يمارسها الطرفان على أمل أن يتقبلها الرأي العام.

وقد جاء في اتفاق «أوسلو» أن الجيش الاسرائيلي سينسحب من كبرى مدن يهودا والسامرة، ولكن لم يتم تحديد مصير المنطقة القروية، هذه المنطقة التي يبلغ عدد القرى الواقعة بها أربعمائة وعشرين قرية، كما لم يتم تحديد مساحة هذه المنطقة. وتطالب منظمة التحرير الفلسطينية حالياً بأن يشمل الانسحاب من كبرى المدن كافة بقاع المنطقة بما فيها القرى، وفي المقابل فقد زعم الطرف الاسرائيلي أن اتفاق «أوسلو» لم يتضمن هذا الأمر، واقترحت اسرائيل في المقابل أن تنتقل إدارة المنطقة القروية والتي تقع بها بعض المستوطنات إلى منظمة التحرير الفلسطينية على أن تتولى اسرائيل مسؤولية القضايا الأمنية في هذه المنطقة. ولم يحظ هذا الاقتراح الاسرائيلي بقبول عرفات الذي وصفه بأنه محاولة لتقسيم الضفة إلى عدة كانتونات أي مقاطعات. ومع هذا فقد تم الاتفاق في نهاية الأمر على أنه يحق للشرطة الفلسطينية إقامة عدة نقاط في هذه القرى، وأن تقوم الشرطة الفلسطينية بحملاتها في المنطقة بالتنسيق مع قوات الجيش الاسرائيلي. وينطوي هذا الأمر على التسليم بإدخال عنصر من السلطة الفلسطينية إلى منطقة القرى هذا بالرغم من أن اتفاق أوسلو لم يذكر ذلك.

وفيما يتعلق باتفاق طابا فلم يتضمن هذا الاتفاق أية خرائط ومن هنا فهو مجرد إعلان مبادئ كان من الواجب أن يصاغ على نحو مفصل. وقد طالب عرفات بإعداد خطة وجدول زمني للانسحاب مدعياً أنه إذا لم يتم الانسحاب قبل بدء انتخابات الكنيست التي ستجرى في العام القادم فمن المحتمل ألا يتم تنفيذ الاتفاق. وقد تعهد بيريز بالانسحاب على ثلاث مراحل وفقاً لجدول زمني على أن يتم الانسحاب في كل مرحلة من إحدى

لكل من تسول له نفسه توجيه أي انتقاد للاتفاق، ومن ثم فهو لا يولي أي اهتمام يذكر إلى آراء قادة الجيش الاسرائيلي الذين يرون أن هذا الاتفاق غير قابل للتطبيق من الناحية الأمنية.

ويعقب رابين دائماً على آراء القيادة العسكرية بقوله إنه يحق فقط للقيادة السياسية اتخاذ القرارات، وأن دور القيادة العسكرية يقتصر على التنفيذ، وبالرغم من وجهة هذا الرأي إلا أن استمرار المسيرة على هذا النحو يدل على عدم تحلى القادة بروح المسؤولية، كما أنه إذا وقعت أية كوارث فإن الجميع سيوجه اصبغ الاتهام إلى القيادة العسكرية محملاً إياها مسؤولية عدم الوقوف على أهبة الاستعداد. ولن يصبح بوسع الجيش عندئذ تحذيرنا من خطورة السير على درب هذه التسويات.

وفي حقيقة الأمر فإن الحكومة الاسرائيلية تراهن حالياً وبشكل بالغ الخطورة سواء من الناحية السياسية أو من الناحية الأمنية بأرساء التسوية النهائية، ولن يصبح من الممكن سواء في المستقبل القريب أو البعيد التراجع عما يتم حالياً الاتفاق عليه. ومن المؤكد أن أية محاولة للتراجع عن الاتفاق ستعرض اسرائيل إلى ردود أفعال عالمية حادة، ويعنى هذا الأمر أننا سنخوض وعلى مدى عدة أجيال مغامرة بالغة الخطورة.

## مقابل الاتفاق

سئل وزير الخارجية الاسرائيلي ومهندس أوسلو شمعون بيريز خلال إحدى جلسات الحكومة عما ستجنيه اسرائيل من هذا الاتفاق، ومن الانسحاب من كبرى المدن الفلسطينية، ومن نقل السلطة في الأراضي المحتلة إلى منظمة التحرير الفلسطينية، وأجاب بيريز على هذا السؤال بقوله لقد حصلنا على موافقتهم على التوصل إلى اتفاق، وكانت هذه الإجابة تتسم في حقيقة الأمر بانتقارها إلى المنطق حيث أن دولة اسرائيل لم تكن في حاجة بعد مضي ما يقرب من خمسين عاماً على بقائها لاعتراف عرفات ورفاقه.

وفيما يتعلق بالتعهد الذي قدمه عرفات في اتفاقيات أوسلو والخاص بتغيير الميثاق الفلسطيني فلم يتم تنفيذ هذا التعهد. وكان هذا التعهد في حقيقة الأمر ينتمي إلى هذا النوع من التعهدات التي يعرف الجميع مسبقاً أنها لن تنفذ فقد كان عرفات وبيريز يعلمان أن تركيبة المجلس الوطني الفلسطيني تركيبة شديدة الخصوصية يصعب معها إحداث أي تغيير في



المناطق.

ويشير هذا الاتفاق جدلاً جوهرياً حيث إنه ليس من المعروف ما إذا كان الاتفاق يقر حالياً أسس التسوية النهائية، ومن الواضح حالياً أن صلاحيات منظمة التحرير الفلسطينية لن تشمل كلا من القدس والمستوطنات، ومعسكرات الجيش الاسرائيلي. ويرى بيريز أنه نظراً لأن الاتفاق لم يتوصل إلى حل بشأن هذه القضايا فإن هذا الأمر يعني أنه لم يتم إقرار أسس التسوية النهائية، ومع هذا فإن قيام السلطة الفلسطينية بفرض سيطرتها على المدن وجزء من القرى يعني حتماً إقرار التسوية النهائية. ويعطى هذا الوضع لمنظمة التحرير الفلسطينية فرصة تحقيق حلمها في إقامة دولة حيث إنه لم يعد أمامها سوى عدد محدود من القضايا ستستطيع فيما بعد حسمها. ومن المؤكد أن عرفات قد نجح في الصراع الحالي في التغلب على بيريز حيث إن عرفات يهتم بأسس التسوية النهائية أكثر من اهتمامه بأسلوب بيريز الرصين.

#### اتفاقيات كامب ديفيد والحكم الذاتي

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مفاوضات الحكم الذاتي التي بدأتها مصر واسرائيل بموجب اتفاقيات كامب ديفيد قد توقفت في حينها بسبب الخلاف حول ما إذا كان الحكم الذاتي سيؤدي في نهاية الأمر إلى إقامة دولة فلسطينية أم لا؟، وقد نجم هذا الخلاف من مطالبة مصر بمنح مؤسسات الحكم الذاتي قدراً من الصلاحيات السلطوية التي تعنى أنها تتمتع بالسيادة بينما عارضت اسرائيل هذا المطلب. وتوقفت المفاوضات نظراً لأن مصر لم تكن مستعدة لتقديم أي تنازلات باسم الفلسطينيين. وكان من بين ما جاء في اتفاقيات كامب ديفيد بشأن الحكم الذاتي موافقة مصر واسرائيل على التوصل إلى تسويات انتقالية في يهودا والسامرة وغزة لفترة لا تتعدى السنوات الخمس بغرض أن يتم منح حكم ذاتي شامل للسكان، وأن تتوقف وفقاً لهذه التسويات الإدارة العسكرية وإدارتها المدنية عن ممارسة مهامها. وتم الاتفاق على أن يجري سكان هذه المنطقة انتخابات حرة لإقامة سلطة إدارة ذاتية تختلف عن الإدارة العسكرية الحالية، وعلى ضرورة أن تضع هذه التسويات في اعتبارها مبدأ الإدارة الذاتية لسكان الأراضي، ودواعي الأمن المشروعة لكافة الأطراف وستوافق مصر واسرائيل والأردن على الطرق التي من الواجب اتباعها لتأسيس سلطة الإدارة الذاتية المنتخبة في يهودا

٢٠

والسامرة وغزة، وستتفاوض الأطراف للتوصل إلى اتفاق يحدد صلاحيات ومسئولية سلطة الإدارة الذاتية في يهودا والسامرة وغزة، وسيتم انسحاب قوات اسرائيلية، وسيتم إعادة نشرها في مناطق الأمن التي سيتم تحديدها. وسيتم تشكيل قوة شرطة محلية ومن الممكن أن تضم هذه القوة في صفوفها مواطنين أردنيين. وعلاوة على هذا فستقوم قوات اسرائيلية وأردنية بحملات مشتركة، كما أنها ستتعاون في تحصين نقاط المراقبة للحفاظ على أمن الحدود.

وعند إقامة سلطة الإدارة الذاتية في يهودا والسامرة وغزة فستبدأ وبأسرع ما يمكن الفترة الانتقالية التي تقدر بخمس سنوات، وبعد بداية الفترة الانتقالية بثلاث سنوات فإنه ستبدأ مفاوضات تحديد الوضع النهائي ليهودا والسامرة وغزة، وعلاقة سكان هذه المناطق بجيرانهم. كما جاء في اتفاقيات كامب ديفيد أن الممثلين المنتخبين من قبل سكان يهودا والسامرة وغزة سيقرون كيفية إقامة الإدارة الذاتية على نحو يتماشى مع بنود الاتفاق. كما أقر الاتفاق أن المفاوضات ستجري على أساس قرار الأمم المتحدة ٢٤٢.

ووفقاً لاتفاقيات كامب ديفيد فإن انتخابات الإدارة الذاتية ستجري قبل أن تعلن اسرائيل عن انسحابها من كبرى المدن، كما جاء بالاتفاقيات أن الجيش الاسرائيلي سيقوم بالانسحاب وبإعادة الانتشار بعد إقامة الإدارة الذاتية. وتجدر الإشارة إلى أن الاتفاق لم يتضمن عمداً حجم انسحاب القوات، وحدود إعادة الانتشار، وتم ترك هذا الأمر للمفاوضات.

ومع هذا فحقيقة الأمر أن اتفاقيات كامب ديفيد التي أُرست أساس الحكم الذاتي تنطوي على أساس الدولة الفلسطينية، ومع هذا فقد كان مناحيم بيغن يرغب في أن يدوم الحكم الذاتي لفترة طويلة. ولا تتضمن اتفاقيات كامب ديفيد أي تعهد لما سيحدث بعد خمس سنوات من إقامة الحكم الذاتي. أما تنفيذ اتفاق أوسلو «ب» فإنه يقود بشكل واضح إلى التسوية النهائية. ولا يتضمن اتفاق طابا أي بند عن وضع الأماكن اليهودية المقدسة في يهودا والسامرة فلم يكن الفلسطينيون مستعدين للتفاوض بخصوص هذا الموضوع. وما زال هناك العديد من المواضيع المعلقة مثل الخليل والمياه وإطلاق سراح المعتقلين، وحجم المجلس الفلسطيني، والانتخابات في شرق القدس. وتعد كل هذه العقبات بمثابة الغام حقيقية على طريق المفاوضات المستقبلية.



دافار  
١٩٩٥/٨/٢٤  
شموئيل سجييف

## اتفاقية أوسلو: اعادة تقييم

ايدى ياسر عرفات فى قضايا الخليل والقدس وفرضت عليه ان يتخذ مواقف متشددة فى القضايا الاخرى التى بقيت محل خلاف.

وفور انتهاء اجتماعات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير فى تونس توجه قدومى الى دمشق فى محاولة للحصول على موافقة الرئيس السوري حافظ الاسد بشأن اقامة جبهة معارضة قوية تضم ليس فقط المنظمات الفلسطينية المرتبطة بسوريا والتابعة لها ولكن ايضا حماس والجهاد الاسلامى التى فتحت مكاتب اتصال لها فى دمشق. والاعتراض على استمرار المفاوضات مع اسرائيل قد تزايدت حدته حتى لدى اعضاء السلطة الفلسطينية واطقم المفاوضات الفلسطينية. فعلى سبيل المثال نجد أن محمد زهدى النشاشيبي عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ووزير المالية فى السلطة الفلسطينية اعترض هذا الاسبوع علانية على التزام عرفات بالغاء البنود المعادية لاسرائيل فى الميثاق الوطنى الفلسطينى بعد اسبوعين من الانتخابات فى المناطق. وفى لقاء مع مراسل صحيفة الحياة فى لندن قال النشاشيبي انه لا يرى ضرورة لالغاء بنود الميثاق الوطنى الفلسطينى التى ترفض وجود اسرائيل قبل التوقيع على التسوية الدائمة فى مايو ١٩٩٩.

وفى ظل هذه الظروف قلن السؤال الذى يطرح نفسه الان هو: ماهو الثقل السياسى لعرفات وهل هو قادر على فرض سيطرته على اولئك الذين يعارضونه؟

بعد التوقيع على وثيقة التفاهم، قال بيريز ان الاتفاق يخلق وضعاً فى الضفة الغربية لا يمكن تغييره، وأوضح ان هذا الاتفاق يمسهد الطريق نحو الحل الدائم وانه فى هذه المرحلة ليس المقصود تقسيم السيادة فى المناطق بل تقسيم الصلاحيات، وفيما يتصل بالمستوطنات، فقد اعرب بيريز عن اعتقاده بانه لن

لولا العملية الارهابية التى وقعت هذا الاسبوع فى احد الاتوبيسات فى القدس، لكان هناك مجال لدراسة الدعوات المتكررة للرئيس وايزمان بوقف المحادثات مع منظمة التحرير الفلسطينية مؤقتاً وذلك من اجل الموازنة بين الآمال وخيبة الامل منذ التوقيع على اتفاقية أوسلو ومثل الكثيرين من المؤيدين لعملية السلام، على استعداد لدفع الاراضى ثمن مقابل هذا السلام المنشود. كذلك يعتقد الرئيس عيزر وايزمان ان هناك مجالا لاعادة النظر فى ياسر عرفات ومعرفة ما اذا كان شريكا فعليا وموثوقا فيه فى المفاوضات وما اذا كان قادرا بالفعل على الالتزام بوعوده واحترامها.

ان ضرورة «اعادة التقييم» قد زادت فى الفترة الاخيرة بعد التوقيع على وثيقة التفاهم بين اورى سافير وابوالعلاء فى طابا. هذه الوثيقة تم التصديق عليها بأغلبية الاصوات فى جلسة الحكومة الاسرائيلية. وفى المقابل وعلى الرغم من البيانات المضللة والملتوية التى صدرت من تونس فإن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية لم تصدق على «وثيقة التفاهم».

وتجدر الاشارة الى ان المصادر الامريكية الوثيقة التى تتابع ما يحدث فى المعسكر الفلسطينى قد اعربت عن شكوكها فى ان تكون اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية مخولة بالتصديق على هذه الوثيقة. واعلنت هذه المصادر الامريكية ان ثمانية من اعضاء اللجنة التنفيذية من بين مجموع الاعضاء البالغ عددهم ثمانية عشره عضوا قد تقدموا باستقالاتهم احتجاجاً على اتفاقية اوسلو. ومن بين العشرة الباقين - نجد ان فاروق قدومى يعترض بشدة على عملية السلام مع اسرائيل واما محمد عباس (ابومازن) فإنه يعترض على اسلوب ادارة عرفات للمفاوضات وخوفاً من ان يهزم فى الاقتراع قرر عرفات عدم طرح وثيقة سافير - ابوالعلاء للاقتراع. وعلى الرغم من ذلك فقد نجحت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية فى تقييد



عليها بين محادثات طابا - وايلات وبين محادثات اوسلو. ففي هذه المحادثات عاد رئيس الوزراء اسحاق رابين الى الاستحواذ على عملية ادارة المفاوضات مع الفلسطينيين، فهو يوجه وزير الخارجية شمعون بيريز وطاقم المفاوضات وهو الذي يحدد مدى المرونة في الموقف الاسرائيلي في المراحل المختلفة.

وعلى عكس اتفاقية اوسلو التي اكدت على التعاون الاقتصادي والاقليمي وحددت جدولا زمنيا صارما للتنفيذ - فإن رابين قد وضع قضية الامن في بؤرة المحادثات وحدد جدولا زمنيا اكثر مرونة لتنفيذ الاتفاق. وبالفعل فإن العملية الانتحارية التي وقعت هذا الاسبوع في القدس ابرزت عنصر الامن في كل تسوية مستقبلية مع الفلسطينيين. ولذلك يجب علينا ان نميز الآن قدرة عرفات في الحفاظ على الاتفاقيات واحترامها وتنفيذها وفي اي ظروف. وربما يؤدي الحوار الصريح والمباشر بين رابين وبين عرفات الى الرد على السؤال الذي يزعجنا الان وهو: هل من الممكن ان نوقع الان على اتفاقية طابا في واشنطن ام انه ربما من الافضل ان ننتظر لنرى هل عرفات قادر على فرض زعامته على خصومه؟

تحدث كارثة في حالة خضوع المستوطنين للسلطة الفلسطينية ولم تمر ٢٤ ساعة على هذا التصريح حتى قرأنا ان عضوا نشطيا اخر في زعامة منظمة التحرير الفلسطينية كتب في صحيفة الحياة يقول انه في نطاق التسوية الدائمة سوف تصر المنظمة على اقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية وعلى اخلاء جميع المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهذا العضو النشط هو معدوح نوفل المستشار الخاص لعرفات لشئون الامن القومي وهو الرجل الذي حاول عرفات في حينه ان يهربه الى قطاع غزة في حقيبة سيارته.

وعلى ضوء هذه المواقف الفلسطينية المتطرفة وعلى ضوء المعارضة الشديدة لزعامة عرفات، حتى داخل معسكره، من الممكن ان نسأل: الى اين تؤدي اتفاقية اوسلو؟ وحتى لو ادت هذه العملية في نهاية الامر الى اقامة دولة فلسطينية مستقلة، هل من العدل ان نفقد الورقة الاساسية حسبا تم الاتفاق على ذلك في طابا الا وهي الارض. في هذه المرحلة من المفاوضات بون حل مشكلة القدس والمستوطنات والحدود الدائمة اولا؟ وعلى الرغم من ذلك فإن شيئا واحدا على الاقل يجعل هناك فارقا



أوري نير

## رابين هو الذي سيحسم

الخارجية و المؤسسة العسكرية، وعلى الاخص جيش الدفاع، وهو يتعلق بقضية الترتيبات الامنية في الضفة الواردة في الاتفاق المرحلي، ولكن ليس هذا فقط.

يعتقد مسئولو الخارجية الذين يديرون المفاوضات، ان ممثلي جيش الدفاع المنوطين بعرض وجهات نظر الامن مصابون بخوف زائد عن الحد في هذه المجالات، وبهذا يضيقون جدا من مساحة المناورة امامهم اثناء المحادثات. ومن بين هذه النماذج، مسألة صلاحيات التخطيط والبناء التي سيحصل عليها الفلسطينيون. يريد ممثلو المؤسسة العسكرية ان يفرضوا قيودا قوية على هذه الصلاحيات تخوفا من ان يقوم الفلسطينيون

تواجه المفاوضات الاسرائيلية - الفلسطينية هذه الايام نقطة حسم صعبة جدا منذ بدء عملية مدريد. في الايام القليلة القادمة سيتقرر كيف تبدأ عملية الانسحاب الاسرائيلية من الضفة الغربية. يعلم المتفاوضون والقائمون عليهم، انهم مقدمون على قرارات مصيرية. هذا هو السبب الاساسي في المعدل البطيء للمفاوضات. ولكنه ليس الوحيد.

هناك سبب آخر هام، وهو وجود خلافات بين المشاركين في المفاوضات من الجانب الاسرائيلي. كلما اقتربت نقطة الحسم، ازدادت حدة الخلافات بين المسئولين الاسرائيليين الذين يديرون المفاوضات. يكمن الخلاف الرئيسي بين مسئولى وزارة



المؤسسة العسكرية عدم السماح لهذه الاتفاقات أن تمنع من رسم الواقع الأمني وفقا للاحتياجات التي ستظهر في المستقبل. يقولون في وزارة الخارجية انه اذا كان هذا هو المنطق الذي يقود سياسة المفاوضات، فإن إسرائيل لن تتقدم ابدا في اتجاه التخلص الحقيقي من سياسة الاحتلال.

وتعد مشكلة الخليل تجسيدا للتناطح بين السلك العسكري وبين السلك الدبلوماسي. ان الخليل تعد بمثابة عدسة مكبرة، تظهر مشكلة انتقال السلطة الى الفلسطينيين مع استمرار الوجود التام في قيادة المنطقة الوسطى العسكرية، مازالوا يرسمون سيناريوهات الاحداث المخيفة المتوقعة، لو تم السماح باى وجود مسلح للشرطة الفلسطينية في المدينة.

اذا كان اغلب مستوطنى الضفة لا يقصدون الا تخويف الشرطة الفلسطينية وتهديدها باستخدام السلاح، فإن هناك اعتقادا كبيرا بان المتطرفين من بين هؤلاء المستوطنين سوف ينفذون هذا التهديد فعلا.

لهذا يعارض قائد المنطقة الوسطى وبشدة، اى وجود فلسطينى مسلح في الخليل، حتى لو كان مقتصر على مجرد المسدسات، وحتى لو انتشر افراد الشرطة الفلسطينية في الاحياء البعيدة عن قلب المدينة، حيث يقيم المستوطنون.

يقولون في وزارة الخارجية، ان تناول الجيش لمسألة الترتيبات الأمنية في الخليل لا يتضمن اى مجال للتصالح مع الفلسطينيين. الا ان الفلسطينيين رفضوا تماما صيغة التصالح بين الجيش وبين وزارة الخارجية، وهى صيغة غير جذابة ابدا للفلسطينيين والتي وضعها الوزراء المعنيون بالمفاوضات منذ حوالى الشهر. وفقا للتقارير التى يصعب التأكد منها، تناولت هذه الصيغة الوجود الرمزي للشرطة غير المسلحة في المدينة وكذلك مراقبون اجانب.

ساد احساس لدى وفود التفاوض في ايلات بان المحادثات قد استنفدت اغراضها على المستوى المهني. مطلوب الان قرار على المستوى السياسى الرفيع يوفق بين احتياجات الامن وبين ضرورة الاهتمام بمواقف الطرف الآخر. ربما كانت زيارة رئيس الوزراء رابين للخليل بالامس هى بداية الجهود المبذولة لاتخاذ قرارات حاسمة في اسرع وقت حول نقاط الخلافات الرئيسية.

بعمليات بناء مكثفة على طول الطرق الهامة، مما قد يثقل او يهدد حركة المرور امام السيارات الاسرائيلية. يقول المدنيون المشاركون في المفاوضات ان هذا الموضوع يمكن حله عن طريق تشكيل لجان مشتركة، ولكنهم فى الجيش يخشون من أجهزة المشورة والتنسيق فى الامور المتعلقة بالامن، انطلاقا من التشكيك فى جدواها. يقولون فى الجيش ان التجربة فى غزة تشير الى نقض الفلسطينيين للاتفاقيات فى جوانب هامة مرتبطة بالمحافظة على المصالح الاسرائيلية. ولعل مسألة تسليم المتهمين تعتبر نموذجا هاما فى هذا الصدد. يرفض الفلسطينيون ايضا وبشدة مساعدة اسرائيل فى تنفيذ الاحكام. هناك فى غزة توجد حالات كثيرة لفلسطينيين مدينين لاسرائيليين باموال ويحتمون بالحكم الذاتى ويرفضون تسديد هذه الديون. وقد طلبت اسرائيل تنفيذ الاحكام الصادرة ضدهم حسبما هو وارد فى اتفاق القاهرة، الا أن السلطة الفلسطينية ترفض بشدة. هناك مشكلة مماثلة نجدها فى مجال السلع المسروقة، واعمال الاعتقال والتحقيق العنيف مع اسرائيليين يتم القبض عليهم فى غزة.

هناك عيوب فى اداء الاجهزة فى غزة والتي اقيمت حسبما جاء فى الاتفاقيات. منذ وقت طويل لم تجتمع فى غزة اللجان المشتركة لشئون الامن والقضاء. واللجنة المدنية تواصل اجتماعها بشكل روتينى، لانها هى السبيل امام الفلسطينيين للحصول على تأشيرات مختلفة من اسرائيل. ان ما حدث فى غزة - على سبيل المثال - هو ان الشرطة الاسرائيلية - الفلسطينية المشتركة، لم تعد تعمل كقنوات تعاون. بدلا منها ظهرت قنوات غير رسمية، موقته للتعاون على اساس بعيد عن الاتفاقيات. مثال ذلك، قناة الحوار بين قائد المنطقة الجنوبية اللواء شاول موفاز ورئيس جهاز الامن الوقائى فى القطاع، محمد دحلان.

ان الدروس المستفادة من كل هذا جعلت قيادة الجيش تبدى تحفظا حادا تجاه اية تسوية تعتمد اكثر من اللازم على التعاون مع الفلسطينيين. ويعتقدون فى وزارة الخارجية ان ترسيخ هذا التعاون هو مفتاح النجاح. لقد ثبت ان الاتفاقيات ترسم فقط خطوط الاطار العام للواقع الفعلى، اما الواقع فهو الذى يرسم بعد ذلك مضمون الاتفاقيات (ولعل النموذج القوي على ذلك هو اتفاق باريس للتعاون الاقتصادى بين اسرائيل ومنظمة التحرير، والذى احتضر مع ولادته). لهذا السبب بالذات يريد مسئولو



دافدار  
١٩٩٥/٨/٢٥  
يعل بيشباين

## شعبان يعيشان على خزان مياه واحد

عرب الخليل ويهود الخليل في حصص المياه المخصصة للشرب مثلما لا يجب ان نفرق بين يهود وعرب يافا. ويقارن بن مائير في قضايا المياه، بين مياه الشرب ومياه الزراعة، وبين المياه كضرورة وكحاجة قومية والمياه كعنصر انتاج. ويقول بن مائير: «انى لاجد نفسى ملتزما بالتنازل عن زراعة الخضروات فى النقب من اجل اقامة ايائل فى الخليل. وبعد احترام حقوق الانسان الاساسية لكونه انسانا فى مجال المياه فانى لأريد المقاومة بين نحال عوز (وادي عوز) وبين الخليل والدهرية فيما يتصل بالمياه كعنصر انتاج. واستهلاك المياه داخل الخط الاخضر فى المناطق يصل الى حوالى مائة متر مكعب للفرد فى العام واما فى المناطق فيصل الى حوالى ٣٠ مترا مكعبا فى العام للفرد. وانا لست ساذجا ولا اقترح ان بداية من الغد يتم عمل كل شئ على اساس المساواة ونعطى الجميع مائة متر مكعب من المياه فى العام. ولكن بين هذا وماتم الكشف عنه فى الخليل توجد فجوة كبيرة حيث ان العجز فى مياه الشرب فى الخليل كبير واعتقد انه من السذاجة ومن غير المنطقى وليس من العدل، بل وتصرف غير انساني بالمره وغير اخلاقى ويتعارض مع القانون الدولى - ان يبقى الوضع على ما هو عليه لان ذلك يضعف من قدرتنا على المساومة حول مصادر المياه» وجدير بالذكر ان الجدل بين اسرائيل وبين الفلسطينيين حول حقوق المياه يعتبر عقبة رئيسية فى التوصل الى اتفاق بين الشعبين وبعد ماتم الكشف عنه فى الخليل رأى بعض الساسة ان هذا دليل اخر على ضرورة الفصل بين الشعبين. ويضحك بن مائير بعصبية ويقول: «هذا القول السطحى الذى ينادى بالانفصال من اجل حل المشكلة ليس له اى اساس من الصحة، حيث انه لا يمكن ان يحدث انفصال فى مجال المياه لاننا نعيش على صنبور مياه واحد وهناك شبكة مياه

فى هذا البلد الحار يكون اى حديث عن نقص المياه سبباً فى اثاره مشاعر قاسية. حيث ان العجز الشديد فى المياه فى الخليل قد ادى الى توتر الاعصاب لاننا من ناحية نرى الحقائق التى اقامها المستوطنون، اسياذ هذا البلد الذين يضيعون المياه الغالية على الازهار، ومن ناحية اخرى نرى جيراننا وجيرانهم الذين هم فى اشد الحاجة الى نقطة مياه واحده للشرب. ومن اجل ان نفهم كيف حدث هذا الخطأ عرضت بعض الاسئلة على مائير بن مائير رئيس هيئة المياه السابق ومدير عام وزارة الزراعة ومستشار شئون المياه والزراعة والذى يعتبر بعيدا عن اى تأثيرات سياسية.

ويرى بن مائير ان هناك فجوة كبيرة وخطيرة ولكن لا يلقى مسئولية ذلك على عاتق المستوطنين. ويقول بن مائير: ان ما حدث فى الخليل وماتم التوصل اليه من عجز شديد فى المياه له قوة اكبر من قوة الدبابات لان ذلك يتعلق بدرجة كبيرة بأخلاقنا وضميرنا. ولكن من الجهل ومن القباء ان يكون هناك ربط بين الجدل السياسى مع المستوطنين وبين العجز فى المياه فى الخليل لان المستوطنين لم يحددوا ولن يحددوا كمية المياه المخصصة للخليل، وبنفس الدرجة يمكن عمل مقارنة بين هرتسليا بتوح وبين عرب الخليل. «وطالما ان السيادة لنا فى المناطق، فإن هناك التزاما وواجبا علينا ان نحترمه، على الاقل فى مجال مياه الشرب وفى تصرفاتنا وسلوكنا مع الجيران ايا كانت جنسيتهم وان نحترم مبدأ المساواة. ولا يجب ان نلقى مسئولية نقص مياه الشرب فى الخليل على عاتق المستوطنين حيث ان المسئولية تقع على عاتق حكومة اسرائيل واذا كنا نحن اصحاب السيادة فإنه يجب علينا ان نقسم مياه الشرب على اساس المساواة. ومن ثم فاذا كنا اصحاب السيادة على المناطق وعلى سكانها فإنه من واجبنا ان نحترم واجبات اصحاب السيادة وهى الانمىز بين



حفر المزيد من الابار ونحن الذين نحدد مبادئ الادارة ولكن الادارة ذاتها تكون مشتركة ويمكن وضع شرطى امريكى للتأكد من اننا نتصرف بشكل سليم».

ويقترح بن مائير انه فى نطاق مسئولية الادارة المشتركة تتم معالجة مشاكل المجارى وان تعكس اسعار المياه تكاليف شبكة المجارى لاننا لايمكن ان نعتمد فى هذا الموضوع الهام على الهيئات المحلية سواء الاسرائيلية او الفلسطينية. ويقول بن مائير: «انى لاعتمد على اريئيل او على نابلس، حيث اثبتت طوال السنوات الماضية انها لاتستطيع منع تلوث مصادر المياه ويجب سحب صلاحيات ادارة هيئة الصرف الصحى من ايدى الجهات التى اثبتت عدم مسئوليتها سواء من الجانب الاسرائيلى او الجانب الفلسطينى».

وطبقا لتقديرات بن مائير فإنه بعد عشرة او خمسة عشر عاما سيكون من الضرورى تخصيص المياه الموجودة فى المنطقة ما بين نهر الاردن والبحر للشرب ولن تكون هناك مياه نقيه كافية للزراعة. وتشير الحسابات الى انه فى عام ١٩٩١ كانت الخزانات تحتوى على مليار متر مكعب من المياه فحسب. وفى ذلك العام كان عدد السكان الذين يعيشون بين نهر الاردن والبحر يصل الى سبعة ملايين نسمة. ولو كان قد تم تقسيم المياه بالمساواة وكانت حصة الفرد مائة متر مكعب، لكان من الضرورى توزيع ٧٠٠ مليون متر مكعب لمياه الشرب، الان نجد ان الزراعة الاسرائيلية تستهلك ٦٠٠ مليون متر مكعب ولكن ذلك يحدث لان توزيع وتقسيم مياه الشرب لا يتم بالعدل وحيث يبلغ نصيب الفرد الفلسطينى ٣٠ مترا مكعبا فى العام. وفى المستقبل غير البعيد وعندما يصل عدد السكان الذين يعيشون فى هذه المنطقة الى عشرة ملايين نسمة ويكون الاستهلاك متساويا حسب القانون واذا اصبحت الخزانات تحتوى على مليار متر مكعب ويستهلك الفرد مائة متر مكعب فى العام، فلن تبقى مياه للشرب.

وفى المناخ الذى نعيش فيه لايمكن ان تعتمد الزراعة على المياه النقية حيث ان كل كمية المياه النقية يجب ان تخصص للشرب. ويقول بن مائير: وفقا للقانون والاخلاق لايمكن التفرقة بين الفلسطينيين والاسرائيليين بالنسبة لتخصيص كمية مياه الشرب ونظرا لان كمية المياه المتاحة محدودة فلن يكون هناك خيار الاتحلية مياه البحر وتحلية المياه لها عدة طرق وبدائل، حيث

واحدة بين نهر الاردن والبحر وان شبكات المياه موصلة ببعضها البعض. ومن المعروف ان الخط الاخضر يمر أيضا بالخزان الارضى المعروف باسم خزان الجبل (خزان هاهر) الذى يمتد من بنيامينا وحتى مفترق طرق شوكيت فى بئر سبع. وهذه بحيرة كبيرة للمياه يعيش عليها كل من الشعبين اليهودى والفلسطينى. ومن الناحية العملية يمكن للشعبين ان يسحبا من هذه البحيرة ويلوثا مياهها.

وفى ظل هذا الوضع هناك احتمالان، الاول هو الاحتمال الذى يطالب به الجانب الفلسطينى وهو ان تتم بلورة اتفاق يحدد كمية المياه المخصصة للجانب الاسرائيلى والكمية المخصصة للجانب الفلسطينى. وعلى فرض انه بناء على مطالبهم المبالغ فيها سيتم تحديد حصة معينة، فإننا بذلك نضع بذور الصراع القادم وسيكون ذلك مصدرا لعدم الاستقرار والصراعات التى لاتنتهى وسيؤدى ذلك الى انزال كارثة على مصادر المياه. وفى حالة عدم وجود هيئة تشرف على عمليات سحب المياه والتحكم فيها والحرص على عدم تلوث المياه فإن خزان المياه سوف يعانى من خطر النفاد.

والاحتمال الثانى والذى يؤيده بن مائير هو ان تكون اسرائيل مسئولة عن ادارة خزان المياه بالتعاون مع الفلسطينيين وان تكون الصلاحيات كلها فى هذا المجال فى ايدى اسرائيل - ليس لاسباب عنصرية او اثنائية ولكن لاننا الاقدر على تحمل هذه المسئولية. وهم بعيدون تماما عن مقومات وقدرات ادارة موارد المياه التى طورناها ولايقدر على فرض الانضباط والنظام على المواطنين العرب. واذا عرض الامر على القضاء الدولى فسوف يؤكد اننا نتمتع بمصداقية اكثر منهم فيما يتصل بأدارة موارد المياه. والادعاء بانهم سوف يرفضون لايعنينى حيث اننى لاسطيع ان ادير موارد حيوية ووفقا لرفض او قبول الفلسطينيين. وليست هناك علاقة بين الصلاحيات وبين الالتزام بضرورة توزيع وتقسيم المياه حسب المبادئ الانسانية ومبادئ المساواة. وسوف ينظرون بأعين ثاقبة الى مستوى ومنسوب المياه وسوف يرون كل ساعة وكل يوم كيف اننا نحترم الاتفاقيات الموقعة بيننا وكيف ان هناك ادارة مشتركة ولكنى ضد الشراكة فى المسئولية - لان المسئولية يجب ان تكون لنا وحدنا. ونحن الذين نحدد سحب كمية معينة فى عام معين وفى عام اخر نحظر



يمكن فعل ذلك بواسطة شق قنوات من البحر الاحمر الى البحر الميت ومن البحر المتوسط الى نهر الاردن او الى البحر الميت او اقامة محطات تحلية على طول الشاطئ، ونظرا لان موعد العجز المتوقع هو الربع الاول من القرن القادم، فلن يكون هناك مفر من البحث عن احد هذه البدائل الان.

وفيما يتصل بالزراعة فانها سوف تضطر الى الاعتماد على مياه الصرف الصحي المعالجة وبذلك يمكن حماية البيئة من التلوث الناتج عن المجارى وخدمة الزراعة فى الوقت نفسه. وتجدر الاشارة الى ان تكلفة تحلية المياه ليست مرتفعة كما يعتقد البعض حيث لا تزيد عن دولار واحد للمتر المكعب، وبالنسبة للاسرائيليين الذين يصل متوسط دخلهم الى ١٤ ألف

دولار للفرد فى العام، يعتبر هذا السعر مناسباً جداً، واما الفلسطينيون الذين يصل متوسط دخلهم الى ٤٠٠ دولار للفرد فى العام فإن سعر المياه المحلاة يعتبر مرتفعاً للغاية بالنسبة لهم. وبذلك فإنه من الضرورى ان تعمل اسرائيل على رفع مستوى المعيشة بالنسبة للفلسطينيين، حيث ان المجتمع الاسرائيلى والمجتمع الفلسطينى لن يستطيعا العيش فى سلام اذا استمرت الفجوات بينهما كبيرة مثلما هى عليه الان. ان الانفصال عن الفلسطينيين يعتبر مهمة شاقة ولكن اذا كان هذا الانفصال ممكناً فى مجالات معينة فان الامر ليس كذلك فى مجال المياه، حيث ان طبيعة الدولة تلزمنا بان نكون مرتبطين ومتصلين الى الابد.

يديعوت احرونوت  
١٩٩٥/٨/٢٥

أريئيله رينجل . هوفمان

## الكارت الأزرق لسكان المناطق

■ ومتى سينتهى من بنائه؟

● «لا أعلم. سيستغرق بعض الوقت، فليس لديه المال الكافى».

■ سنة؟

● لا أعتقد انه سينتهى فى سنة. ربما سنتان».

على أية حال، أخذت وثيقة الزواج، وتوجهت الى وزارة الداخلية فى نتانيا، قالت انها ترغب فى ان تستخرج له بطاقة هوية، قامت بملء بعض الاستمارات وتم ختمها. وخلال عدة اسابيع حصلت على بطاقة الهوية له.

■ لماذا استبدلت باسمه بطاقة الهوية؟

● هذا أفضل بالنسبة لى، وأفضل بالنسبة له».

وتقول «م» انه ليس لديه تصريح دخول الى اسرائيل، وكان لابد ان يحصل عليه دائماً، أما الآن، مع بطاقة هوية اسرائيلية، لا يثيرون معه المشاكل.

وفى مخيم اللاجئين الذى يسكن فيه الشاب «ش. م» حيث علا شأنه، هناك عدة عشرات من الشباب تزوجوا مؤخراً من عربيات

عندما بلغت الثامنة والعشرين، وفى مكان عملها فى احدى المستوطنات الاسرائيلية القريبة من القرية العربية التى ولدت فيها، التقت الفتاة «م» بالشاب الذى تمت خطبتها له مؤخراً، انه شاب من مخيم اللاجئين القريب من أكبر مدن الضفة، عمره ايضا ٢٨ سنة. وفى لقائهما الثانى أو الثالث اخبرها انه لا يحمل تصريحاً لدخول اسرائيل، وفى كل صباح يغامر بتخطى الحواجز القائمة، احياناً يحتجزونه.. وحياناً يمر.

بعد عام من اللقاءات، قرر الزواج. توجه الى أبويها فى القرية وطلب يدها. تم الاتفاق على بعض التفاصيل ثم كان حفل الخطوبة. مضت وخاتم الخطوبة فى يدها لتواصل العيش فى كنف أبويها، ومضى هو أيضاً بخاتم الخطوبة ليعود كل يوم بعد العمل الى مخيم اللاجئين الذى يسكن فيه. تقول «م» ان مراسم الزواج ستقام بعد اتمامه بناء البيت الذى سيعيشان فيه.



الطلبات حيث وصلت الى الوزارة الفا طلب، معظمها لشبان من المدن الكبيرة، ومن مخيمات اللاجئين القريبة منها، ومن التجمعات السكنية الاقل في مستوى المعيشة.

وعلى ضوء تطورات الاوضاع في غزة وأريحا يخشى هؤلاء الشباب من حدوث تدهور في الحالة الاقتصادية. وفي الضفة يتحدثون عن تفاقم متوقع في البطالة. وهم يعتقدون ان بطاقة هوية اسرائيلية هي ضمان للدخل.

وهناك موجه شديدة من طلبات استبدال بطاقات الهوية ببطاقات هوية اسرائيلية، تعم القدس الشرقية كما تقول وزارة الداخلية. فقد سجل العام الماضي مايربو على ١٥٠٠ طلب من هذا النوع، وقبل اتفاق أوسلو كانت اعداد الطلبات المقدمة لا تزيد على عشرة في العام الواحد. وخلال سنوات الانتفاضة الصعبة كان العدد أقل.

ومنذ شهرين اوردت جريدة القدس المحلية، في تقرير لها ماقاله فيصل الحسيني بان السلطة الفلسطينية حصلت على قائمة بالعرب الذين تقدموا بطلباتهم الى وزارة الداخلية للحصول على بطاقة هوية اسرائيلية. ويقول الحسيني، حسب ماوردته الجريدة، بانه منذ عام ١٩٦٧ تم تقديم ٧٠٠ طلب اجماليا للحصول على المواطنة الاسرائيلية في القدس الشرقية. لذا فان المعلومات التي تنشرها الصحف الاسرائيلية بشأن الآف الطلبات، مبالغ فيها.

غير ان توفه اليسون، المتحدث باسم وزارة الداخلية، قالت ردا على ادعاءات الحسيني ان الوزارة لم ترسل اية قوائم باسماء العرب الى السلطة الفلسطينية، وان العدد بالفعل يصل الى ١٥٠٠ طلب تقريبا في العام الماضي. وتقول وزارة الداخلية ان الاعداد الآن اكثر بكثير وهناك الآف الطلبات مكدسة على مكاتب الموظفين.

ويقول يوسف طوف، مدير ادارة السكان بوزارة الداخلية، إن عرب القدس الشرقية لهم الحق في الحصول على المواطنة الاسرائيلية مع تطبيق القانون الاسرائيلي على المدينة بكاملها. والطلب يمر بالاجراءات المعمول بها، وتتم مراجعته بمعرفة السلطات المختصة، كما يتوجب الحصول على موافقة الجهات الامنية وطلبات عرب المناطق المتزوجين من عربيات

اسرائيليات. ويقول أحدهم ان العدد قارب المائة، وهم يعرف بعضهم البعض في هذا المكان، ويعرف كل منهم من تزوج من. وبالرغم من ذلك قال واحد ممن قابلتهم رفض ذكر اسمه، انه غير قلق من ان الجميع يعرفونه هذا، ولكن ربما يأتي شخص من نابلس أو من قلقيلية، واحد من هؤلاء الذين يضعون قنابل حول اجسادهم، ويعتقد ان حصوله على بطاقة هوية امر سيئ، فلا يمكنني ان اتكهن بمايدور في رأسهم.

طريق مترب يثير الغبار عند الخروج من المكان، الارض وطأتها الاقدام لن تنبت شيئا لسنوات قادمة، بلاماء ولاظل، ولاحتى بقعة خضراء يستكين اليها النظر، الزحام ضاغط، ومن الصعب ان ترى الى اين يمكن ان تذهب من هذا المكان. يقول احد الشبان ان الذين يسكنون هناك، يدركون الصعوبة الكبيرة للخروج من هنا، الاحتمال الوحيد هو الزواج من عربية اسرائيلية والخروج معها.

منذ عدة اشهر خطب الشاب «ع» من احد هذه المخيمات، فتاة عربية اسرائيلية. وهو ينتظر الان بطاقة الهوية الخاصة به، يقول انها كان يجب ان تنتهي من فترة ولكن هناك مشاكل. وتقول الفتاة التي خطبها ان موقفه صعب. عمرها ٢٩ سنة متدينة، منقبة، تتحدث العبرية بطلاقة ولاتعرف متى ستتزوج، لايبذل لها ذلك قريبا. فبدون عمل لامال، وبدون مال، لا يوجد بيت كما تقول.

■ هل عرفت انه دخل السجن قبل الخطبة؟

● عرفت لقد اخبرني. وكذلك اخبرني آخرون بانه اذا كانت التهمة القاء حجارة فقط، فسيعطونه بطاقة الهوية الاسرائيلية.

■ ماذا ستفعلين اذا لم يعطوه البطاقة؟

● لا أعرف.

■ انتزوجينه؟ (لم ترد)

■ هل ستستبدلين له بطاقة الهوية الخاصة بك؟

● «لا»

ان الزواج من عربيات اسرائيليات، كما تشير بيانات وزارة الداخلية، هي احدى الوسائل الرئيسية امام سكان المناطق للحصول على بطاقة هوية اسرائيلية وفيما بعد ذلك للحصول على المواطنة الاسرائيلية. وفي السنوات الاخيرة تزايدت معدلا الطلبات، وسجل العامين السابقين طفرة ملحوظة في اعداد



المناطق آنذاك، كن يكتفين بالقليل وكن أقل تدليلا، ولم يكن الرجل ملزما عند الزواج بتجهيز منزل قريب ومؤثث فيكفيهن حجرة.

وضعت «س» فى نهاية الاسبوع طفلا فى مستشفى ماثير بكفر سابا، لقد ولدت فى قرية عربية داخل الخط الاخضر، وعندما بلغت ٢٥ سنة تعرفت على «م» فى مكان عملها. «م» من مواليد قرية عربية على الجانب الآخر من الخط الاخضر، بالقرب من طولكرم. وبعد أقل من سنة جاء الى أبويها، وطلب الزواج منها. وعارض الوالدان وافراد العائلة بشدة، فهمى لن تذهب لتسكن فى المناطق، وقالوا انها لن تترك اسرائيل.

وغضبت الفتاة «س» وعاد الشاب «م» الى والديها، وفى نهاية الامر تمت خطبتهما وبعد ذلك بوقت قصير تزوجا. بعد الزواج جمعت الاوراق المطلوبة وتوجهت لوزارة الداخلية. وحصل «م» منذ ذلك الحين على بطاقة هوية اسرائيلية، اذا لم يحدث شئ غير متوقع فسيحصل على المواطنة الاسرائيلية خلال ثلاث سنوات، هكذا قالوا.

وكانت قصة حب «س» و«م» معروفة للجميع من الاهل والجيران. فهم يدركون انها قصص نادرة. فمعظم الشباب هنا يتزوجون لكى يحسنوا ظروفهم، ليجدوا عملا مثل بنى البشر. ولكسب نقود والخروج من دائرة البطالة والفقر. فالزواج بالنسبة لبعضهم هى الفرصة الاخيرة للنجاة.

وانتقلت «س» للسكن مع زوجها «م» فى الضفة. كما ستنتقل الاخريات للعيش مع ازواجهن فى أماكن سكناهم.

■ هل ستبقون هناك

● بعض الوقت

■ ماذا.. اى وقت؟

● أى وقت

■ ثم بعد ذلك؟

● بعد ذلك سنعود الى اسرائيل. سأنذهب باولادى الى مستشفى اسرائيلى. وسيترى الاولاد فى القرية التى تربيت فيها. وسيتعلمون فى المدرسة التى تعلمت بها هنا سيكون بينهم.

اسرائيليات، يحق لهم ايضا بصلاحية هذا الزواج الحصول على المواطنة الاسرائيلية، غير انها تخضع بطبيعة الحال لنفس المعايير.

فى المرحلة الاولى، يحصلون على بطاقة هوية اسرائيلية التى تجعلهم من سكان الدولة الذين يتمتعون بحقوق أقل من نوى المواطنة، أبرزها عدم احقيتهم فى الترشيح او الانتخاب لمؤسسات الدولة. ويقول يوسف طوف انه من الممكن العيش هنا لمواطن مقيم يمارس الحياة بكافة أبعادها، وهناك الاف الاشخاص يعيشون كذلك، حيث حصلوا على بطاقات هوية اسرائيلية، كما ان لهم الحق فى التقدم بطلب للحصول على المواطنة الاسرائيلية.

وعلى أية حال، فان ماأعلنه الحسينى يثير، كما هو متوقع، خوف اصحاب الطلبات، ويطفو بالمشكلة على الساحة. فكما امتنع أحد الشبان الذين قابلناهم عن ذكر اسمه، رفض اقاربه ايضا فى القدس الشرقية الاشارة الى ذكر تفصيل عن هويتهم. ولديهم اسباب وجيهة للخوف. فقبل شهرين فقط اعلن مفتى القدس الشيخ صبرى ان من يطلب المواطنة الاسرائيلية، هو خائن. والشيخ صبرى لم يكن بحاجة ليقول ما هو اكثر. ويقول احد محدثينا ان القدس الشرقية مثلها مثل جميع المناطق، نعرف تماما كيف يتعامل الفلسطينيون مع الخونة، فمقابرنا فيها مايكفى لكى تفهم الرسالة.

من ناحية أخرى فان دولة اسرائيل، كما يقول احد العاملين بالسلطة الفلسطينية، لاتشجع بصورة غير معلنة، طلبت المواطنة الاسرائيلية لعرب المناطق المتزوجين من عربيات اسرائيليات. وعلى مدى سنوات رفضت الآف من هذه الطلبات بحجج مختلفة. فى الوقت الذى تتبع فيه سياسة مغايرة تماما بالنسبة للقدس الشرقية فالصراع على مستقبل المدينة، سيجعل اى عربى حصل على المواطنة الاسرائيلية «يلعب لصالح دولة اسرائيل، ويسحب السجادة، كما يقول، من تحت اقدام السلطة الفلسطينية».

يشاع انه قبل الانتفاضة كان عرب من اسرائيل يتزوجون عربيات من المناطق فهم يقولون فى اسرائيل ان عربيات



يديعوت احرونوت  
٩٥/٨/٢٥

ارئيئيل شارون

# نحن المنتحرون

لذا يجب ان يتوقف الاعتماد على مخربين فلسطينيين للحفاظ على أمننا، ولابد من استعادة مسئولية مكافحة الارهاب في ايدينا، وقد يشجع ذلك ايضا السلطة الفلسطينية على العمل ضدنا.

اذن ماذا عن المسئولية، ومتى نسمع ان شخصا ما قد نال عقابه؟

منذ اتفاق أوسلو سقط عندنا ٧٨٠ ضحية منهم اكثر من ١٦٠ قتيلا من جراء «الارهاب الفلسطيني». من المسئول عن ذلك، الحكومة، سلطات الأمن، أم الشرطة، من؟ هل الحكومة مسئولة فقط عن المراسم الجنائزية ولدى الحكومة - رغبة منها في مساعدة عرفات - سلسلة من الاجابات الحكيمة في ظاهرها على غرار: «الارهاب لا يعمل في منطقة خاضعة لعرفات بل في منطقة تحت سيطرتنا» لكننا رأينا قبل عدة ايام فقط ان عرفات عندما اراد اغلاق صحيفة عربية داخل اسرائيل، فعل ذلك دون أى صعوبة. وعندما امر بتصفية عربى اتهم بمساعدة قواتنا الامنية، قتل الرجل فوراً.

وعرفات لا يعنيه امر الارهاب، فهو واثق ان الارهاب سيحبطنا، وستتنازل الحكومة له أكثر فأكثر. كذلك فان ماكان من تفاهم بين فتح وحماس - ان كان هناك تفاهم - فليس لمنع الارهاب ووقفه، بل للعمل داخل مناطق السلطة الفلسطينية وانطلاقاً من مناطقها. وما يقول عرفات «أرهاب نعم، ولكن انعكاساته لاعلاقة لنا بها».

أيضا لحماس مصلحة في توسيع السلطة الفلسطينية في مناطق أخرى.

فعندئذ فقط يمكنهم النضال من أجل المجتمع العربى ذاته. ومن داخل المناطق المنوحة للسلطة الفلسطينية وعرفات، سيسهل

لكى تبرر الحكومة فشلها، أدخلت الى القاموس مصطلح «المنتحر» أو «انتحارى مجنون» وهو الشخص الذى لا يمكن كشفه او العمل ضده، يظهر فجأة وينسف نفسه فى قلب المدينة. غير ان الامر ليس كذلك. فمصطلح «انتحارى» ليس صحيحا. اننا امام ظاهرة اناس يضحون بانفسهم من أجل هدف وغاية، ألا وهى - قتل بضعة يهود - وأناس كهؤلاء لا يعملون فى فراغ.

إن من يدقق ويبحث فى ماهية الانتحاريين. لن يجد أرضية مشتركة تجمعهم فليس لهم وجه واحد، فهناك مراقبون وهناك شبان، فقراء واغنياء، متعلمون وأميون. ولابد ان هناك من يحدد مواقعهم، ويصنفهم، ويملك التأثير عليهم، يدرّبهم ويزودهم بالمعدات، يهربهم او على الاقل يهرب من غزوة اسلحتهم والمتفجرات التى يستخدمونها. بل ويزودهم بالمعلومات. ويقوم بتنظيم المجموعة والمنازل التى ستؤويهم حتى ينفذوا مهامهم.

اذن فهناك جهاز متكامل يقوم بادارة كل هذا النشاط. ومن الضروري ان يقابل ذلك بعمل ما، غير انه لايتوفر أى اجراء وقائى، واسرائيل نفسها ممتنعة عن ذلك طبقا لاتفاق أوسلو. بالاضافة الى ندرة المعلومات لدينا، ولايمكننا أن نتعامل مع معلومات عفا عليها الزمن فى الظروف الحالية.

وحتى الان، كما يعتقد المسئولون، لم يعمل عرفات بجدية ضد منظمات الارهاب التى تواصل اعمالهم. وحتى اليوم لم تقم السلطة الفلسطينية بتسليم أى مخرب لنا، وذلك يعد خرقا خطيرا لاتفاق أوسلو. ولم يصل اى خبر الى اسرائيل يفيد بان السلطة الفلسطينية قد قامت بجهود حقيقية للقبض على «مهندس العمليات» الذى أعد شحنات التفجير القاتلة بيننا، أما من اعتقلتهم السلطة الفلسطينية فكانوا مجرد «معتقلين للدعاية لاقية لهم».



إذا كانوا اعداء السلام فلماذا لا يوجهون عملياتهم ضد الفلسطينيين ايضا.. انهم يقتلون اليهود فقط، لانهم اعداء اليهود.

لقد أن الاوان للصراخ، هل نستطيع ان نواصل الحياة في هذه الاجواء، حيث يخرج الانسان من بيته ولا يعرف ان كان سيرجع اليه، ولا تعرف أسرته ما الذي سيحدث له اذا استقل باصا في تل ابيب او رمات جان او القدس.

لقد فشلت مسيرة أوسلو، علينا ان نتوقف ونفكر من جديد يجب ان نوقف هذه المهزلة وهذا اللهو ونبدأ فوراً في محاربة الارهاب، الذي يمكن ان ينتصر. لذا لا بد ان نصل الآن الى اتفاق بين الاحزاب الصهيونية بشأن التسوية الدائمة ويتم التفاوض فقط في اطار صيغة هذا الاتفاق، مع الفلسطينيين.

وقفه: «الفلسطينيون يضحون بانفسهم ويقاثلون، ونحن المنتحرون»

عليهم ايجاد الملاذ بعد اتمام العمل. وستكون في هذه المناطق مخازن سلاح ومتفجرات ضخمة كما هو الحال في غزة اليوم. وتحت حكم السلطة الفلسطينية يمكن اقامة بنية اساسية لنشاطات حماس، ومن هناك ستدار معظم العمليات كما سيحدث اليوم في غزة، دون اية اعاقه.

«أذن انت تقترح استعادة غزة؟» من قال ان هناك فقط احتمالين. يمكن ان نضيف ايضا طريقا وسطا، ان نستعيد الحق في القيام باعمال وقائية ومطاردة، في حالة الضرورة فقط. الى جانب طرق أخرى.

«لكن الفلسطينيين لن يوافقوا» هكذا يقول حكماء الحكومة ويضيفون «سينشر الارهاب» ماهذا المنطق؟ فالارهاب في حد ذاته موجود، ومن الصعب ان نعود الى سابق اتفاق أوسلو، والا فلماذا نتنازل عن اجزاء من الوطن وعن المخزون الاستراتيجي؟. ويرد وزراء الحكومة، «لكن منفذي العمليات هم اعداء السلام».

يديعوت احرونوت  
٩٥/٨/٢٥

رونى شاكيد

## الرجل الذي دبر تفجير الباصات

اوضح لهم رئيس جهاز الامن العام انه قد ألقى القبض فجر السبت، على عبدالناصر شاكر عيسى، وهو من أكبر المطلوبين من حركة حماس في نابلس، غير أنه في نفس الوقت لا يبدى تجاوبا مع محقيقه في جهاز الامن العام، وبعد الحادث، قرر رئيس جهاز الامن العام (شاباك) بحكم صلاحيته السماح باستخدام ضغط بدني محدود على المتهم. ولم تمر بضع ساعات والا، وقرر عبدالناصر ان يتعاون مع المحققين. ويذكر مالدیه عن اعمال القتل الاخيرة التي قامت بها حماس - الباص رقم ٢٠ في «رمات جات» الباص المزوج خط ٢٦ في القدس، لم يغمر الرضا جهاز الامن العام لانه فقط كشف عن الانتحاريين اللذين ترقد جثتا بهما في احدي الثلاثات دون ان يطلبهما احد، ولكن رضاهم لانه امكن احباط حوادث اخرى كانت في الطريق. وكلما تقدم التحقيق ثبت ان الضغط البدني يؤتى ثمارا، في مساء اليوم الثالث وضع رجال

بعد وقت قصير من الحادث الدامي في أشكول، استدعى رئيس الوزراء، وزير الشرطة، ورئيس جهاز الامن العام، ورئيس الاركان العامة، ومدير عام الشرطة، ورئيس قسم العمليات بالشرطة، ومستولين آخرين في جهاز الامن. وألقى عليهم سؤاله: «ماذا نفعل لمنع تكرار هذه الحوادث؟ بدا الارتباك على الجالسين حول المائدة، وظهر أثر حادث الباص الدامي على وجوههم التي توجهت بالنظر الى رئيس جهاز الامن العام. لقد أدركوا ان اجراءات وقائية كالاغلاق ووضع المتاريس والحواجز او توسيع نطاق الدوريات وزيادتها، وهي الاجراءات التي تأتي عادة بعد اي حادث، ماهي الامجرد علاج مؤقت للتهدة ولافعالية لها تقريبا. وتوقع الجميع ان يسمعو من رئيس جهاز الامن العام ومن قائد الامن العام في منطقة الضفة الغربية الجالس بجواره، ماانتهت اليه اجراءاتهما.



النجاح . وبسرعة برز اسمه بين نشطاء حماس، وأصبح رئيس مجموعة الطلاب الاسلاميين بالكلية. واستطاع ان يجند بعض المتطوعين للقيام بعمليات انتحارية. ومنذ ثمانية أشهر، اى بعد وقت قصير من انتهاء دراساته فى النجاح، انضم الى قائمة المطلوبين فى حركة حماس. ومنذ بات مرصودا من قبل جهاز الامن العام (شاباك).

قبل ستة اشهر هرب الى غزة، عند صديقه يحيى عياش وقضى فترة طويلة من النشاط مع حماس داخل الحرم الجامعى فى نابلس، حيث كان عياش يقوم بزيارات عديدة. وقد أبلغ والداه بأنه بدأ الدراسة فى الجامعة الاسلامية بكلية الشريعة، لكنه كان يدرس علم المتفجرات فى مدرسة «المهندس». فتعلم اعداد عبوات ناسفة مختلفة وتركيب مواد تفجير شديدة وتجهيز سيارات مفخخة. «لقد كان تلميذا ذكيا لم يتفوق على معلمه لكن بالتأكيد سار على دربه» هذا ما قاله رئيس جهاز الامن العام.

لقد أصبحت الباصات هدفا سهلا ومفضلا عند حماس. ذلك ما حذرهم منه قبل عدة اشهر مستشار رئيس الوزراء لشئون الارهاب العقيد يغال يرسلر، حيث اعرب عن خوفه من أن يبدأ «المخربون» فى توجيه نشاطهم الى الضرب داخل الباصات بالذات.

ولماذا الباصات بالذات؟ يقول جدعون عزرا الذى كان حتى عدة اشهر مضت نائب رئيس جهاز الامن العام (شاباك) ويعمل الان مستشار شئون الارهاب للوزير شاحال : «لقد ادرك المخربون ان تفجير عبوة داخل باص، امر له تأثير كبير جدا. والخبرة التى اكتسبوها تشير الى ان السيارات المفخخة لا تحقق نتائج مماثلة. فمحاولة تفجير سيارة مفخخة فى رامات - أفعال فى نوفمبر ١٩٩٢ فشلت كذلك السيارات المفخخة فى محاولة ابريل ١٩٩٢ وفى بيت آيل فى اكتوبر نفس العام، لم تكن فعالة بمايكفى. والواقع ان السيارة التى انفجرت فقط فى العفولة قد حققت نجاحا لذا فقد استخلصوا من ذلك ان عملا انتحاريا داخل الباصات هو الاسلوب الافضل».

قبل شهرين ونصف نجح عبدالناصر فى الخروج من غزة والعودة الى نابلس. وبالاموال التى تلقاها حماس، استأجر شقة، اشترى مواد كيميائية وادوات واشياء اخرى ليعجل بعملية. وكان بحوزته اربع بطاقات هوية مزيفة، ويتحرك بشعر مستعار فوق رأسه. كما تلقى تعاوننا ومساعدة من شبكة تضم حوالى ٢٠ متطوعا من

(شاباك) ايديهم على سيارة مفخخة فى مراحل التجهيز، وثلاث عبوات متفجرة كالتى انفجرت فى الباصات فى «تسوميت عاليت» و«رمات اشكول»، وسيارتين من المخطط استخدامهما فى عملية انتحارية، وخطة لاختطاف جنود للمساومة على اطلاق سراح معتقلين من حماس.

كما تم ضبط مدفعين رشاشين من طراز «سموفا» وكميات كبيرة من المواد المتفجرة المتنوعة. وبعدها تم إبطال مفعول القنبلة. قال رئيس (شاباك) «إن لم اكن قد سمحت باستخدام وسائل تحقيق قاسية، لكنت مسئولاً عن دماء الضحايا القادمين».

يبلغ عبدالناصر عيسى ٢٧ عاما، وهو تلميذ «المهندس» ورئيس خلية تنفيذ عمليات الباصات، انه الابن الشاب لاسرة تتكون من ١٢ شخصا فى مخيم بلاطة للاجئين بالقرب من نابلس، أبوه الذى كان عضوا فى الجبهة الشعبية، اعتقل فى بداية السبعينيات وظل مسجوناً عشر سنوات، وعندما اطلق سراحه، فتح مصنع بلاط. وانفق منه على تعليم اولاده، فابنه الاكبر شاكر طبيب، أنهى دراساته فى استراليا والآن يشغل منصبا كبيرا فى وزارة العمل التابعة للسلطة الفلسطينية.

اما عبدالناصر، فكان طالبا فى المرحلة الثانوية عندما اندلعت الانتفاضة. وكغيره من أقرانه، فضل الحجارة والزجاجات الحارقة على دروس الرياضيات والتاريخ. فى عام ١٩٨٨ القى زجاجة حارقة على سيارة اسرائيلية فأصابها القى القبض عليه وقضى سنتين ونصفا فى السجن. وكان العقاب الأقصى الذى ناله وكان مألوفاً آنذاك، هو هدم منزل الاسرة. ولم يغضب الأب الثورى اليسارى.

وفى السجن انضم عبدالناصر الى حركة حماس. لقد كان امامه وقتا كافيا ليتعلم الايديولوجية الأصولية. وعندما خرج من السجن أكمل دراساته فى جامعة النجاح. وكان طبيعيا ان يختار الدراسة فى كلية الشريعة الاسلامية. وبدأ يبرز فى أنشطة مع حماس، وتم اعتقاله أكثر من مرة لفترات قصيرة. وفى نهاية عام ١٩٩٢ اعتقل فى اطار حملة اعتقالات واسعة ضد حماس. وبقي رهن الحبس الادارى مدة ستة اشهر فى أول الأمر، واثناء ذلك حوكم وسجن لمدة عام، ولم يزد السجن الا قوة ايمان بالاسلام وتصميما على مواصلة الحرب ضد اسرائيل.

عندما خرج من سجنه استقبل استقبال الابطال فى حرم جامعة



كل انحاء الضفة ووجد المنتحر الاول فى نابلس كان يدعى لبيب أنور عزام، ٢٢ سنة من سكان احدى القرى القريبة من نابلس وكان قد تعاون الاثنان فى جامعة النجاح. ولم يكن عبدالناصر فى حاجة الى جهد كبير لاقتناع لبيب، باستخدام القنبلة بعد ان علمه كيفية تشغيل العبوة، ثم اوصله الى الموقف وهناك استقل لبيب الباص رقم ٢٠، أما عبدالناصر فقد سمع اخبار الانفجار من الراديو.

على مدى شهر تقريبا كانت جثة لبيب ملقاة فى ثلاجة المعهد الباثولوجى فى أبوكبير. ومكتوب على باب الثلاجة «مجهول الهوية». ولم تقم له مراسم حداد. ولم تتلق اقسام الشرطة أية بلاغات عن مفقودين. كما لم ترد ايه اخبار من القرى عن حفلات تأبين للشهيد. الذى ضمن دخول الجثة باراقة دم اليهود. ولم ينجح جهاز الامن العام او الادارة المدنية او الشرطة فى الكشف عن أية علامات تمكنهم على الاقل من التعرف على هوية هذه الجثة. كما ان رجال الامن العام الفلسطينى فشلوا فى الحصول على اية اشارة تفصح عن شخصيته. ويذكر ان حماس امتنعت عن تحمل مسئولية العملية حتى لاتسوء علاقاتها مع السلطة الفلسطينية وعرفات.

وبدأوا الحديث فى جهاز الأمن العام عن مخرب من خارج البلاد، واتضح بعد وقوع الحادث ان ليبيا كان غريبا عن المنطقة. فأبواه من الاردن. يسكن فى قرية كريات بمفرده مع أخويه عمل فى اسرائيل كعامل، ودائرة اصدقائه صغيرة تماما، حتى عبد الناصر الذى استقله لم يعرف عنه الا القليل.

وفى يوم الاثنين اضيفت جثة أخرى مجهولة، لسفيان جرين من قرية الضهرية جنوب جبل الخليل، انتحارى الباص فى رمات اشكول - وفى البيان الذى صدر بعد الحادث تعهدت حماس بان اسماء الشهداء سيتم الاعلان عنها فقط بعد ان تكمل كتائب عزالدين القسم مهمتها. وقد حدد البيان الذى كتب فى غزة وأذيع فى راديو القدس بسوريا، المهمة بانها «تنفيذ سلسلة حوادث تصل فى آخرها الى القصاص من الارهابى العجوز المجنون اسحاق رايبين، الذى أعلن الحرب على الاسلام والمسلمين».

لقد تم تنفيذ حادثتى رمات جان والقدس بالذات فى أيام عاشت فيها حماس أزمة وجدلا داخليا حول أسلوب الصراع، فهناك بين نشطاء حماس فى غزة والضفة تأييد كبير للتيار الذى ينادى بوقف «العمليات الارهابية» لفترة محدودة من الوقت.

وهؤلاء يعتقدون أن الارهاب يلحق الضرر بتعاطف المجتمع الفلسطينى مع حماس، كما أن من شأنه ان يعيق اخلاء اسرائيل للضفة. فى المقابل، يعتقد مؤيدو خط الارهاب، وبخاصة الزعامة خارج البلاد، ان الهجمات ستعجل باخلاء الضفة.

وسفيان جرين الانتحارى فى عملية القدس، قابل عبدالناصر فى مدينة الملاذ - اريحا - وتوجه عبدالناصر بتعليمات من يحيى عياش، الى نشطاء حماس فى الضفة، وعن طريقهم التقى بسفيان، وتم التعارف بينهما فى جامعة النجاح، التى كان فيها سفيان احد نشاط حماس بدرجة أقل مكانة. وشارك فى المقابلة محيى الدين شريف، كهربائى عمره ٢٩ سنة من حى بيت حنينة بالقدس الشرقية وهو ايضا من نشطاء حماس.

تطوع سفيان لتفجير نفسه فى باص اسرائيلى. وكان محيى الدين رجل الاتصال. ارسل عبدالناصر عبوة المتفجرات الى محيى الدين. وتحدد تنفيذ العملية خلال يومين من موعد تسليم الشحنة. ويتزامن التاريخ ٢١ أغسطس مع الذكرى السنوية لحريق المسجد الأقصى فى القدس الذى قام به مايكل دينيس روهان عام ١٩٦٩. كان الثمن المدفوع واحدا فى كلا الهجومين فى باص رمات جان والقدس: عشرة قتلى و١٢٨ مصابا، فماسبب نجاحات حماس فى الهجمات الأخيرة؟

يقول جدعون عزرا: «لقد غيرت وسائل القتال القياسية من قوة الهجمات فمنذ عام ١٩٨٢ اخلت قوات الامن العام المناطق من المواد المتفجرة القياسية «التقليدية»، ولكن بعد الاتفاق مع الفلسطينين، عادت من جديد المواد المتفجرة وهناك مخابى فى رفع والرقابة على الساحل فى غزة أقل مما يجب. وبالنسبة لمعابر الحدود، فهناك تدخل فلسطينى اكثر من اللازم ولم تعد المراقبة فى مستوى ماكانت عليه فى الماضى.

منذ ابريل ١٩٩٢ قتل ٥٠ اسرائيليا فى هجمات على باصات، خط ٢٥ القدس خط ٨٢٠ فى حضرا، خط ٥ تل ابيب، خط ٢٦ قرية دروم، خط ٢٠ فى رمات - جان، وخط ٢٦ فى القدس. انها فقط جزء من قائمة الباصات التى تحولت الى جحيم فى السنوات الأخيرة.

هذا الاسبوع ايضا. وبعد القبض على خلية القتل، لم يعد وهما ان يفكر المرء فى جهاز الامن العام، بان تلاميذ آخرين للمهندس سيرسلون قنابل آدمية للباصات. ان ماحققه الامن العام يبقى تحذيرا، ولكن للأسف الشديد هؤلاء المعتقلون سيشكلون على مايبدو مجرد توقف مؤقت بعده ستستأنف عجلة العنف دورانها.



# جمود شديد على المسار السوري

معاريف  
١٩٩٥/٩/٥

## المسار السوري الاسرائيلي

الموضوع راكد هذا ماقاله بالامس وزير الخارجية شمعون بيريز عن المفاوضات مع سوريا وفي جلسة لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست قال أيضا، ان احدى اهم العقبات الرئيسية في سبيل المفاوضات الراكدة، هو ادعاء السوريين بان اسرائيل وافقت على شطب مطالبتها بمحطة انذار في الجولان من جدول الاعمال. وتقول اسرائيل والولايات المتحدة انه قد نوقش فقط أماكن نقل التفاوض في هذا الشأن الى اطار آخر. وقال بيريز أيضا ان السوريين لم يوفوا بالتزاماتهم بان تبدأ مباحثات ضباط متخصصين عقب الانتهاء من مباحثات القادة العموميين للركان. وأضاف «هناك أيضا أمرين هامين وخطيرين: الاول، مايمكن تفهمه من وزير الخارجية فاروق الشرع، من تعاطفهم تقريبا، مع الارهاب، والثاني، أن احد المطالبين والمصدرين للوامر لحماس مقيم في دمشق».

وأعربت مصادر امريكية كبيرة في واشنطن عن خشيتها من تخليق ديناميكية سلبية، نتيجة العلاقة المتعاضمة بين مصر وسوريا فيما يتعلق بالمسيرة السلمية في الشرق الاوسط، وذكرت هذه المصادر انه بالفعل لحق الضرر بالمفاوضات في الخريف الماضي بسبب اقامة خط استشاري مباشر بين دمشق والقاهرة ركز على مطالبة اسرائيل الانضمام الى معاهدة منع انتشار السلاح النووي.

وقد صرح سفير اسرائيل لدى واشنطن، ايتمار رابينوفيتش، لصحيفة معاريف «انني لم أجد أي تجديدات حقيقية في موقف الرئيس السوري حافظ الاسد، واني لااملك ان اقترح مبادرة اسرائيلية جديدة لدفع العملية السلمية».

وقال رابينوفيتش «للاسف أن الاسد يفسر أية مبادرة كما لو كانت خطوة يمكنه، أن يطلب ثمنا جديدا مقابلها، واذا ماقدمنا مالدينا تحت ضغوط مالتحقيق تسوية، فان ذلك من شأنه ان يعضد ويقوى السوريين في المفاوضات»





هتسوفيه

١٩٩٥/٩/٥

م. بن شلومو

## تراجع فرص السلام مع سوريا

العسكري الرفيع، اى - محادثات رئيسى الاركان،  
فى المؤتمر الصحفى بالقاهرة سئل الرئيس السورى: ألم يحن  
الوقت لاجراء محادثات على مستوى رفيع مع اسرأيل - اى عقد  
لقاءات بينه وبين رئيس الوزراء اسحق رابين، أو بين وزيرى  
خارجية البلدين اجاب، انه لم يحن الوقت بعد لمثل هذه  
المحادثات. قال الاسد انه يجب أولا بحث المسائل من خلال  
القنوات المعمول بها، اى محادثات السفراء وبعد ان يتضح ان  
كلا الطرفين قد توصلالى تفاهم فيما بينهما يمكن التفكير فى  
رفع مستوى المحادثات.

كل من تابع كلام الاسد فى المؤتمر الصحفى بالقاهرة يشاركه  
فعلا الرأى انه بالفعل تراجعت فرص تحقيق اتفاق بين اسرأيل  
وسوريا. والانطباع الناتج عن ذلك هو كما قلنا ان الرئيس  
السورى قد تراجع عن موافقته على التوقيع على اتفاقية سلام  
مع اسرأيل. من المرجح انه يخشى ان يمس هذا الاتفاق  
استقرار النظام فى سوريا، وعلى هذا قرر ان يقلص «مسار  
السلام» يحتتمل ايضا ان التطورات الاخيرة على الساحتين  
العربية والشرق اوسطية، ردت الاسد عن اتخاذ خطوه الى  
الامام على طريق السلام. من الصعب بالطبع ان نحدد بالضبط،  
ما الذى ادى الى تراجع الاسد، كما ان بعض النوائر  
الدبلوماسية ترى ان الرئيس المصرى حسنى مبارك ينتمى أيضا  
الى هؤلاء الذين نصحوا الرئيس السورى بابطاء عملية السلام.  
لقد قال مبارك فى المؤتمر الصحفى ان انطباعاته تقول ان  
اسرأيل تريد السلام وفقا لوجهة نظرها. لقد اكد الرئيس  
المصرى انه «من غير الممكن القول بان حكومة رابين لاتريد  
السلام. ولكن كل واحد يريد السلام على طريقته هو. وطالما ان  
هذه الطريقة تمس السيادة السورية. فانه لاتوجد دولة توافق

اثناء زيارته الخاطفة للقاهرة اول أمس صرح الرئيس السورى  
حافظ الاسد انه متشائم جدا فيما يتعلق بدفع محادثات السلام  
مع اسرأيل. وقال ان سوريا لن تستطيع ان تقبل الشروط التى  
تعرضها اسرأيل. ولن تتنازل عن سنتيمتر واحد من الارض  
السورية. واكد ماسبق ان قاله فى الماضى بانه على اسرأيل ان  
تسحب الى حدود الرابع من يونيو عام ١٩٦٧.

فى الحقيقة ما قاله الاسد ليس بالمفاجأة. فقد وصلت المحادثات  
بين اسرأيل وسوريا الى طريق مسدود، منذ ان رفضت دمشق  
مواصلة محادثات العسكريين فى اعقاب لقاء رئيسى الاركان  
الاسرائيلى والسورى بواشنطن. بهذا تراجع الرئيس السورى  
فعلا عن التعهدات التى قدمها لوزير الخارجية الأمريكى وارن  
كريستوفر اثناء الرحلات المكوكية التى قام بها بين القدس  
ودمشق.

فى اليوم الذى اعلن فيه الاسد انه متشائم من امكانية التوصل  
قريبا الى تسوية مع اسرأيل، اعلنت واشنطن ان وزير الخارجية  
كريستوفر قد طلب مجددا من الرئيس السورى مواصلة  
محادثات الضباط. كذلك اعلن كريستوفر، انه يفكر فى زيارة  
المنطقة فى نهاية هذا الشهر، او فى بداية الشهر القادم.

من غير الواضح فى هذه المرحلة ماهو الموعد المحدد للزيارة. من  
المعتقد انها ستترتبط بالاتصالات الدبلوماسية الهادئة التى تدور  
حاليا بين واشنطن ودمشق.

وذكر أن السوريين اعلنوا انهم لايعارضون استئناف محادثات  
السفراء فى واشنطن. ولكن فى هذا الصدد يبرز السؤال: هل  
ستراجع اسرأيل عن موقفها بان يتم استئناف محادثات  
السفراء اذا وافقت دمشق على استئناف المحادثات على المستوى



على ذلك».

يمكن ان ندرك من هذا الكلام، انه يتفق مع الاسد فيما يتعلق بمطلبه بانسحاب اسرائيل تماما حتى آخر سنتيمتر. ولكن يحتمل ايضا ان يكون مبارك قد همس للاسد بالابتساع لان اسرائيل سوف تستجيب في النهاية لمطالبه.

على كل حال، لا يبدو ان مصر تلعب حاليا دورا ايجابيا يمكن ان يسهم في دفع عملية السلام بين اسرائيل وسوريا.

في اجتماع المجلس الوزاري منذ ايام قال رئيس الوزراء اسحق رابين انه لا يرى امكانية تحقيق سلام مع سوريا قبل انتخابات الكنيست في نوفمبر ١٩٩٦. اي ان رابين متشائم هو ايضا. ومن هنا نفهم الانتقادات القاسية التي وجهها مؤخرا للرئيس الاسد حيث اتهمه بانه يخرّب عملية السلام. ولكن بينما يشارك رابين الرئيس الاسد موقفه المتشائم، يرى وزير الخارجية بيريز رغم كل هذا انه مازال من الممكن احراز تقدم في عملية السلام. بل انه مستعد ايضا للتخلي عن مطلبه باجراء «مبادرات الضباط» كشرط مسبق لمواصلة المحادثات عن طريق السفراء.

ليس هذا فقط، بل يبدي بيريز اهتماما بزيارة وزير الخارجية كريستوفر على امل ان يفلح في تحطيم الجمود في المحادثات، ولكن رغم تفاؤل بيريز فانه كلما مرت الايام كلما تراجعت فرص احراز تقدم على طريق السلام.

خلال زيارته في شهر اكتوبر القادم لواشنطن ونيويورك للمشاركة في الاحتفال بذكرى مرور خمسين عاما على انشاء

الامم المتحدة، سيلتقي اسحق رابين مع الرئيس بيل كلينتون ووزير خارجيته وارين كريستوفر. بالطبع سيوضح لهما، انه لا يجب اتهام اسرائيل بجمود المحادثات مع السوريين، بل ان الرئيس الاسد هو الذي يتنكر لتعهداته فيما يتعلق بالمحادثات العسكرية، في اعقاب اجتماع رئيسي الاركان بواشنطن.

قال امس سفير اسرائيل بالولايات المتحدة البروفيسور ايتمار رابينوفيتش انه يخشى من اتجاه سلبي في عملية السلام في اعقاب لقاء الاسد - مبارك، صحيح ان السفير رابينوفيتش قد اظهر في نفس الوقت لهجة متفائلة بقوله، ان استئناف الاتصالات الامريكية مع السوريين يتيح تعويض الوقت الذي ضاع واستكمال الناقص.. ولكن هذا لا يبرر تشاؤمه.

تري نواتر دبلوماسية مطلعة انه ليس من المتوقع احراز طفره فعلية في المحادثات مع سوريا نظرا لان الرئيس الاسد لا يرى في اتفاق السلام مع اسرائيل قضية اساسية في السياسة السورية. ان تركيزه الان على التطورات في العراق كما انه لا يتجاهل النصائح التي تلقاها من الايرانيين بأنه من الافضل عدم التوقيع على اتفاق مع الاسرائيليين. وكما قلنا، حسب كل الشواهد، لم يحفز الرئيس مبارك كي يستأنف المحادثات مع اسرائيل.

وعلى ضوء ما قيل، فان النغمة المتشائمة للاسد والتي ظهرت في اثناء اللقاء مع مبارك في القاهرة، تعبر عن حقيقة الموقف وانه لا جديد في المحادثات بين سوريا واسرائيل. بل هناك جمود!

هتسوفيه

١٩٩٥/٩/٥

يوشى

## معلومات بضمنان محدود

مطول بينهما، اما مبارك فلم يلق بشكل مباشر بمسئولية الجمود على اسرائيل، ولكنه ذكر ان اسرائيل تريد السلام بطريقة تمس سيادة سوريا، ولا توجد بولة تقبل ذلك. وبهذا يكون قد عبر عن تأييده لموقف نظيره السوري. حقا طوال الاتصالات مع اسرائيل يسعى السوريون للمحافظة على ضبط النفس وجو متحفظ، واكثر من مرة اعرب الرئيس الاسد ورجاله عن

كان رد الرئيس السوري حافظ الاسد، على سؤال صحفي فيما يتعلق بشعوره حيال فرص انقاذ المفاوضات مع اسرائيل من جمودها متوقعا، وكان متوقعا أن - الاسد غير متفائل بشأن تحقيق طفرة محتملة.

هذا الكلام قاله الاسد في مؤتمر صحفي عقده اول امس في القاهرة مع نظيره المصري، حسنى مبارك، في اعقاب اجتماع



الاسد في السلام - هل جميع المعلومات عن هذه النوايا كانت وافيه - اذا كان كذلك، يكون الرئيس الاسد قد غير نظرتة. كذلك حتى لو كانت المعلومات حول نوايا الاسد موضوعية جدا، ولم تدخل فيها التعميمات والاعتبارات الاخرى، فإن جميع المعلومات هي معلومات بضمنان محدود.

اذا كان مطلوبا تذكرة لحقيقة ان المعلومات الاستخباراتية، مهما كانت تبدو مؤكدة، الا ان لها حدودا عندما تتعلق بدول معينه - يمكننا ان نجد هذه الحقيقة في التفاصيل التي تتكشف هذه الايام عن آلة الحرب العراقية خلال حرب الخليج، لقد ادى هروب صهرى صدام حسين الى ظهور معلومات جديدة ومروعة. اول امس قال مبعوث الامم المتحدة رولف ايكيوس انه كان بحوزة العراق اثناء حرب الخليج اسلحة بيولوجية في اخر مراحل صنعها ويمكن استخدامها على الفور. كانت القنابل البيولوجية موضوعية في المطارات العسكرية وعلى مقربة من قواعد اطلاق الصواريخ. كان استخدام هذا السلاح الرهيب سيؤدي الى ازهاق ارواح ملايين البشر - واضاف ايكيوس (كان العالم على حافة كارثة لا يمكن ان نتخيلها).

اذا أضفنا الى ذلك التفاصيل التي تكشف عن آلة الحرب التي تصلحها العراق حاليا، يمكن ان نتوصل الى نتيجة تقول ان المعلومات التي كانت لدى الولايات المتحدة ودول أخرى - وبخاصة اسرائيل - لم تكن كاملة، لا قبل الحرب، ولا اثناءها ولا حتى بعد عدة سنوات من انتهائها. لم تؤد جميع الجهود التكنولوجية والبشرية للحصول على ما يحدث في صناعة الاسلحة العراقية، الى الكشف عن جزء كبير مما كان يحدث بالفعل.

كانت الاسلحة الكيماوية والبيولوجية التي بحوزة العراق أولم تكن بحوزته تحتل بؤرة الاهتمام قبل واثنا حرب الخليج، ولكن بنظرة الى الوراء يبدو ان جميع المعلومات في هذا الموضوع لم تكن مؤكدة بما فيه الكفاية وكانت ممزوجة بالتكهنات والتخيلات لم تكن صورة الوضع تبدو مفرغة للغاية مثلما تبدو اليوم بنظرة الى الوراء.

ماذا اذن فيما يتعلق بالمعلومات الخاصة بنوايا ومواقف حافظ الاسد؟

تشاؤمهم من فرص التوصل الى اتفاق خلال فترة زمنية قصيرة ولكن هذه المرة، بعد جمود طويل في الاتصالات بين اسرائيل وسوريا، كان من المنتظر ان يدلى الاسد بتصريحات حميمة بشأن ضرورة التوصل الى تسوية وتقديم وخلافه. ولكن الاسد اختار ان يؤكد ويبرز المصاعب في المفاوضات، وموقف اسرائيل المتعنت التي تطرح مقترحات تتعارض مع «القرارات الدولية»، على العكس من سوريا التي تعمل فقط وفقا لقرارات الامم المتحدة - ولهذا فانه يرفض مقترحات اسرائيل برفع مستوى المحادثات.

حتى لو كانت هناك لقاءات سرية ومحادثات في الخفاء وان التصريحات العلنية لاتعبر دائما عن حقيقة الوضع، فإن المفاوضات بين اسرائيل وسوريا تبدو مجمدة في هذه المرحلة، كما ان غياب تفاؤل الاسد يعبر عن صورة الوضع. يبدو انه من جانب اسرائيل لا يوجد حاليا حماس خاص لاحراز تقدم في المفاوضات مع سوريا، وتنصب جميع اهتمامات واضعي السياسة عندنا على استكمال المحادثات مع منظمة التحرير. من الناحية الداخلية يريهم ان المسار السوري لا يتقاطع مع المسار الفلسطيني الذي يشهد حاليا قوة اندفاع. ولكن يبدو ايضا انه ما ان تستأنف الاتصالات الرسمية مع سوريا، سيكون في الجهاز السياسي الاسرائيلي بعض الاشخاص يبدون درجة عالية من التشكيك والارتياح في نوايا حافظ الاسد. كذلك فان تنازلات اسرائيل المبالغ فيها الى الان لم تخفف من موقف سوريا المتشدد ومازال الاسد يتصرف كتاجر شرق اوسطى حاذق لا يتطوع باعطاء الطرف الآخر اوراق مساومة.

والسؤال هو - هل سيكون في حكومة اسرائيل من سيدعو الى اعادة النظر في كافة قضايا المفاوضات مع سوريا. لقد تمت جميع خطوات المفاوضات مع الاسد؟ على تقديرات ومعلومات تقول انه قد تخلى عن خيار الحرب وينظر للسلام على انه هدف استراتيجي. على اساس هذه المعلومات قدمت حكومة اسرائيل تنازلات تعني في النهاية الانسحاب من هضبة الجولان. ولكن جميع الاجراءات التي تمت خلال السنتين الاخيرتين يجب ان تؤدي على الاقل الى اعادة التفكير بالنسبة للاعتماد على نوايا



دافار  
١٩٩٥/٩/٥

موطى باسوك

## لامكان لاثنين على خط واحد

الامريكيين قد اتهموا السوريين هذه المرة بأفشال المحادثات. هذا التوقف اتاح لاسرائيل التركيز خلال الشهور الاخيرة على المفاوضات مع الفلسطينيين بدون صراع داخلي و خارجي وبرلماني حول هضبة الجولان. يريد رئيس الوزراء سلاما مع سوريا، ولكن ليس باى ثمن وعندما ادرك ان الاسد عاد الى لعبة الاعصاب القديمة التى يمارسها، قرر عدم الانزلاق. لدى اسحق رابين تصميم على ضرورة ان تستمر المفاوضات مع السوريين من نفس النقطة التى توقفت عندها منذ حوالى شهرين، اى محادثات كبار الضباط، وفقا للجدول الزمنى الذى وضعه وزير الخارجية وارين كريستوفر خلال آخر زيارة له للشرق الاوسط، والى ان يتم ذلك سترفض اسرائيل استئناف محادثات السفراء فى واشنطن. خلال شهور الصيف تراكم غضب امريكي كبير على سوريا، ولان الولايات المتحدة بدأت ايضا تدرك انها فى مرحلة من المراحل لم تعد تفهم الاعتبارات السورية. ذهبت جميع التكهّنات المبكرة فى واشنطن الى انه فى خلال المفاوضات مع اسرائيل، تبخث دمشق عن الطرق المؤدية الى قلب امريكا، ومن خلاله الى العالم الغربى كله، وقد تركزت خلافات الرأى بين المعلقين على قضية - هل هذا هو الهدف الرئيسى للسوريين، ام ان السوريين يرون فى تحسين العلاقات مع نظام كلينتون مجرد عنصر مصاحب لمحادثاتهم مع القدس.

عندئذ جاء الاسد ليلغى محادثات الضباط، لأسباب غير معروفة، ونقض وعدا شخصيا سبق واعطاه لكريستوفر. لماذا فعل ذلك؟ ليست هناك اجابة لا لدى الولايات المتحدة ولا لدى اسرائيل. هناك ملحوظتان على سبيل الذكر. لقد اعتبر السوريون ان الجولة الاولى من محادثات رئيسى الاركان ايهود براك وحكمت الشهابى، جولة فاشلة، اما الولايات المتحدة واسرائيل فقد رأتا

عاد المسار السوري الى عناوين الاخبار. لقد انتظر الاسد انتهاء المفاوضات الاسرائيلية - الفلسطينية حول الاتفاق المرحلى، حتى يعود للحوار مع رابين. كانت نظريته الاساسية ومازالت، ان اسرائيل لاتستطيع ان تجرى فى نفس الوقت على مسارين مختلفين بكامل سرعتها. كذلك لم يرغب فى ان تستخدم اسرائيل محادثاتها مع سوريا كسوط ضد الفلسطينيين، أو المحادثات مع الفلسطينيين كسوط ضد سوريا. عندما اشتد الاسد ان اتفاق اوسلو الثانى قد اغلق، وان اسرائيل بدأت تفوق من الصداق الفلسطينى، بدأ يشير الى انه عائد. فى الاسبوع الماضى استضاف الاسد فى دمشق عضوى مجلس الشيوخ السناتور ارلين سبكتسر والسناتور هانك براون وأول أمس زار القاهرة للقاء خصمه وصديقه حسنى مبارك، حتى يتلقى منه آخر المعلومات عن اسرائيل والولايات المتحدة والفلسطينيين وكى يحصل على النصيح قبل ان يدخل مرة اخرى الى خضم المعركة. وكان لدى الولايات المتحدة واسرائيل تلميحات مسبقة تقول انه قد عاد، فقد سمع وزير الاقتصاد يوسى بيلين من وزير الخارجية الاردنى عبدالكريم الكباريتى ان سوريا تنوى الدخول فى مفاوضات حقيقية مع اسرائيل هذا العام. وقد استند الكباريتى فى كلامه على مصادر سعودية. فالسعودية هى حليف سوريا الان. كما اعلن وزير الخارجية الامريكى وارين كريستوفر نيته القيام برحلة مكوكية بين دمشق والقدس بعد التوقيع على الاتفاق المرحلى. كذلك وبعد شهور طويلة من الصمت قال وزير الخارجية شمعون بيريز عن المسار السوري (اننى لافهم الاسد ويبدو انه لايفهمنا). فهو يؤيد استراتيجية السلام مع اسرائيل من جانب. اما على الصعيد التكتيكى فانه يعمل تماما فى الاتجاه العكسى. توقف المحادثات يشير ارتياح رئيس الوزراء رابين. خاصة وان



ان هذه المحادثات لم تكن ناجحة فقط هل يرى السوريون ان براك طرح مواقف متعنتة جدًا بل وتصرف بتعال وغرور؟ اما الجولة الثانية التي تمت بين امنون شحاك والشهابي في بداية صيف ١٩٩٥ فتعد ناجحة في رأى جميع الاطراف، سوريا واسرائيل والولايات المتحدة اذن لماذا قرر السوريون نسف محادثات العسكريين؟

ملاحظة ثانية: طوال فترة طويلة عانت سوريا من مشكلة مع دينيس روس، منسق السلام الامريكى. لقد اشتكى السوريون مرات عديدة امام كريستوفر لانه يرسل اليهم مجرد موظفين، وهاجم السوريون مؤخرًا دينيس روس مرة ثانية. يبدو انهم قد غضبوا عندما فضل روس ان يقوم باجازته السنوية هو واسرته في اسرائيل بالذات.

لقد ساد البرود العلاقات السورية - الامريكية مؤخرًا فقد ردت واشنطن بعنف على المساندة السورية للمنظمات الارهابية الفلسطينية المتطرفة التي تقوم بعمليات اعتداء داخل اسرائيل. جدير بالذكر ان منظمة حماس اعلنت مسئوليتها - من خلال اذاعة القدس بدمشق - عن العمليتين الاخيرتين في رمات والقدس. ومازال الدكتور فتحى الشقاقي زعيم الجهاد الاسلامي يواصل نشاطه ضد اسرائيل والسلطة الفلسطينية من قلب دمشق. كذلك فإن المنظمات الارهابية الفلسطينية التي تعمل من

قلب سوريا وبعمايتها، قد هددت مؤخرًا بضرب المصالح الامريكية الحيوية والاعتداء على المواطنين الامريكيين. من التصريحات القليلة الصادرة عن الاسد في القضية الاسرائيلية ومن خلال تصرفاته واضح ان موضوع الوقت لا يؤثر عليه. كذلك فإنه لا يخشى من تغيير الحكم في اسرائيل. يحتمل ان ينتظر بالذات الانتخابات القادمة في اسرائيل من اجل التخلص من عبء الاستفتاء الشعبى. يحتمل انه يفضل التوقيع على السلام مع حكومة بزعامة الليكود، مثلما فعل انور السادات في حينه، حتى يضمن اغلبيه حاسمة في اسرائيل لاستعادة الجولان. ايا كان، فان واشنطن والقدس تدركان انه بدون سوريا لن يكون هناك سلام شامل في الشرق الاوسط. انهما ترصدان اى تلميح سورى. لقد تحدث كريستوفر منذ بضعة ايام، بعد انتهاء اجازته، مع وليد المعلم وايتمار رابينوفيتش تحدث الى المعلم وجها لوجه لقياس النبض. اما مع رابينوفيتش فقد كان الحديث تليفونيا. وحتى ذلك الحين ليست هناك اخبار جديدة ولكن هناك بعض الامال والحقيقة ان كريستوفر يريد زيارة اسرائيل ودمشق هذا الشهر. ولكن القدس ليست متحمسة حاليا لهذه الزيارة. ربما بعد أن تتلقى توضيحات دقيقه عما دار حقا في اللقاء الذى تم بين الرئيسين مبارك والاسد، قد تغير حكومة اسرائيل رأيها.



معاريف  
١٩٩٥/٩/٣

## عضو الكنيست أسعد الأسعد قد يستقيل من الليكود ويشكل قائمة مستقلة

من المحتمل أن يستقيل عضو الكنيست أسعد الأسعد من الليكود ويشكل قائمة مستقلة خلال الدورة الحالية للكنيست. وقال أسعد انه في أعقاب الاحداث الاخيرة، زاد التوجه اليميني لليكود وانتهج سلوك الحركات الهامشية المتطرفة، مثل حركة هاتحياء، التي لفظتها الخريطة السياسية. ولدعم هذا التوجه اجتمع اسعد مع العشرات من مؤيديه في فندق شاطئ التمور بعكا. وقام أسعد في الايام الاخيرة بجولات في عدد كبير من مستوطنات التنمية والاعمار، والتي حظى فيها الليكود من قبل بتأييد كبير. وقال أسعد انه اندهش من سيطرة المتطرفين على الليكود: «إذا اردنا العودة الى الحكم، علينا ان نتجه الى بؤرة العمل السياسى ولانصادق الهامشيين».

وعضو الكنيست أسعد الأسعد، درزى، وهو برتبة عقيد احتياط، وكان عضوا بالوفد الاسرائيلى الذى تفاوض مع سوريا عام ١٩٩١. وقد امتنع أسعد عن التصويت على اتفاقات أوسلو، ومنذ ذلك الحين وهو يعانى من مكائد داخلية فى الليكود. ومنذ عام تقريبا، وبعد التصويت فى الكنيست على اتفاقات أوسلو نعتة اسحاق شامير وفى وجهه بانه «خائن».

وفى نهاية يونيو من هذا العام، واثناء التصويت فى الكنيست على قانون حماية الجولان، خشيت بعض عناصر الليكود من ان يصوت اسعد مع الائتلاف فاثاروا ضده اعضاء الكنيست الدروز. وقد أعلن اسعد الاسعد مؤخرا ان ماسيتخذه من خطوات فى المستقبل لن تنبع من دوافع شخصية وانما تبعا للتطورات داخل الليكود



# إتجاهات الرأى العام الاسرائيلى إزاء السلام

شارتس  
١٩٩٥/٨/٨

السلام وفى مقدمتها الشعور بالأمن. فقد أظهر الاستطلاع، أن الشعور بالأمن لدى الاسرائيليين أصبح أكثر ادراكا وتمايزا اليوم منه فى الشهور السابقة، فقد قدرت، مع بداية عملية السلام نسبة الذين يشعرون أن أمنهم الشخصى مهدد وفى أسوأ حالاته بقرابة ٦٤,٤٪، أما فى شهر يوليو ١٩٩٥، وبالرغم من حادثة رامات جات، كانت نسبة الذين يشعرون بهذا الاحساس، قد انخفضت الى ٤٧,٧٪ وبينما وجد أن نسبة الذين يعتقدون أن أمنهم الشخصى قد تحسن قد بلغت فى مارس ١٩٩٥ قرابة ٨,٩٪ فإن هذه النسبة قد ارتفعت فى شهر يوليو، وبلغت ٢٠,٤٪.

ويمكن تفسير هذه الاتجاهات، من ناحية التراجع النسبى فى «الاعمال الارهابية»، خلال الشهور الماضية. ومن ناحية أخرى امكانيات ان يكون هناك نوع من الروتينية سيطرت على اتجاهات الرأى العام إزاء هذه العمليات رغم المأسوية التى تكتنفها، ربما مقارنة بالشعور العام إزاء حوادث المرور والطرق وماتحملة فى طياتها من حوادث وخسائر جسيمة ودموية.

كما أظهر الاستطلاع، تحسنا متزايدا فى قناعات الرأى العام إزاء اداء القيادة الفلسطينية. ففي يناير ١٩٩٥، كان فقط ٢٠٪ على ثقة بأن القيادة الفلسطينية، تعمل كل ما فى وسعها لمنع «الاعمال الارهابية». ارتفعت هذه النسبة خلال شهر يوليو الى ٣٧,٦٪ كما يوجد أيضا نمو فى نسبة الذين يعتقدون بفاعلية نمط الانجاز الفلسطينى، كجزء من إتفاق أوسلو. ففي شهر مارس ١٩٩٥، كانت نسبة الذين يعتقدون ان الفلسطينيين لم ينفذوا اجزاء الاتفاق ٣٦,٦٪، ارتفعت فى شهر يوليو الى ٤٥,٣٪، وعلاوة على ذلك، يبدو أن الرأى العام اصبح أكثر مشروطية للواقع الذى جرى تخليقه بعد اتفاق أوسلو. ومع ذلك، فإن هذا لايعنى أيضا، وجود ازدياد فى الميل الاسرائيلى لاخلاء المستوطنات فى الضفة الغربية. حاليا الرغبة فى إزالة كل المستوطنات، ضمن اطار الحل النهائى للسلام مازالت صغيرة. انها تراجعت من ٢٦٪ خلال شهر مارس ١٩٩٥ الى نحو ٢٢,٢٪ خلال شهر يوليو. وفى المقابل توجد نسبة

أجرى مركز تامى ستينز نمتيز لايحات السلام التابع لجامعة تل ابيب، بحثا واستطلاعا للرأى عبر التليفون على عينة مكونة من ٥٠٢ شخص تمثل مختلف شرائح المجتمع الاسرائيلى - اليهودى. إتضح من خلاله ان اتجاهات الرأى العام الاسرائيلى المؤيد والمعارض لعملية السلام، بأبعادها المختلفة، باتت متبلورة وأكثر حدة وصلابة مع مرور الوقت. وأجرى هذا الاستطلاع فى ٢٧ يوليو ١٩٩٥، اى بعد ثلاثة أيام فقط من حادثة انفجار الباص الاسرائيلى فى رامات جان، كانت نتائجه مشابهة تماما لبحث واستطلاع مماثل أجرى فى العام الماضى. والحصلة النهائية، أن مبرود حوادث العنف الواحدة تلو الأخرى على اتجاهات الرأى العام كانت محدودة الأثر، وأن النسب مابين العسكرية، يوما كانت ثابتة، وأن شابها بعض التغيير.

وفى الاطار العام لعملية السلام، كان التعبير عن معدل التأييد للسلام والايمان به، ذا طابع ملموس، وأن وجد تدنيا ملحوظا فى المؤشرات الاحصائية الدالة على هذا التعبير، فإنها كانت ذات طابع معتدل، فهذا التأييد كان يقدر بـ ٥٩,٨٪ خلا شهر يونيو ١٩٩٥، تتراجع الى ٥٤,٤٪ خلال شهر يوليو. ونفس الاتجاه لوحظ فى أهم اتجاهين: الاتجاه الفلسطينى ممثلا فى اتفاق أوسلو، إذ حدث ترجعا فى مستويات التأييد من ٤٨,٤٪ خلال شهر يونيو الى ٤٥,٩٪ خلال شهر يوليو. والاتجاه السورى ممثلا فى الاتفاق المحتمل حول الجولان، إذ تراجع من ٤١,٧٪ خلال شهر يونيو الى ٤٠,٥٪ خلال شهر يوليو. كما أظهر المسح الاحصائى الشامل أيضا، أن نسبة الذين اتخذوا مواقف سلبية «لم يعلقوا على الاسئلة»، تدنى فى شهر يوليو مقارنة بشهر يونيو. وفى الاتجاه المقابل، وجد ارتفاع ملحوظ فى أعداد الذين لهم رغبة فى تحديد مواقفهم السياسية، واتخاذ مواقف إزاء عملية السلام، ومن ثم أصبح الاستقطاب مابين مؤيدى عملية السلام والمناوئين لها اكبر وأكثر تعاضما.

وقد تضمن استطلاع الرأى العديد من القضايا المرتبطة بعملية



الانسحاب ومن ثم الخضوع للعقاب داخل المتدينين ٢٨٪، مقارنة ٢١،٨٪ داخل اليهود التقليديين، و١٢،٢٪ داخل العلمانيين. والاتجاه كان وثيقا ما بين اتجاهات الاجابة على القضايا المتعلقة بعملية السلام، والخصائص الايديولوجية لمختلف قطاعات وشرائح السكان اليهود، مثل مستويات الدين، والاصل العرقي، ومثل هذا الارتباط ساهم في تعميق الانشقاق والفجوة ما بين المناوئين لعملية السلام والمناصرين لها. والاتجاه العام هو إزدياد احتمالات المواجهة ما بين المعسكرين.

### هاأرتس ١٩٩٥/٩/٧

اجرى في ٢٨ اغسطس استطلاعا للرأى بشأن الموقف من عملية السلام بعد اسبوع على عملية تفجير الاتوبيس فى رامات اشكول بالقدس.

أكد الاستطلاع ان موقف الرأى العام الاسرائيلى من عملية السلام لم يتغير بعد هذه العملية وظهر الاستطلاع ان ٥٣،٤٪ يؤيدون عملية السلام بصفة عامة مقابل ٥٤،٤٪ فى شهر يوليو الماضى.

وان ٤٥،٥٪ يؤيدون الاتفاق مع منظمة التحرير، مقابل ٤٥،٩٪ فى يوليو وفيما يتعلق بالاتفاق مع سوريا فى اطار الانسحاب الاسرائيلى الكامل من الجولان، فقد وافق ٣٧،٦٪ على ذلك فى اغسطس مقابل ٤٠،٥٪ فى شهر يوليو ويعنى ذلك انه لم تتمكن الحكومة ولا المعارضة من توظيف العمليات الانتحارية باتجاه دفع الرأى العام لتأييد موقفها سواء المؤكد - من جانب الحكومة - على أن اتمام عملية التسوية سوف ينهى مثل هذه العمليات، أو المؤكد - من جانب المعارضة - على ان استمرار عمليات التسوية لن يجلب الأمن للمواطن الاسرائيلى.

ويذا ذلك واضحات فى اجابات من تم استطلاع ارائهم على سؤال مؤداه: اذا ماتم توقيع اتفاقات سلام مع جميع الدول العربية والفلسطينيين: هل تعتقد أن ذلك يمكن ان يؤثر على «الارهاب» العربى ضد اسرائيل واليهود؟

فالملاحظ ان ٨٪ فقط رأوا ان السلام سوف ينهى أعمال الارهاب. فى حين انقسم الباقين ما بين مؤكدين على انه سوف يستمر وربما يتناقص (٤٣٪) وسوف يستمر كما هو الان (٣٣٪) وانه سوف يتزايد ١٢٪، فى حين لم يعبر ٤٪ عن رأيهم.

ويعنى ذلك ان حوالى ٩٠٪ من الرأى العام الاسرائيلى لا يعتقد ان السلام سوف ينهى الارهاب.

متزايدة لمقاومة عملية الاخلاء - حتى ولو مستوطنة واحدة - اذ ارتفعت من ٣٠٪ فى شهر مارس الى ٣٧،٥٪ خلال شهر يوليو. وبطريقة معاكسة، يوجد ارتفاع فى أعداد الذين يعتقدون انه اذا ماتقرر الانسحاب من الضفة الغربية ضمن اطار اتفاق السلام النهائى مع الفلسطينيين، فإنه يجب السماح للمستوطنين ومستوطناتهم بالبقاء فى الضفة، وعلى مسئولياتهم الشخصية، وقد بلغت معدلات هذا التأييد بنحو ٤٧،٨٪ فى شهر مارس، ارتفعت الى ٥٣،٢٪ خلال شهر يوليو.

وهذه القضايا، كانت مرتبطة بالجدل العام، حول مدى الالتزام الواجب على الجنود ابداء تجاه طاعة اوامر اخلاء المستوطنات والقرى فى الضفة الغربية. وعن السؤال النابع من هذا الالتزام، أجاب ٥٢،٢٪ انه يجب على الجنود تنفيذ الاوامر بدون مناقشة. بينما اكد ٢٣،٤٪ انه يحق للجنود رفض مثل هذه الاوامر، ومن ثم يكونون على استعداد لتحمل العقاب نتيجة لذلك. ٨،٥٪ اجاب بأنه يحق للجنود الرفض بدون الخضوع لاية نوع من العقاب، واخيرا رفض ٥٪ الاجابة عن السؤال. وبينما كانت الاجابات خلال شهر مايو، على نفس مستويات الاجابة تقدر بـ ٥٧٪، ٢٢٪، ١٥٪ واخيرا ٦٪ على التوالي، ومن ثم يتضح ان نسبة الذين يدعمون بقوة الازعان المطلق للاوامر العسكرية تتضمن حوالى نصف الرأى العام، ولكن هذا المعدل تراجع بعض الشئ مؤخرا، ويشكل متزامن كانت معدلات الذين يعتقدون فى حق الجنود فى رفض طاعة الاوامر العسكرية، والايغالوا العقاب نتيجة لذلك فى تزايد وصعود مستمرين. مع ذلك، فقد اختلفت الردود على سؤال، لمن يدين الجنود بالولاء وطاعة الاوامر للقادة العسكريين؟ أم مجلس حاخامات الضفة الغربية؟ والطاعة تكون لمن فى حالة تعارض الاوامر: للقواعد والاورام العسكرية، أم فتاوى المجلس؟ اجاب ٧٣٪ أنه يجب طاعة القواعد والاورام العسكرية، بينما اجاب ١٥٪ فقط بأنه يجب طاعة الفتاوى الدينية، ورفض ١١،٤٪ الاجابة عن هذا السؤال.

وثمة علاقة ارتباطية قوية ما بين مستويات الالتزام الدينى ونوع الاجابة عن السؤال السابق، مثال على ذلك كانت نسبة الذين عرفوا انفسهم كمتمدين بما فيهم المتطرفون - الارثوذكس، لم تتعد ٢٢،٨٪. وقد أيد هؤلاء وجوب طاعة الجنود لاوامر الاخلاء دون مناقشة، بينما كانت النسبة ٥٥٪ فيما عرفوا انفسهم كيهود تقليديين، مقارنة بنسبة ٥٨٪ عرفوا انفسهم بالعلمانيين. فى الجانب المقابل، كان نسبة الذين ايدوا حق الجنود فى رفض أوامر



٥

## قراءات

إيلان بابه، وآخرون

### «العرب واليهود في فترة الانتداب»

نظرة جديدة للبحث التاريخي  
(معهد أبحاث السلام  
جفعات حفيقة)



يرى معظم الباحثين المشتغلين بتاريخ النزاع العربي الاسرائيلي في فترة الانتداب، ان العشرينيات من هذا القرن هي «سنوات هادئة» في تاريخ النزاع اما الثلاثينيات والاربعينيات فهي «السنوات العاصفة» منه. ويرتكز اعتقادهم هذا على ان السنوات الهادئة اتسمت بعلاقات متوازنة بين الاستيطان اليهودي والسكان العرب في ارض اسرائيل/ فلسطين، أما سنوات الثلاثينيات والاربعينيات، والتي بدأت في الواقع منذ عام ١٩٢٩ وحتى نهاية الانتداب، فكانت قصة متصلة ومضنية من العنف والكراهية وصلت الى ذروتها في حرب ١٩٤٨.

والمؤرخون الاسرائيليون الذين تناولوا فترة الثلاثينيات بالبحث، مالوا مع رأي دافيد بن جوريون في كتابه «مقابلات مع زعماء عرب» ومفاده انه حتى عام ١٩٢٤ كانت هناك علاقات حقيقية قائمة بين الاستيطان اليهودي والزعامات العربية، وكان الباب مواربا على أمل التوصل الى تسوية ما، حول مستقبل البلاد، ولكن بانقضاء ذاك العام، دُفنت في مهدا فرصة حل النزاع بسبب الموقف الرافض الذي تبناه الفلسطينيون وزعماء الدول العربية المجاورة.

ومن خلال مجموعة الابحاث التي يقدمها هذا الكتاب، يحاول أغلب الباحثين اعادة النظر في هاتين الفرضيتين التاريخيتين، ومنهم من يفتش فيما كان قائما من علاقات في منتصف الثلاثينيات سواء مع الزعامة الفلسطينية الرسمية وعلى رأسها الحسينيون، أو مع المعارضة الفلسطينية وعلى رأسها النشاشيبي. وقد كانت هذه العلاقات قائمة في عنقوان الثورة العربية (١٩٣٦ - ١٩٣٩) مما يشكل برهانا على أن تاريخ العنف في النزاع لم يكن الجانب الوحيد الذي يطل من الماضي. والشئ المدهش حقا في مساعي التسوية التي بذلها اليهود والفلسطينيون في منتصف الثلاثينات، هو أن كل التكتلات السياسية لدى الجانبين كانت طرقا فيها بشكل أو بآخر.

في البحث الأول عن «العلاقات بين الوكالة اليهودية والفلسطينيين من ١٩٢٦ الى ١٩٣٩»، يؤكد يزهر هرتسوج

أنه في مستقبل عام ١٩٣٦ نشطت عدة قوى داخل المنظومة السياسية الفلسطينية، كان أبرزهم المفتي الحاج امين الحسيني الذي كان يتمتع بنفوذ كبير باعتباره رئيس المجلس الاسلامي الاعلى، وهو الجهاز الفلسطيني الوطن الوحيد الذي أعتمد على ميزانية مخصصة وكانت له صلاحية إقرار التعيينات في الاجهزة والادارات التابعة له، واتخاذ القرار المناسب بشأن كيفية استثمار الاموال. وكان الحاج امين هو رأس أكبر العائلات الفلسطينية - عائلة الحسيني، خلفا لآخر من حمل هذا الشرف موسى كاظم.

وكانت القوة الثانية من حيث الاهمية، هي حزب «الدفاع القومي» بزعامة راغب النشاشيبي، والذي بفضل تأسس الموقف المعارض لسيطرة الحسينيين - عندما كان رئيسا لبلدية القدس من الفترة ١٩١٩ الى ١٩٢٤ - ومنذ خسر منصبه هذا، بات أكثر استعدادا للالتزام بخط معارض للحاج امين، بل واتهامه بأنه: «أداة بريطانية، يتقاضى راتباً منهم ويخدمهم على حساب المصلحة العربية - القومية». ولم تكن هذه المعارضة متحدة، كما أنها كانت تفتقد لايديولوجية واحدة، غير أنها اتفقت جميعا على ابعاد الحسيني وعائلته عن السلطة السياسية في المجتمع الفلسطيني.

وفي هذه الاثناء فان اندلاع اعمال العنف في يافا عام ١٩٣٦ لم يكن فقط نابعا من ردود الافعال اليهودية بل نتيجة اشتعال الموقف الداخلي. وقد دعت دوائر الشبيبة في نابلس وعلى رأسها أكرم زعبيتر الى اضراب عام، واصبحت اللجان التي تم تشكيلها بمثابة القاعدة التي عملت على انتظام وفعالية الاضراب الذي بدأ فيما بعد وطرحت فكرة انشاء مجلس تشريعي - الذي طالبت به قوى المعارضة - على البرلمان البريطاني في فبراير ١٩٣٦ ورفضت شكلا وموضوعا واتضح للعرب مدى



توجه موشيه شيرت الى عونى عبدالهادى واقترح عليه تشكيل جبهة عربية - يهودية ضد التقسيم، فرفض عبدالهادى الفكرة بحجة ان اللجنة المشكلة لبحث الموضوع لم تأخذ باقتراح التقسيم بشكل مؤكد، ومن المحتمل أن تقبل هذه اللجنة مطالب العرب كاملة، فلا تعود هناك حاجة لمناقشة مسألة التعاون مع اليهود.

وفى الخامس من يونيو صدرت جريدة (فلسطين) بخبر عن مقابلة موشيه شيرت مع المفتى من اجل تشكيل جبهة عربية - يهودية مشتركة ضد التقسيم، وان المفتى وافق على المساهمة بفعالية فى هذا التكتل كما انه وافق على التعاون مع اليهود باعتباره - فى رأيه - افضل من اقامة مملكة عربية مستقلة بزعامة الامير عبدالله. وأشارت الصحيفة الى معارضة عونى عبدالهادى لهذه الفكرة. وقد انكر كل من موشيه شيرت والمفتى هذه المقابلة انكارا تاما، وقال شيرت ان الصحيفة ربما كانت تقصد مقابله مع عونى عبدالهادى، إلا انه بعد ذلك بعشر سنوات ذكر شيرت انه التقى بالمفتى لكنه لم يذكر الاسباب.

ومن هذه الدراسة نجد ان العرب لم يشكلوا كتلة متجانسة بل كانوا فرقا سياسية مختلفة ذات اهداف متباينة. فمثلا ايدت المعارضة التقسيم على أمل ان يؤدي ذلك الى تمكين الأمير عبدالله من السيطرة على البلاد وابعاد المفتى، بينما اتبع المفتى سياسة اجهاض اية محاولة لتأسيس حكم هاشمى يتولى الشئون الفلسطينية.

البحث الثانى الذى وضعه شمعون برجه عن «علاقة موشيه شيرت بالقضية العربية خلال أعوام ١٩٣٦: ١٩٣٩

يهدف هذا الى دراسة علاقة موشيه شيرت بالقضايا العربية على ضوء النظر فى مواقفه تجاه ثلاثة موضوعات رئيسية:

أ - الصراع بين التيارات المختلفة فى المعسكر الفلسطينى

ب - الانقسام حول نتائج لجنة بيل

ج - مشكلة الاستيطان.

ففى عام ١٩٣٢ وبعد مقتل حاييم أورلو زوروف، تولى موشيه شيرت مسئولية القسم السياسى فى المنظمة الصهيونية. وكان شيرت قد ألحق بالقسم السياسى فى عام ١٩٣١، وخلال عامين عمل بنشاط مع أورلو زوروف، فكان نراعه اليمنى واكسبته هذه الفترة خبرة كبيرة فى ادارة الشئون السياسية للاستيطان. ورأى فيه أورلو زوروف شريكا كاملا فى أفكاره ومبادئه. ويمرر الوقت حدد شيرت سياسة القسم السياسى للمنظمة الصهيونية على اساس هذه الافكار.

بخلاف زعماء صهيونيين آخرين، اتصل شيرت بالمجتمع العربى فى مرحلة مبكرة فى حياته، وبذل جهدا متصلا ليتعرف على الشرق الاوسط عامة، وعلى «ارض اسرائيل» العربية بصفة خاصة. وقد أفرز

تأثير اليهود على البرلمان البريطانى وقراراته. وهكذا لم يبق سوى طريق المعركة، اذ أن استخدام القوة سيثير انتباه الرأى العام البريطانى الى القضية الفلسطينية العربية. وساهم ذلك فى التزام المعارضة بالتشدد فى مطالبها بهدف اجبار المفتى على الاختيار بين تأييده للبريطانيين وبين رغبته فى تمثيل الشعب بزعامته.

وراء مثل هذه الاحداث وغيرها من مواقف المواجهة بينه وبين المعارضة، ظل المفتى من جانبه صامتا، وظاهر الأمر انه يادر بالاتصال بالوكالة اليهودية بواسطة جورج انطونيوس لايضاح امكان تخفيف موجة التوتر والتصعيد بهدف تهدئة الاجواء فى المجتمع العربى. وفى المقابل تقدم المفتى بطلب مماثل ايضا الى البريطانيين لكنه عاد خاوى الوفاض، وفى المفاوضات التى اجراها جورج انطونيوس مع دافيد بن جوريون والتى بدأت بالفعل قبل اندلاع اعمال الشغب واستمرت فى اعقابها، اقترح انطونيوس ان تأتى الخطوة الاولى من جانب اليهود لانهم هم المعتدون.

واذا لم يكن الرفض البريطانى كافيا لاثارة اعمال العنف، فان دافعا آخر وجد طريقه الى المجتمع الفلسطينى فى مستهل عام ١٩٣٦، فمع اندلاع الاضطرابات فى مصر وسوريا، واعتقال زعماء التكتل الوطنى هناك، قد اشعل سقوط ضحايا الشهداء فى كل من مصر وسوريا والموقف فى فلسطين، واصبحوا بمثابة النموذج والقوى الدافعة للشباب والعناصر المتشددة لبدء طريق المعارضة العنيفة. وفى الوقت الذى عمل فيه الجانب اليهودى على بلورة موقفه من المفاوضات مع العرب، ازداد الموقف سوءا فى المجتمع الفلسطينى الذى تنازعه الامل الذى زرعه فيه زعماء العرب واليأس من الواقع الذى كان انعكاسه أقوى على وجوههم. وفى هذه الاثناء التى تراوح فيها حال المجتمع العربى بين الامل واليأس، تصاعد الضغط البريطانى «مثال ذلك، تفجير ٤٧ منزلا فى يافا القديمة فى يوم واحد». وعليه لم يكن فى مقدور أحد ان يتكهن بما ستؤول اليه الامور.

ومع بداية الاضراب بدا ان هناك استعدادا من جانب المفتى وحزبه للتوصل الى اتفاق مع اليهود يقضى بالاعتراف بماسلبوه. ولم تمر الشائعات حول تقسيم محتمل مر الكرام على الجانب اليهودى، فقد ثار جدل حاد داخل الحركة الصهيونية حول التقسيم، الى الحد الذى هدد الحركة بالانقسام. ومع نهاية ابريل ابلغ موشيه شيرت المقر الرئيسى للمبانى انه يعتزم اتخاذ عدة خطوات للتفاوض مع العرب، حيث قال: «أود ان ابلغهم بان فكرة التقسيم واقعية تماما، الا ان اليهود لا يريدون هذا الحل، ويخيل لنا ان العرب يجب ان يعارضوها ايضا. ولو عارضوها بالفعل فان عليهم ان يدركوا بان هناك طريقا واحدا فقط لمنع التقسيم هو ضرورة الاتفاق فيما بيننا، وبهذا المفهوم



هذا الاتصال المباشر موقفا واضحا لشيرت تجاه القضايا العربية. وكما فعل سياسيون ومفكرون صهيونيون انشغل شيرت بموضوع علاقات اليهود والعرب في «ارض اسرائيل» ولكنه على عكس بعض اقرانه كون لنفسه رؤية واضحة بالنسبة للقضايا العربية وحاول ان يخرج بها الى خيز التطبيق العملي. هذا النهج الذي اتبعه شيرت يستحق الاهتمام بشكل خاص وذلك للمكانة التي يشغلها شيرت في الحركة الصهيونية وفي النظام السياسي لدولة اسرائيل. وهذا البحث يطرح من جديد مسألة الخيارات السياسية التي طرحت على الحركة الصهيونية في مقابل المعارضة العربية لتحقيق أهداف الصهيونية. وكان شيرت من الاوائل الذين حثوا الحركة الصهيونية على مناقشة موضوع العلاقات مع العرب. وقد نظر الى موضوع العلاقات بين اليهود والعرب في «ارض اسرائيل» كجزء لا يتجزأ من «المسألة الصهيونية».

لقد كانت هذه الفترة هي ذروة تطور النشاط الصهيوني، ففي ربيع ١٩٢٦ وصل عدد اليهود في «ارض اسرائيل» الى ٤٠٠,٠٠٠ وهو ما يمثل ثلث اجمالي السكان تقريبا. منهم ٤٢,٠٠٠ جاوا الى «ارض اسرائيل» عام ١٩٢٤. ورغم ان اليهود كانوا أقلية، فقد امتلكوا قدرات اقتصادية وفنية أفضل من غيرهم. ولاشك ان الهجرة اليهودية قد غيرت وجه البلاد وكذلك وضع الاستيطان، خلال تلك السنوات. وفي هذه الفترة انطلقت الثورة العربية في ابريل ١٩٣٦. ويمكن ان نعتبر هذا الحدث ليس فقط خطأ فاصلا بين مرحلتين في تاريخ العلاقات بين اليهود والعرب في ارض اسرائيل بل ايضا ضاعف من مشقة الخلاف بشأن العلاقات بين الشعبين. وخلال هذه الحقبة ظهرت للمرة الاولى فكرة تقسيم البلاد الى دولتين يهودية وعربية، بمبادرة بريطانية ضمن توصيات لجنة «بيل» وقد انضم شيرت لجماعة داخل قيادة الاستيطان، عرفت باسم «الجماعة الاسرائيلية» أو «جماعة ارض اسرائيل»، واعضاؤها ليسوا المولودين في البلاد ولكن هم الذين قضوا السنوات العصيبة من حياتهم في «ارض اسرائيل»، وهي السنوات التي كانت عصيبة ايضا في تاريخ الاستيطان والدولة. لذا فبالرغم من انه ولد في روسيا، فان شيرت لم يتأثر بالاراء السياسية التي كانت سائدة في المجتمع الروسي او لدى الطائفة اليهودية في شرق أوروبا. وكانت مسيرة اعداده السياسي قد جرت احداثها جميعا داخل «ارض اسرائيل» في مجتمع متنوع وهي السنوات التي انهار فيها بشكل نهائي الحكم العثماني، اندلعت الثورة التركية الفتية، وبرزت الشعارات الاولى للنزاع اليهودي - العربي في وقت واحد مع شعارات أخرى لوحت بالتعايش بين الطائفتين.

وهي ايضا المرحلة التي ظهرت فيها القومية العربية كتوجه في «ارض

اسرائيل».

وقد عمل موشيه شيرت بين اعضاء حركة ومنهم المنتمون الى موجة الهجرة الثانية مثل بن جوريون، طفنكين، ويرل كتنسلسون، غير ان شيرت لم يتأثر بعبارات وشعارات من نوع حرب المواقف، ثورة اجتماعية.. الى آخره. وواصل تعليمه بعد المرحلة الثانوية في جامعة اسطنبول ثم لندن. وخلال توليه مسئولية ادارة معظم الاتصالات مع حكومة الانتداب، ومع لجان التحقيق المختلفة ومع ممثلين عرب. وعشية اقامة النولة. كان على رأس الصراع الدبلوماسي من أجل خطة التقسيم. وبين عامي ١٩٤٨ و ١٩٥٦ كان وزيرا للخارجية ورئيسا للحكومة الثانية في دولة اسرائيل.

وعلى مدى هذه السنوات لم يتطابق الواقع مع توقعات وأفكاره موشيه شيرت. صحيح قامت دولة اسرائيل في نهاية المطاف كما عمل من أجلها النشاط الصهيوني، ولكن الفجوة بين اليهود والعرب ازدادت عمقا، واكتسب النزاع في المنطقة ابعادا جديدة. ولم يكن فشل شيرت متعلقا بانعدام وعيه بالمجتمع العربي والواقع في المنطقة بعامة. بل العكس صحيح، فقد كان شيرت من بين اولئك الذين فهموا جيدا مشكلات «ارض اسرائيل» والشرق الاوسط. وفي نفس الوقت اصطدم بسلسلة من المعوقات التي منعت من تحقيق افكاره والتي اعتمدت على مبدأ كيف نبني وطننا قوميا من خلال تفاهم مع الجانب العربي.

لكن شيرت عانى ايضا من غياب التأييد الواضح من جانب بريطانيا له أو لمن عمل في اطار افكاره او حتى قريبا منها مثل وايزمان. ان موشيه شيرت لم ينجح في التغلب على معارضييه، إقبال جوريون داخل الحركة، وفي الادارة الصهيونية وفي اعقاب عام ١٩٢٩، زاد الصراع سوءا بين التيارات المختلفة داخل الحركة الصهيونية، وضعف للغاية الخط الذي عمل شيرت من اجله. ومما لاشك فيه انه مع ابعاد فاييتسمان نهائيا من رئاسة المنظمة الصهيونية عام ١٩٤٦، ضعفت تماما امكانية الاخذ بالخيار الذي تبناه شيرت وكان المتحدث الرئيسي عنه. ومع إقامة النولة اصبح شيرت يمثل توجهها واضحا في مسألة العلاقات بين اليهود والعرب. وفي الخمسينيات وصل الصراع بين المواقف المختلفة داخل حزبه (ماباي) وفي الحكومة، الى ذروته وانتهى بابعاده من القيادة السياسية الاسرائيلية. وكان هذا الصراع مرتبطا بعدة موضوعات، ربما كان أهمها السياسة الامنية وعلاقتها بالسياسة الخارجية. غير أن كافة المشكلات كانت ذات صلة اولا وقبل كل شيء بالنزاع الاسرائيلي - العربي.



أما البحث الثالث والذي وضعه زكريا لقمان عن «فتحنا عقول العرب»:

الجدل الصهيوني الاشتراكي وعمال السكك الحديدية في أرض إسرائيل ١٩١٩: ١٩٢٩» وفيه يناقش الإدراك الصهيوني للقضايا العربية، فقد كان مألوفاً منذ زمن طويل الاعتقاد بأنه حتى نهاية الحرب العالمية الأولى لم تكن الحركة الصهيونية على وعى بالمشكلة العربية، وتصادف ذلك مع حقيقة أن الأرض المستهدفة لدولة إسرائيل مأهولة بشعب آخر. وقد دحضت أبحاث كثيرة هذه النظرية، عندما أثبتت أن بعض الصهيونيين على الأقل، في أوروبا وفي أرض إسرائيل كانوا على سابق معرفة وبشكل جيد، بأن الأرض مأهولة بشعب من غير المتوقع أن يرحب بالمشروع الصهيوني. ليس هذا فحسب، بل أيضاً أدركوا أن الاحتكاك على الطبيعة بين المشروع الصهيوني والواقع الاستيطاني والاقتصادي والاجتماعي (العربي في الغلب) على «أرض إسرائيل» سيعطى للصهيونية وضعيتها - دولة إسرائيل - طابع العزلة.

ويرى الباحث أنه منذ هذه الفترة التي تناولها وحتى الآن، يمكن تعيين عدة حلقات بارزة مرت بها العلاقات بين الصهيونية والفلسطينيين، ويبقى الجزء الخاص بالعرب في الجدل الصهيوني الاشتراكي ثابتاً ومفرعاً، فقد وجد صهيونيون كثيرون من اليسار الليبرالي حتى اليوم صعوبة في الاعتراف بأن المشروع الصهيوني كانت له انعكاسات مفاجئة على المجتمع الفلسطيني، انتزاع الملكية، الترحيل، والعيش تحت حكم اجنبي، أيا كانت النوايا الشخصية لمؤسسي الصهيونية.

وغالبية اليهود الاسرائيليين مازالوا حتى الان غير مهئين للاعتراف بصورة الصهيونية من وجهة نظر الفلسطينيين، كما أنهم يؤمنون بأن أفكار الصهيونية هي الأفضل، كما أنهم مازالوا غير قادرين على اعتبار الفلسطينيين آدميين اصحاب حق بالمعنى الحرفي وما يترتب على ذلك من الاعتراف بالتزامات اخلاقية.

وبعيداً عن تساؤلات التاريخ، ومن وراء الجدل الحاد الذي خاضته الأحزاب والفرق الصهيونية حول مصطلح «القضية العربية» سواء قبل أو بعد اعلان بلفور في نوفمبر ١٩١٧، يسترعى اهتمامنا في الحقيقة، ان الصهيونية أفرزت لنفسها جماعات تعكس مصالحها وأي تخدم علاقتها مع العرب وتتنافس في اعداد الخطط التي تخدم الحاجات الاقتصادية والسياسية والنفسية لها. أما بالنسبة للصهيونية الاشتراكية تحديداً، ذلك التيار الذي تبلور مع بدايات هذا القرن، فقد كانت له السيادة في سياسة الاستيطان وفي

الحركة الصهيونية على السواء في بداية الثلاثينيات، سيطر هذا التيار على دولة إسرائيل منذ قيامها وحتى عام ١٩٧٧، والصهيونية الاشتراكية التي كان حلها لمشكلة يهود أوروبا مؤسسا على مبادئ الاخلاق الانسانية العالمية، تبنت طابع الجدل الذي يستبعد احتمال وجود تناقض بين الحل الصهيوني وبين الحق الانساني والمدني والقومي للاغلبية الفلسطينية في البلاد. وقد مثل العرب في هذا الحوار بشكل برر المشروع الصهيوني وهاجمه في نفس الوقت.

في صيف ١٩٢١ توجهت مجموعة عمال عرب، يعملون في محطة صيانة السكك الحديدية في «قيسون» الى نظرائهم اليهود لمناقشة امكانية التعاون بينهم. وكانت السكك الحديدية في «أرض إسرائيل» وكالة تابعة لحكومة الانتداب، وفي الوقت نفسه كانت محطة الصيانة في «قيسون» بمدخلها الشمالية القادمة من حيفا - والتي أصبحت في وقت قصير محطة صيانة رئيسية للسكك الحديدية - تمثل تجمعا لمعظم عمال الصناعة الاجراء في «أرض إسرائيل». عقد مئات العمال هناك - فنيون ومهنيون وغير مهنيين، يهود وعرب وغيرهم. وفي هذه الاجواء الدافئة، كانت الصلة قريبة بين العرب واليهود، كما كانوا معرضين للعديد من الافكار السياسية والايديولوجية المتنوعة. وقد أقام العمال العرب وزعماء رابطة عمال السكك الحديدية والتي تأسست عام ١٩١٩ من عمال يهود فقط - سلسلة من اللقاءات. وأعرب العرب عن رغبتهم في الانضمام الى اتحاد مشترك لعمال السكك الحديدية في «أرض إسرائيل»، بل في الانضمام الى «النقابة العامة للعمال العرب في «أرض إسرائيل» والتي تأسست بالفعل. حيث كانت تقدم لعضائها خدمات متنوعة، كالتأمين الصحي، الضمان الاجتماعي وتوفير السلع الضرورية.

لقد أدت هذه المبادرة العربية الى إحداث نوع من الارتباك والقلق لقادة رابطة عمال السكك الحديدية ومن ثم، حاولوا في البداية تهدئة الحماس باجابات تتسم بالتهرب وتفسيرات غير منطقية ومتعالية بشأن التزامات وواجبات العضوية. ولما لم ييأس العرب وطالبوا باجابات شافية، لجأ قادة الرابطة الى مشورة الهستدروت «النقابة العامة» وهكذا برزت مسألة علاقات العامل اليهودي ونظيره العربي، بشكل مباشر، على جدول اعمال حركة العمل الصهيونية. ولم يكن هناك شك لدى قيادة الهستدروت والرابطة بأنه اذا كانت لديهم الرغبة في تحسين ظروف العمل المتدنية، الاجر المنخفض، أيام العمل الطويلة، عدم التعويض عن المرض والاصابة والاقالة، وعلاقة مهينة من جانب أرباب العمل.. الى آخره - فلامفر من تعاون يهودي عربي - وفي الوقت نفسه خاف أعضاء الرابطة اليهودية من النتائج



## اتحاد عمال ارض اسرائيل ديناميكية اللقاء

تشكل اتحاد عمال ارض اسرائيل بواسطة النقابة العامة للعمال العبريين في «أرض اسرائيل» كى ينتظم - تحت رعايتها - العمال العرب. وقد نبعت مبادرة تفعيل مثل هذا التنظيم بين العمال العرب، أولا وقبل اى شئ، من خوف العمال اليهود من منافسة قوى العمل العربى الارخص منهم. وتمثل هذا التهديد على عدة مستويات:

اولا: تهديد امكانية أن لا يجد العمال اليهود الموجودون في «أرض اسرائيل» عملا لهم، نظرا لان أرباب الاعمال اليهود يفضلون العمال العرب الأرخص بكثير.

ثانيا تهديد امكانية ضمان اماكن عمل لعمال يهود قادمين، ربما يؤدي الى هجرة عكسية لعمال يهود كان مجيئهم حيويا لزيادة السكان وتدعيم الوضع الاقتصادى والسياسى للاستيطان اليهودى.

ثالثا: تهديد على مستوى الأجر وظروف العمل التى ينجح العمال اليهود فى استخلاصها من اصحاب العمل فى الوسط اليهودى. وقد كان الاسلوب الامثل الذى حاولت به النقابة العامة ان تضمن مكانة العامل اليهودى امام العامل العربى الارخص اجرا، محاولة إيجاد تفريق او فصل اقتصادى بين الاقتصاد اليهودى والعربى الى جانب الفصل الشامل - سياسيا، اجتماعيا وثقافيا - بين ابناء الطائفتين من السكان. وقد كان اغلاق القطاع اليهودى هدفا صعب التحقيق فى ظل التداخل الطبيعى بين الواسطين العربى واليهودى تحت سلطة الحكومة الانتدابية هذا الوضع السياسى والديموجرافى حال دون اقامة حاجز طبيعى او تشريعى يمكن ان يؤدي الى فصل بين المجتمعين العماليين. وفى ظل غياب أى صلاحية سياسية تستطيع فرض هذا الاغلاق للاقتصاد اليهودى، حاولت جميع مؤسسات الاستيطان اليهودى والحركة الصهيونية الوصول الى صيغة عملية لتشغيل عمال يهود ضمن منظومة الاقتصاد اليهودى، عن طريق الربط الاقتصادى من ناحية، وضغوط سياسية ذات نزعة طائفية من ناحية أخرى. غير ان الجهود المبذولة لاغلاق الاقتصاد اليهودى ومنع تشغيل عمال عرب لم تكن كافية، اذ ان الفارق الكبير بين أجراء العامل العربى - وأجر نظيره اليهودى، والذي وصل الى اربعة امثال،بقى يشكل عاملا حاسما يهدد محاولات اغلاق الاقتصاد اليهودى امام قوة العمل الرخيصة.

وان خوف العمال اليهود من عدم قدرتهم على منع تشغيل عمال

المحتملة لمثل هذا التعاون، خاصة خوفهم من منظمة عربية - يهودية مشتركة. ويرجع سبب ذلك الى ان قيادة الرابطة حركة العمل الصهيونى كلها، كانت تهدف الى تحسين ظروف العمل واجور العاملين، كأمر ثانوى، وكوسيلة للغاية الحقيقية، فالأولوية كانت لتحقيق الاهداف القومية، والتى هى بمثابة أهداف الصهيونية بوجه عام، ايجاد استيطان يهودى قوى، يكون قادرا على حماية نفسه بقوة ذاتية على «أرض اسرائيل».

لذا كانت نقابة العمال العرب - بكافة المقاييس الفلسطينية التى قامت عام ١٩٢٥ بنواة من عمال سكك الحديد فى حيفا، تطورا ضروريا، وتحتم ان تنعكس آثار هذه المواجهة على علاقات عمال السكك الحديدية اليهود والعرب ان أجلا او عاجلا. وكان انشاء رابطة او نقابة تخص العمال العرب هو أمر ضرورى فى ظل ظهور طبقة من المتعلمين نسبيا وواثقين فى انفسهم بين العمال العرب المشتغلين بالسكك الحديدية، استوعبوا هذه الصيغة باعتبارها نموذجا للتنظيم المناسب أكثر من غيره لظروف حياتهم، الا انهم رفضوا فكرة الانضمام الى اتحاد عمالى يسيطر عليه نظراؤهم اليهود.

وبانتهاء عام ١٩٢٩ كان حلم اقامة اتحاد عمال السكك الحديدية يهودى عربى قد سقط فريسة الاهمال. إلا ان المنظمين اليهودية والفلسطينية لم يقطعا العلاقات بينهما، والتى كانت فى طابعها العام عملية معقدة وغير مستقرة، لكن الجانبين خاضا مجالات فعالة للتعاون وقد فعلوا ذلك فى ظروف شاقة. وقد تركت ثلاثون عاما تقريبا من العمل والصراع أثرها على عمال السكك الحديدية، خاصة فى عنابر الصيانة فى حيفا. وعندما اندلعت الحرب الاهلية فى ارض اسرائيل عام ١٩٤٧ بدأ كل جانب يستبجح دم الجانب الآخر، وفكر قادة النقابتين فى الحفاظ على السلام بينهما حتى فى لحظات ذروة التوتر. وبعد المعركة بعدة اشهر كانت القوة العاملة فى السكك الحديدية خالصة لليهود تقريبا، ذلك بالطبع، بعد ما طرد او هرب نصف السكان العرب فى فلسطين. وقد افترض الجدل الصهيونى - الاشتراكى منذ هذه اللحظة والى الابد ان عرب فلسطين غير موجودين، (او على الاكثر) باقون على هوامش الواقع. وبعد الحرب لجأ هذا الاطار الصهيونى - الاشتراكى الى التخلص منهم بازاحتهم من الارض، ووجد لذلك تبرير محوهم من التاريخ بصورة رجعية.

ويتناول الباحث ديبوره برنشتاين فى البحث الاخير «أبعاد العلاقة بين العمال اليهود والعرب



اليهودى عبر عنه اعضاء «العامل الشاب» وأدت القيود الكثيرة التى فرضتها موجبات العمل الى تصعيب اتخاذ قرارات عملية. غير ان الضغوط اليومية على ارض الواقع المختلط لحيفا منعت اقضاء الموضوع عن جدول الاعمال. وكان النقاش الاول فى اللجنة التنفيذية لمجلس عمال حيفا فى اكتوبر ١٩٢٤ قد عقد فى اعقاب مطالبة عمال سكك الحديد اليهود ببحث الموضوع. وقد اقام عمال سكك الحديد اليهود نقابة لهم منذ عام ١٩١٩، وفى ١٩٢٢ وجهوا الدعوة للعمال العرب بالانضمام اليهم. وبالفعل كان فى عام ١٩٢٤ تنظيم مشترك نصف اعضائه يهود والنصف الآخر عرب. وأراد عمال السكك الحديدية الذين كان معظمهم ينتمى الى اليسار الصهيونى، توسيع هذا النشاط المشترك فى مجالات اخرى من الاقتصاد الحيفاوى، عن طريق تنظيم اتحادات مشتركة بمبادرة من مجلس عمال حيفا. الا ان عددا من اعضاء المجلس أعربوا عن تحفظات هامة. وكان الخوف الاساسى ان التنظيمات المشتركة ستلتزم بتخصيص عمل لكل اعضاء التنظيم وبذلك يكون الطريق ممهدا لدخول عمال عرب الى الاقتصاد اليهودى.

هكذا عبر بعض قادة «اتحادات العمل» فى مجلس عمال حيفا حيث قال بريل وفتور: «علينا الانتسى قبل اى شىء، هدفنا فى تخلق مكانة للعمال اليهود فى البلاد. فالتنظيم المشترك يمكن ان يضعنا امام معارض الهجرة. وما زالت معظم الاعمال القائمة هنا تعتمد على أموال قومية ومن غير المحتمل ان نستوعب عمالا عربيا فى هذه الاعمال».

كما قال دفيد كوهين سكرتير مجلس عمال حيفا: «ينسى عمال السكك الحديدية ان حركة العمال العبريين - هى فى الاساس حركة استعمارية استيطانية - فلا يعنينا اكثر من مساعدة متبادلة بين عامل وآخر، انما يعنينا فقط على اى مدى يؤدى ذلك الى تحصيننا فى البلاد».

واثناء النمو الاقتصادى عام ١٩٢٥ بدأ عمال آخرون يستشعرون تهديد العمال العرب غير التنظيميين. وكان هذا هو عام النمو الذى مكن العمال اليهود، وللمرة الاولى، من النضال ليس فقط من اجل مكان العمل ولكن ايضا من اجل تحسين معدل الأجر وظروف العمل. وكان خوفهم أن العمال العرب غير التنظيميين سيشكلون اداة فى ايدى اصحاب العمل اليهود من شأنها، ان تنسف نضالهم. وازداد الضغط لتنظيم العامل العربى، ولو عبر صفوف منظمة عمال السكك الحديدية، وعبر المبادئ الايديولوجية لعمال اليسار الصهيونى. ومع ذلك فان الخوف من احتمال دخول العرب الى منظمة الاقتصاد اليهودى لم يتلاش، بل تزايد فى ظل اجواء الفخر التى سادت مع موجة الهجرة الرابعة.

وان خوف العمال اليهود من عدم قدرتهم على منع تشغيل عمال عرب، خاصة فى سوق البناء والمجالات المرتبطة به، عجل بفكرة التنظيم. وبالفعل بدأ النشاط التنظيمى للعامل العربى فى حيفا. وهناك بدأ نشاط التنظيم العمالى حتى قبل صدور القرار الرسمى بشأن اقامة اتحاد عمال «ارض اسرائيل»، وبعد تشكيل الاتحاد نشاطه فى حيفا. ان الواقع اليومى لحيفا فى العشرينيات كان يطرح من جديد فى كل مرة مشكلة العامل اليهودى الذى يحاول بناء نفسه فى سوق العمل، من خلال منافسة واضحة أو خفية مع مجمع كبير من عمال اخص منه بكثير. وهؤلاء العمال ينافسونه على مكان العمل ويضغطون باتجاه معدل أجره، ويشكلون بديلا متاحا فى يدى صاحب العمل فى حالة النزاع على فرصة عمل.

وفى تقرير مجلس عمال حيفا عن السنوات من ١٩٢٠: ١٩٢٧ ورد الآتى:-

عرضت مسألة تنظيم العامل العربى امام المجلس، ليس فى صورتها النظرية ولا فى صورتها الظاهرية بل فى صورتها العملية اليومية وفى مرة تلو الأخرى، اصطدم العامل العربى بالعامل اليهودى فى العمل. وفى حالات النزاع حول فرص العمل اتضح انه من المطلوب ايجاد تفاهم متبادل وعلاقات ودية مع العامل العربى، والا ستعرض معركتنا من اجل ظروف عمل انسانية للخطر، اى اننا سنعطى اصحاب الاعمال الفرصة لاستغلالنا.

وفى المقابل، بدأت مجموعات من العمال العرب وبخاصة الفنيين منهم، التوجه بطلمبات الى مجلس عمال حيفا ترجوه المساعدة فى تحسين ظروف عملهم. وفى عام ١٩٢٥ اثناء النمو الاقتصادى والازدهار الذى شمل ايضا الوسط العربى، سارع الخياطون والنجارون الى طلب المشورة والتأييد فى صراعهم من أجل تقليص يوم العمل ورفع الأجر. وفى اعقاب هذه الضغوط المتداخلة دارت العديد من المناقشات فى مجلس عمال حيفا، وتشكلت لجنة لفحص النشاط العمالى بين العمال العرب، كما أنشئ نادى من اجل العمال الذين بدأوا بالتوجه الى المجلس. وأطلق على النادى «كلوب العمال العام» وأداره فيليب حسون وهو عربى مسيحى ومهنته خياط. ومارس النادى عمله تحت رعاية مجلس عمال حيفا، بتمويل القسم السياسى للوكالة عن طريق اللجنة التنفيذية للنقابة العامة. ومع افتتاح النادى بدأ النشاط الحقيقى لمجلس عمال حيفا بين العمال العرب وارتبط هذا النشاط بالاطار التنظيمى لاتحاد عمال «ارض اسرائيل»، مع تشكيل الاتحاد فى اعقاب قرار اللجنة الثلاثية للنقابة العامة فى يونيو ١٩٢٧. منذ بداية المناقشات حول تنظيم العمال العرب، تجسد الخوف من ان يعرض تنظيمهم للعمل العبرى للخطر، ويؤدى بالذات، الى زيادة عدد العمال العرب فى القطاع اليهودى. ذلك الخوف من الاضرار بالعامل



منصب وزير الزراعة في حكومة شامير اليمينية التي تكونت خلال الفترة من مارس ١٩٩٠ حتى يونيو ١٩٩٢ ، على أثر انسحاب حزب العمل من الائتلاف الحكومي مع الليكود ، نتيجة الخلافات الحادة حول مسيرة التسوية مع الدول العربية بثمانية مقاعد ، شغل بذلك المرتبة الرابعة من حيث القوة التمثيلية في الكنيست بعد العمل والليكود وميرتس ، والمرتبة الثانية في القوة التمثيلية لليمين الاسرائيلي بعد الليكود ، وذلك رغم المؤشرات الموضوعية التي كانت تشير إلى عكس ذلك ، ومنها من ناحية ، حركة الانشقاقات في الحزب قبل الانتخابات مباشرة ولم تكن حالة إسحاق زرينسكي رئيس فرع تسوميت في القدس ، الذي إنشق عن الحزب في ١٢ مايو ١٩٩٥ (قبل الانتخابات بشهر واحد) ، وأنظم إلى حزب العمل ، الا أوضح هذه الحالات ، ومن ناحية ثانية ، لم تظهر استطلاعات الرأي مؤشرات قوية على إمكانيات إحراز تسوميت مكانة متميزة في الكنيست ، إذ لم تتجاوز النسبة التي حصل عليها في إستطلاع مارس ١٩٩٢ على ٥٪ تسوميت مكانة متميزة في الكنيست ، إذ لم تتجاوز النسبة التي حصل عليها في إستطلاع مارس ١٩٩٢ على ٥٪ فقط ، بينما لم يعطه إستطلاع أبريل ١٩٩٢ ، سوى ٤ مقاعد فقط في الكنيست .

وتتمحور التوجهات السياسية لإيتان حول مقولات اليمين الاسرائيلي ، من حيث رفض التنازل عن الأراضي التي حصلت عليها إسرائيل في حرب ١٩٦٧ ، ورفض إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة والقطاع . ولكنها في النهاية ، أقل تطرفا من أفكار موليدات وهاتحيا ، إذ أنه لا يؤيد مثلاً الترانسفير ، "الترحيل الإداري" ويرحب بتسوية تلبي الحاجات الأمنية والسياسية الاقتصادية لدولة إسرائيل .

#### \* الحالة الاجتماعية :

يبلغ إيتان من العمر ٦٦ عاما ، ويقع في تل عداشيم ، ومتزوج وله أربعة أبناء ، وهو إلى جانب مهاراته طيار ويجيد أعمال الزراعة والنجارة .

٦

#### شخصية العدد

### رافائيل إيتان

زعيم حزب تسوميت اليميني

المسلول عن مجازر الأسرى ١٩٥٦



المتشددة بزعامة يوفال نثمان في العام ١٩٨٣ . وفي إنتخابات الكنيست الحادي عشر ( ١٩٨٤ ) . دخل إيتان الكنيست لأول مرة على قائمة هاتحياه ، إذ شغل المرتبة الثانية بعد نثمان ومتقدما على جيئولا كوهين ، إذ شغل المرتبة الثانية بعد نثمان ومتقدما على جيئولا كوجين زعيمة الحركة فيما بعد . وعلى أثر تزايد خلافاته الايديولوجية مع قادة هاتحياه ، قرر إيتان الانفصال عن الحركة وتكوين حزب جديد بزعامته عقب إنتهاء ولاية الكنيست الحادي عشر ، وبالفعل كون حزب تسوميت ، وخاض به انتخابات الكنيست الثاني عشر (١٩٨٨) واستطاعت قائمته الحصول على مقعدين في هذا الكنيست ، ضمت إيتان نفسه وزميله في الجيش يوناش تسيدون ، وخلال ولاية هذا الكنيست ، نال إيتان أول منصب سياسي في حياته هو

برز اسم إيتان في الالوة الأخيرة بفعل تطويرين أساسيين في الحياة السياسية الاسرائيلية كانا ذا طابع مختلف : أولهما : إرتباط أسم إيتان بالجدل السياسي والأخلاقي الذي ثار في إسرائيل قبل شهرين نتيجة قتل الأسرى المصريين خلال حربي ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ، وأنه كان على علم مباشر بهذه القضية ، ولم يتدخل لمنعها . ثانيهما " بروز أسمه كمرشح محتمل لمنصب رئيس الحكومة الاسرائيلية ، في الانتخابات القادمة في نوفمبر ١٩٩٦ ،

ولد رافائيل إيتان في عام ١٩٢٩ في تل عداشيم بالقرب من تل أبيب ، وفيها تلقى تعليمه الأولي ، والجامعي ، حيث تخرج من قسم تاريخ الشرق الاوسط وشمال إفريقيا في ١٩٤٧ ، ثم أكمل دراساته بعد ذلك في جامعة حيفا وتحديدا في مجال العلوم السياسية في الخمسينات . ، إنخرط إيتان في الجيش الإسرائيلي منذ تشكيله في العام ١٩٤٨ ، وأستمر فيه حتى العام ١٩٨٢ . وكان قائد السرية المظلية التي انتمى اليها أرييه بيرو الذي قتل الأسرى الـ ٤٩ المصريين في ممر متلا خلال حرب ١٩٥٦ وشغل فيه جميع المناصب القيادية ، حتى وصل إلى رئاسة الأركان العامة . وأول منصب قيادي توله إيتان كان عقب حرب يونيو ١٩٦٧ ، إذ شغل منصب قائد سلاح المظلات في الفترة من ١٩٦٨ - ١٩٧٣ . وعقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، تولى قيادة المنطقة الشمالية خلال الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٧٧ . ثم تولى رئيس شعبة العمليات في رئاسة الأركان العامة خلال عامي ١٩٧٧ - ١٩٧٨ ، وكان من أشد مؤيدي إبعاد المقاتلين الفلسطينيين عن جنوب لبنان ، وكان أيضا وراء قرار بيجين في القيام بأولى عمليات الاجتياح لجنوب لبنان في العام ١٩٧٨ . وقد توج تاريخه العسكري ، في حصوله على منصب رئاسة الأركان العامة في الفترة من ١٩٧٨ - ١٩٨٢ ، يتميز إيتان بنوع من الكاريزما السياسية ، والثبات النسبي في الأفكار والمعتقدات السياسية ، إذ مازال يحافظ على الخط السياسي اليميني الذي أتبعه منذ بداية حياته السياسية ، التي بدأها عقب خروجه في الجيش في أواخر العام ١٩٨٢ ، إذ لم يمض وقت طويل حتى أنضم إيتان إلى حركة هاتحياه ذات التوجهات اليمينية







# مختارات إسرائيلية

## مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

### النشاط والأهداف :

أنشئ المركز في عام ١٩٦٨ كمركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام لدراسة الصهيونية والمجتمع الاسرائيلي والقضية الفلسطينية ، ثم أمتد اختصاصه إلى دراسة الموضوعات السياسية والاستراتيجية بصورة متكاملة . ويسعى المركز من خلال نشاطه إلى نشر الوعي العلمي بالقضايا الاستراتيجية العالمية والاقليمية والمحلية ، بهدف تنوير الرأي العام المصري والعربي بتلك القضايا ، وأيضاً بهدف ترشيد الخطاب السياسي وعملية صنع القرار في مصر .

### الدوريات والمطبوعات :

- التقرير الاستراتيجي العربي : تقرير سنوي يرأس تحريره د. محمد السيد سعيد ، بدأ في الصدور عام ١٩٨٦ ، وصدرت أولى طبعاته بالانجليزية اعتباراً من عام ١٩٩٢ ، ويشترك في إصداره جميع أعضاء الهيئة العلمية في المركز ، وينقسم التقرير إلى ثلاثة أقسام رئيسية : النظام الدولي والإقليمي ، النظام الإقليمي العربي ، جمهورية مصر العربية ، إلى جانب مقدمة تحليلية وعدد من الدراسات الاستراتيجية .

- كراسات استراتيجية : سلسلة يرأس تحريرها د. طه عبد العليم ، صدرت اعتباراً من يناير ١٩٩١ وتصدر شهرياً باللغتين العربية والانجليزية اعتباراً من يناير ١٩٩٥ ، وتتوجه الكراسات إلى صانعي القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بتقديم قراءة متعمقة للتحديات الاستراتيجية التي تواجه مصر والوطن العربي ، وطرح الخيارات والتصورات والسياسات البديلة لمجابهتها .

- الكتب والكتيبات : أصدر المركز منذ إنشائه عام ١٩٦٨ العديد من الكتب والكتيبات التي شملت موضوعات متعددة تتعرض لمجالات عمل المركز الرئيسية .

### الإصدارات الجديدة :

- « ملف الأهرام الاستراتيجي » ، شهرياً باللغة العربية .
- « مختارات إسرائيلية » ، شهرياً باللغة العربية .
- مجلة « الاقتصاد الدولي » ، ربع سنوية باللغة العربية ( تحت الإعداد ) .
- النشرة الإخبارية للمركز ، باللغتين العربية والانجليزية ( تحت الإعداد ) .

### عضوية المركز :

يمكن الاشتراك في عضوية المركز التي تمنح حقوق الحصول على إصدارات المركز وأوراق الندوات وملخصات لورش العمل والحلقات الفكرية التي يعقدها المركز ، وتقديرات المواقف والنشرات التي يصدرها في لحظات الأزمات ، وحضور محاضرات المركز ومؤتمره السنوي ، فضلاً عن تكليف المركز بأبحاث تدرج في خطته العلمية مع تغطية العضو لتكلفتها . قيمة رسم اشتراك العضوية سنوياً ( عشرة آلاف جنيه للهيئات وخمسة آلاف جنيه للأفراد ) .